









# إسماعيل أباطة (باشا)

رئيس أول وفد مصرى لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨  
ومدير الحركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف  
مضطف الشهابى

يطلب من  
مكتبة الأنجلو المصرية



# إسماعيل أباطة (باشا)

رئيس أول وفد مصرى لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨  
ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف  
مصطفى الشهابى

١٩٦٧

بطلب من  
مكتبة الأنجلو المصرية





## المستزمنة

حفل القرن الماضي وأوائل القرن الحالى بمدد كبير من الشخصيات البارزة فى مختلف الميادين ، فلما قضوا غاب بعضهم فى أعماق الأحداث ولم يجد من يؤرخ له أو يكشف عن فضله وأثره .

ومن حق هؤلاء أن نكشف عنهم ونؤرخ لهم ، ونستعرض جهودهم وآثارهم ، ونقدمهم للجيل المعاصر المتمتعش إلى شتى صور البطولة والجهاد .

ومن بين هؤلاء الأعلام المغفور له إسماعيل أباطه ( باشا ) ، الذى يرجع إليه الفضل عام ١٩١٠ فى إحباط مؤامرة مسد أجل امتياز قناة السويس أربعين عاماً .

وغنى عن البيان أن تلك القناة قد أثرت تأثيراً مباشراً فى تاريخ مصر الحديث ، فهى دون شك من العوامل التى دفعت إلى مصر محمد سعيد ( ١٨٥٤ — ١٨٦٣ ) والخديو إسماعيل ( ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ) إلى الاستدانة ، كما أن إتمام حفرها وافتتاحها وظهور أهميتها كطريق بحرى رئيسى بين إنجلترا والهند ، دفع إنجلترا إلى شراء أسهم مصر فى تلك القناة سنة ١٨٧٥ بشمن بخس ، ثم التدخل فى شئونها المالية بحجة المحافظة على مصالح الدائنين ، وانتهى بها الأمر الى احتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

وقد كانت قناة السويس إحدى نقط الخلاف فى أغلب المفاوضات التى قامت بين مصر وإنجلترا ، لإصرار الإنجليز على القيام بمجايتها بأنفسهم .

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تمسك أبطالها وعلى رأسهم الرئيس « جمال عبد الناصر » بجلاء الإنجليز عن مصر ، مهما تطلب تحقيق ذلك من بذل وتضحية .

(د)

ورأى الإنجليز من تصميم جمال ورفاقه ما اضطرهم الى الإذعان للأمر الواقع، فكان الجلاء دون الارتباط مع بريطانيا بأى محالفة عسكرية ، أو أى نوع من الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

وفى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء الأولى ، بعد جهود عنيفة وكفاح منظم ومقاومة مسلحة مستمرة نظمها حكومة الثورة ، وعقد الاتفاق النهائي فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وكان ذلك الاتفاق نصراً عظيماً لمصر وفوزاً مبدئياً للثورة المباركة ، كسبت مصر بموجبها قاعدة قناة السويس التى كانت أكبر قاعدة حربية بريطانية فى الشرق الأوسط ، ولم تحتفظ إنجلترا إلا بأجزاء قليلة منها لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً فى مفاوضات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء وعلى أن يعهد بإدارتها لخبراء مدنيين فى حدود الألف .

وفى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ تم الجلاء النهائى ، وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بورسعيد ، وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية .

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس ، وكان ذلك التأميم عملاً قومياً جليلاً ، حقق أمنية عزيزة لدى المصريين جميعاً .

وكان تأميم قناة السويس من أهم أسباب العدوان الثلاثى الفادر على مصر ، الذى بدأ بالهجوم الإسرائيلى فى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم تلاه إنذار بريطانى فرنسى وقح فى مساء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ فرفضته مصر ، وأعقب ذلك هجوم سافر صباح يوم ٣١ أكتوبر .

وصمدت مصر لذلك المدوان ، وبدأت بسد مدخل القناة عند بورسعيد ، فلم تستطع البوارج الإنجليزية اقتحام القناة من الشمال إلى الجنوب ، وبذلك لم تقع مصر في الخطأ الذي وقع فيه المرابيون سنة ١٨٨٢ . واستبسلت بورسعيد ، وظهرت بطولات في البر والبحر والجو ، كلها تدعو للفخر والإيمان بالمة والكرامة .

ووقف العرب والرأى العام العالى في صف مصر ، مما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولكن إنجلترا وفرنسا رفضتا هذا القرار ، فوجهت إليهما روسيا إنذاراً في ٥ نوفمبر .

وأخيراً استجابت الدول المتعدية إلى قرار الأمم المتحدة ، وأعلنت وقف المدوان في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ورحل المتعدون عن مصر يحرون أذبال القشل والغزى والمار .

وإذا كان ذلك المدوان قد أصاب الكفانة ببعض الأضرار ، إلا أنه عاد عليها بكثير من الفوائد ، فقد حفزها إلى تصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، ودفعها إلى تنفيذ مشروع السد العالى والتوسع في ميدان الصناعة . . . الخ .

ولا ريب في أن إسماعيل أباطة ( باشا ) يتطلع من مشواه الأبدى إلى ما انتهت إليه قضية قناة السويس برضى وفخر ، فهو دون شك ممن جاهدوا من أجل هذه الأيام الجيدة التى نعيشها اليوم ، والتى ستلوها أيام المجد وأرغد ، بفضل الجبود الجبارة التى بذلت والتى تبذل اليوم والتى ستضعف بفضل الخطط الذى رسمته ثورتنا المباركة .

وليست معارضة إسماعيل أباطة ( باشا ) ونجاحه في أحباط مشروع مد مدة امتياز قناة السويس هى العمل الجيد الوحيد الذى حققه ، بل هناك جهود أخرى له :

( و )

سياسية واقتصادية وآراء اجتماعية سبق عصره فيها بمشرات السنين .  
وسيجد القارئ بين دفتي هذا الكتاب أمم ما يجب على الجيل المعاصر  
الوقوف عليه من سيرة تلك الشخصية الفذة .

واليوم وقد منيت بمض أجزاء الوطن العربي — ومنها الكفانة — في ٥  
يونيو ١٩٦٧ بمدوان إسرائيل غادر يؤازره الاستعمار الفاشم ، فإن إصرار  
العرب على الدفاع عن كرامتهم وأرضهم ومكاسبهم كفيل برد ذلك المدوان.  
وإذا كان المدوان الثلاثي الأول سنة ١٩٥٦ قد حاد على الكفانة بكثير  
من القوائد ، فإن المدوان الثاني سيحفز الجمهورية العربية المتحدة وشقيقتها إلى  
مضاهة الجهد لإزالة آثار ذلك المدوان والسير قدماً لتحقيق أمانى العرب في  
جميع أنحاء الوطن العربي نحو وحدة شاملة ، رغم أنف إسرائيل ومن يؤازرون  
إسرائيل ويدفعونها لعرقلة وحدة العرب وتقديمهم .

مصطفى السباعي

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٧

## الأسرة الأباظية

ينسب إسماعيل أباظة ( باشا ) إلى الأسرة الأباظية ، وهي أسرة عربية الأصل من بطون قبيلة المايد . والمائد أو المائد فخذ من جذام ، وجذام أول من سكن مصر من العرب ، حين جاءوا مع عمرو بن العاص ، فنزلوا بلاداً لا تزال فيها بيوتهم إلى اليوم .

قال المقرئى : « ... أما قبيلة المائد فهي من جذام ، نزلت بين القاهرة والعقبة » .

وجاء فى المخطط التوفيقية ، صفحة ٣ جزء ١٤ : « ... أن أهل المايد فى أول أمرهم نزلوا ببلاد قديمة ، مثل عزيزة القصور والقصورية ، واستمروا كذلك زمناً مديداً ، وكان كبيرهم شيخ العرب « إبراهيم المايدى » متكلماً عن قبيلة المايد فى زمن الفرنسيين . وجاء محمد على — وكانوا قد خوّلهم الله عقاراً وأموالاً ونخيلاً — فخيرهم بين معاقبتهم من أن يعاملوا معاملة العرب ، بشرط أن ينزع ما تحت أيديهم من أرض ونخيل ، وبين أن يعاملوا معاملة الفلاحين ، ويبقى لهم ما تحت أيديهم ، فاختاروا الفلاحة » .

وقال ابن خلدون : « ... وكان ورود عرب المايد فى أول القرن السابع من الهجرة ، وكان عليهم ضمان السابلة من مصر إلى عقبة إلى إلى الكرك »

وقال القلقشندى : « والمائد فى الشرقية من جذام ، عليهم درك الحج إلى العقبة »

أما تلقيهم بلقب « أباطة » ، فيرجع إلى أنه في أثناء حكم للمالك الشراكسة لمصر ، تزوج أحد أجدادهم بإحدى بنات هؤلاء المالك ، وكانت من قبيلة « أباطة » الشركسية ، ولكي يميز أبناء القبيلة أبناءهم عن غيرهم من أبناء المايد انخلص ، كانوا يقولون عن الواحد منهم « ابن الأباطية » ، فحُرث على لسانهم .  
وأول من تسمى بهذا اللقب هو « محمد أباطة المايدى » ابن شيخ العرب « إبراهيم المايدى » .

ولا نعرف الكثير عن كبار الأباطية السابقين فرداً فرداً ، ولكن تاريخ قبيلة المايد يوجد مبعثراً في كتب التاريخ القديمة والحديثة ، وما زال معظم نسلهم يسكن مركز بلبليس في « كفور المايد » للكونة من بضع قرى ، وسنهم السيد بك أيوب ، والشيخ محمد عسكر الكبير مدرس اللغة العربية بمدرسة الإدارة والألسن الذي سجن في الثورة المراحية ، وعبد الحكيم بك عسكر المستشار ، وأمين بك حسونة الذي كان من كبار موظفي وزارة المعارف .

وتجسد في الجبرتي إشارة إلى مقاومة العرب الأباطية للفرنسيين ، إلى أن تمكنوا من أسر عبد الرحمن أباطة ، يقول الجبرتي : « إنهم استبقوه رهن السجن مدة ليأمنوا ثورة القبائل » .

وكان شيخ العرب حسن أباطة رجلاً مقداماً ثرياً ، بسط نفوذه على أكثر مديرية الشرقية ، وكان يملك ٤٠ ألف فدان ، وذلك في زمن محمد علي . وقد ذهب الكثير من ثروته المقارية في البذخ والهدايا والتماس الجاه ، فترك لولديه السيد باشا أباطة وسليمان باشا أباطة أقل من نصف ما كان يملك .

ولما ألف محمد علي مجلساً للشورى سماه « المجلس العالي » انتخب شيخاً العرب حسن أباطة وبندادى أباطة عضوين فيه ، وقد دام هذا المجلس ثلاثة عشر عاماً ، من ١٢٤٠ — ١٢٥٣ هـ ( ١٨٢٤ — ١٨٣٧ م ) .

وجاء في الخطط التوفيقية ما نصه : « ومن أشهر عائلات الماند، وأعظمها رتبة وأرفعها مكانة ، أولاد أباطة ، تقلبت في الرتب السنية ، والمناصب الديوانية جملة منهم ، وسبقهم في ذلك الأمير الجليل ، ذو المجد الأئيل ، الزحوم حسن أباطة ، وكان كريماً جواداً فصيح اللسان .. الخ توفي سنة ١٣٦٥هـ ( ١٨٤٨ م )

وأصبح بعده ولده الأكبر السيد أباطة باشا زعيماً للأسرة ، فكان مثلاً للكرم والنجدة والحزم وسماحة الأخلاق ، وقد عين وكيلاً للداخلية ثم مفتشاً لموم الأقاليم ، وكان سعيد باشا يثق به كل الثقة ويعمله أقرب المصيرين لعظمه وعنايته .

وكان سعيد باشا أول وال أشرك المصريين في تولي شئون البلاد ، وكانوا قبل ذلك مبعدين عن الشئون العامة ، كما كانوا محرومين من الرتب المدنية والعسكرية .

وأول من أحرز لقب باشا من المصريين في عهده هو المغفور له السيد أباطة باشا ، الذي توفي بعد تاريخ منعم بملاثل الأعمال عام ١٣٩٢هـ .

وترزعم الأسرة بعده أخوه المغفور له سليمان أباطة باشا ، وكان عالماً جليلاً وشاعراً كبيراً شديد العناية بالأدب العربي ، حتى إنه كان يحفظ المقامات المشهورة عن ظهر قلب ، وكان جم النشاط شديد البأس كريماً إلى حد الإسراف ، كثير العناية بالشئون العامة ، تقلب في مناصب كبيرة ، وما زال يرقى حتى عين مديراً للغربية فبقى بها سنتين ، ثم نقل مديراً لقليلية ، ثم عين مديراً للشرقية ، فظل كذلك ست سنوات .

وغضب عليه الخديو إسماعيل ، عندما غضب على إسماعيل باشا الفتش ، لأنها كانتا صديقتين ، ثم تمكن من أن يستعيد رضاه . وندت نذر الثورة العرابية

فأخذ يزجى النصح للمرحوم عرابى باشا ويدلى إليه بآراء صريحة حرة ، كان لا يجرؤ أخذ من الأعيان على الجهر بها فى ذلك الوقت .

ولما بدأت الثورة العرابية ونجحت للظاهرة التى قام بها عرابى فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وتحقق مطلب عرابى فى تعيين وزارة جديدة وفى إقامة حياة نيابية ، قام بتأليف الوزارة الجديدة شريف باشا الذى أعد قانوناً أساسياً لمجلس النواب الجديد ، وصدر أمر خديوى بانتخاب الأعضاء ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ورأى شريف باشا أن ينتقل زعماء الثورة المسكرون مع جنودهم من القاهرة إلى الأقاليم ، فاستجاب لذلك عرابى وزملاؤه .

وغادر عرابى وآلايه القاهرة إلى الزقازيق ، حيث استقبل أعظم استقبال ، وحيث أقيمت له أربع ولائم فاخرة ، أقام ثلاثاً منها كل من المغفور لهم أحمد بك السيد أباطة ( بناحية شرويدة ) وسليمان بك السيد أباطة ، ثم سليمان باشا أباطة . . .

ولما تمت الانتخابات لمجلس النواب ، كان من بين نواب الشرقية سليمان باشا أباطة ، وأحمد بك أباطة . وفى يوم افتتاح ذلك المجلس اكتفى بمخاطبتين : ألقى الأولى رئيس المجلس ، وأجاب عنها المرحوم سليمان باشا أباطة بخطبة وطنية رائعة جارية فيها : « ليس منا من قبل النيابة على علم بمظلم واجباتها الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء الحق وحفظ الوعود المرعية ، وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبر عنها الضرر . ولا إخوانى ، لقد علمتم أن الأنظار مكددة إلينا ، والأفكار محموة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سمادة الرئيس . فليدخل الإصلاح من بابه ، وتأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى



المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية . وإن الأمة لتتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ، ويحسن المال » .

ولما قام الخلاف بين هذا المجلس وبين شريف باشا بشأن مناقشة للبيزانية وتمسك النواب بمقهم في مناقشتها ، استقال شريف باشا وألف محمود سامي البارودي باشا الوزارة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وكان أول ماعى به هو إعلان الدستور في ٧ فبراير وتقديمه لمجلس النواب في ٨ فبراير .

وقد قبل ذلك الدستور بالابتهاج العام ، وأقيمت الحفلات ، ومنها حفلة أقامها أحمد بك ( باشا ) أباطة بمنزله بالقاهرة في ٣ مارس ، حضرها الوزراء والنواب ، وخطب فيها عبد الله النديم والشيخ محمد عبده .

وتوالى الأحداث بعد ذلك ، فغضب الإنجليز الإسكندرية واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم عين سليمان باشا — كبير الأسرة الأباطية يومئذ — وزيراً للعارف في وزارة راضب باشا ، وفي عام ١٨٨٤ انتخب بدلاً من المرحوم أحمد رشيد باشا الذى كان وكيلاً لمجلس شورى القوانين وتوفى في ٩ مايو سنة ١٨٩٧ .

ويروى عن سليمان باشا أباطة أن صديقاً له حذرته من عاقبة حفاوته بالشيخ محمد عبده وملازمته له ، عقب عودته من المنفى بعد اشتراكه في الثورة العربية وذلك سنة ١٨٨٨ مع أنه يعلم بغضب الخديو توفيق عليه ، فقال الرجل العظيم النفس : « إن الشيخ محمد عبده صديقنا ، نجله لعله وفضله ووفائه ، ولم تكن صداقتنا له لأجل أفندينا فتركها لمضيه عليه » .

ثم رأس الأسرة بمد المرحوم أحمد أباطة باشا أكبر أنجال المرحوم السيد باشا أباطة ، وكان رجلاً متديباً صادقاً الوطنية ، لاقى في سبيل آرائه شدة وعنتاً ،

وانتخب عضواً في مجلس شورى النواب عن مديرية الشرقية عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٩ م) ، وفي ١٢٨٥ هـ عين وكيلاً لمديرية البحيرة ، وفي عام ١٨٨١ انتخب عضواً لمجلس النواب المصري عن مديرية الشرقية . ولما قام الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وقامت الحرب بين إنجلترا ومصر . كان أحمد باشا أباطة يجمع المتطوعين للقتال . ولذلك لما انتهت تلك الحرب كان بين من قبض عليهم وسجنوا ثم حكم عليه بالإقامة في بلده تحت ملاحظة الضبطية لمدة خمس سنوات . مع دفع تأمين مالي قدره ألفا جنيه . وفي عام ١٨٩٠ م . كان عضواً بمجلس شورى القوانين عن مديرية الشرقية ، وتوفي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠ .

وقد رأس الأسرة بعده أخوه الوطنى العظيم المغفور له . إسماعيل أباطة باشا ، الذى ساهم بقسط كبير في النهضة الوطنية في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . ولم يكن زعيماً لأسرته فحسب ، بل كان زعيماً للمعارضة الرسمية في مصر ، أى زعيماً للوطنيين فيها ، لأن الأمر كان بيد دولة أجنبية ، فكان يقاومها مقاومة عنيفة شديدة بقلمه وخطبه ، وبالجموع التى كانت تلتف حوله وتهتف باسمه في المظاهرات وفي المناسبات الوطنية الكبرى ، بسبب مواقفه الخالدة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وفي طليعتها معارضته لمشروع مد امتياز قناة السويس ، وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية في التعليم . الخ .

وقد غمرت الحوادث بعد ثورة سنة ١٩١٩ تاريخه ومآثره السابقة ، وساعد على ذلك اعتلال صحته ومرضه الذى أقدمه عن المساهمة في عضوية ما قام بهئذ من مجالس نيابية أو تولى الحكم من وزارات .

لذلك كان من الواجب أن يعرف الجيل الحاضر والأجيال القادمة ، من هذا

الكتاب ، بعض الحقائق عن تلك الشخصية الكريمة التي تمثل التفاني في حب الوطن والإخلاص في خدمة البلاد .

نقول : بعض الحقائق ، لأن سيرة أمثال إسماعيل أباطة باشا ، وهم في مصر قلائل ، تعنيق عدة مجلدات عن الإحاطة بها من كل نواحيها .

والمصنف لجريدة « الأهالي » التي كان يصدرها إسماعيل أباطة أو المحاضر مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبعض الصحف المعاصرة له ، سيجد صفحات ناصمة ، ومواقف عجيبة مما كان يجدر بنا اقتباسه أو الإشارة إليه ، لولا أن ضيق المقام يحول دون ذلك ، ولهذا اقتصرنا على ذكر بعض المواقف البارزة .

ولعلنا بذلك نكون قد أدبنا بعض ما يجب علينا نحو ذلك الوطني الصادق .

## إسماعيل أباطة « باشا »

### مولده ونشأته

ولد إسماعيل أباطة باشا في « كفر أباطة » من قرى مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية سنة ١٢٧١ هجرية ( ١٨٥٤ م ) ، وهو ثامن إخوته الذكور البالغ عددهم ثمانية عشر .

وحين بلغ السابعة من عمره ، التحق بالمدرسة التي أنشأها لأبناء الأسرة الأباطية والده المغفور له السيد باشا أباطة <sup>(١)</sup> ف قضى بها ثلاثة أعوام ، حفظ فيها جانباً من القرآن الكريم ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية بينها ، ثم قصد إلى القاهرة فالتحق بمدرسة الابتدائية <sup>(٢)</sup> حيث أتم التعليم الابتدائي . ثم دخل المدرسة التحضيرية ( الخديوية ) بدار الجواميز ، ومنها إلى مدرسة الإدارة ( الحقوق ) ، وتخرج فيها سنة ١٨٧٥ ، وكان من زملائه بمدرسة الإدارة للمغفور لهم إسماعيل صبري باشا الشاعر المعروف وأمين فكرى باشا ، وأحمد حشمت باشا وهم من الأعلام المعروفين في تاريخ مصر الحديث .

---

( ١ ) أنشأ السيد باشا أباطة في « شروينة » — عدا المدرسة — مسجداً ، كما كانت له بذلك القرية مكتبة عامرة للأسرة .

( ٢ ) كانت مدرسة الابتدائية بالمدرسة الأولى في مصر ، وكان مقرها منزل البرديس بك ، حيث لبى الخالي للمدرسة الشيف بالسيدة زينب بالقاهرة ، وقد سميت باسم مدرسة الناصرة فيما بعد ؟ وقد تخرج في هذه المدرسة عدد كبير من أعلام مصر في النصف الأول من القرن العشرين .

وكان في أثناء فترة طلب العلم معروفا بشدة الذكاء ، ولم تفارقه هذه الظاهرة خلال كفاحه الطويل ، ولعل أروع تصوير لها ذلك الذي قاله صديقه الكاتب الكبير داود بركات<sup>(١)</sup> في إحدى المناسبات ، قال : « كان في رئاسة المعارضين كأروع القواد تديراً للأمر وتصرفاً ، يدخل على نفوس أتباعه والذين يشابعونه أنهم أصحاب الرأي الذي لم يكن إلا رأيه ، وأنهم أصحاب الأمر الذي لم يكن إلا أمره ، فكانت ألسنتهم تنطق ولكن للإعجاب بما يريد هو ، وأيديهم تعمل ولكن لما يريد هو عمله ، حتى إذا رأى ضعفاً أو وهناً أو قصوراً من واحد منهم في مهمته — أو منهم جميعاً — برز للميدان فكافح وناضل ... » .

وعقب تخرجه أرادت نظارة المعارف إيفاده في بعثة لفرنسا ليدرس الحقوق ، ولكن والده السيد باشا رفض . ولم تمض بضعة أشهر حتى انتقل والده إلى رحمة الله في سنة ١٢٩٢ هـ ( ١٨٧٥ ) فعاد إسماعيل إلى « كفر أباطة » ليشرف على أملاكه ، وأنشأ عزبة خاصة له ببردين حيث أقام بضعة أعوام .

ثم طلب إلى الوظائف العامة ، شأن أبناء الأعيان في ذلك الوقت ، فعين مفتشاً لتفتيش أي كبير — وكان تاباً للدومين — ثم نقل كبيراً للمعاونين — باشماعاوناً — لمديرية الشرقية ، وورق منها إلى وظيفه وكيل مديرية . ونشبت الثورة العربية وهو وكيل لمديرية الشرقية ، على أنه لم يلبث طويلاً حتى استقال من منصبه هذا ، وأغلب الظن أنه لم يشأ أن يكون آله في يد حكومة الخديو توفيق .

ثم اشتغل بالحمامة فأدرك فيها شأواً عظيماً ، ولا غرابة في ذلك فقد كان متحلياً بجميع المؤهلات والصفات التي تخلق من الرجل محامياً موهوباً عظيم النجاح . وليس أدل على اعتداد إسماعيل أباطة بنفسه من أنه أقدم على احتراف الحمامة

---

( ١ ) رئيس تحرير الأهرام من سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٣٣

في ذلك الوقت الذي كان يسمى فيه المحامون « طائفة الزورين » ، وكان في مبدأ اشتغاله بالمحاماة يترافع في قضايا بنفسه ، ثم ضم إليه عدداً من المحامين كان يفند إليهم بالمرافعة في القضايا مبقياً لنفسه الخطير المهم منها ، وكان لا يسلم زملاءه المحامين قضاياهم إلا كاملة البحث والإعداد ، شأنه في ذلك شأن كبار المحامين الآن .

ويقول من خالطوه في ذلك العهد إنه أفاد من المحاماة ثروة تذكر ، على أن الذي لا ريب فيه أنه أفاد تجربة عظيمة كانت أحد العناصر الكبيرة التي كتبت له الفوز المتواصل في حياته السياسية .

إسماعيل أباطه في ميدان الصحافة

عرف إسماعيل أباطة ما للصحافة من قوة تتضائل أمامها سائر القوى ، ورأى بنافذ بصيرته أنها هي سبيله إلى الجهد السياسى الذى كان يبنى به نفسه ، فاعتزم الاشتغال بالصحافة ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين فى تلك الأيام ، فكتب عدة مقالات فى شتى الصحف عالج فيها مختلف الموضوعات .

### إصداره جريدة «الأهالى»

وفى سنة ١٨٩٤ أنشأ جريدة الأهالى ، وقد اختار لها هذا الاسم واستعمله فى مقالاته ، وهو فى جميع استمالاته إنسيا يرادف كلمة « المصريين » ، وجعل اشتراكها السنوى « تسمين قرشاً صاعاً للجمهور ، وستين قرشاً لطلبة العلم سواء كانوا بالمدارس أو بالأزهر ، وكذلك لرجال العسكرية ، ولنظار محطات السكة الحديد ، ولوكلاء مكاتب البوستة ، وللمتدربات الأدبية والعلمية ، ولحلات الاجتماعات العمومية ، ولكل من يطلبها بهذه الفئة بدعوى عدم اقتداره على أكثر من ذلك ، ومجاناً لسائر الجمعيات الخيرية ، ولمن تثبتت الإدارة من عدم اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من أولى الفضل والعالية » . أما أسباب هذا التزيل لقوم دون آخرين ، فهى إذاعة رأيه وإبلاغ رسالته إلى الجميع .

وقد صدر المدد الأول منها فى أول سبتمبر من تلك السنة ، وهو يوافق غرة ربيع الأول سنة ١٣١٢ هجرية ، وهذا المدد يحمل عهده إلى القراء ، وإلى هذا العهد يجب توجيه الأنظار ، فهو يجمع إلى الأسلوب الرائع مظهر اليقين المستقر ، وإلى الاستبشار بتصديده للخدمة العامة على صورة رصينة ، الفرع من



ثقل الأمانة والخوف من التصور عن أداء الواجب . ولقد قسمه أقساماً متنوعة  
هذه عناوانها :

- ١ — تنبيه الخواطر وتوجيه العزائم .
- ٢ — كلمة لأصحاب الجرائد على اختلاف أنواعها ومشاربها .
- ٣ — كلمة للسادة المحتلين .
- ٤ — كلمة في منهج الجريدة وخطتها .
- — كلمة للحكومة السنية والرأى العام .

مقتطفات من العدد الأول :

وفيما يلي مقتطفات مما جاء في العدد الأول :

« بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هي أول كلمة علنية أقولها في الخدمة الوطنية ، وهذه هي أول خطوة  
اجتهادية أخطوها في سبيل الجهاد لتعزيز الجامعة القومية وخدمة المصلحة العمومية .  
فإليكم معشر الأهالي المصريين ، ولست لسواكم أسوق الحديث .

حديث يرويه لكم واحد من أجزاءكم التي تركب منها جسم وجودكم ،  
يشار ككم الإحساس والشعور في الأكدار والسرور .

وحديث يرويه لكم من إذا هجمت مصائب اللودة على المحاصيل الصيفية  
أو التيلية ، أو هطلت الأمطار وهبت العواصف على الزروعات الشتوية ، أو اشتدت  
نوبة المناوبة ، أو ثقلت وطأة الحياة بالمطالبة ، وجدتم صرخته أمام صرخاتكم ،  
وصوته دائماً قبل أصواتكم ، مدفوعاً إلى ذلك بإحساس داخلي ، وشعور  
وجداني ، وتأثر ذاتي ، وانفعال طبيعي ، وهو الصالح الخاص الذي هو صالحه  
الشخصي ، والصالح العام الذي هو صالح أهله ووطنه . خلاصة القول ، فهو الذي  
له ما لكم ، وعليه ما عليكم ، في سائر الشئون والأحوال .

أما ذلك الحديث فيشتمل : أولاً ، على الباعث الذى نبه الخطاظر ووجه  
العزائم لإنشاء هذه الجريدة ، وثانياً : على الظروف التى طرأت على هذا المشروع  
منذ خطر على الخطاظر لحد اليوم الذى برز فيه إلى عالم الظهور ، وثالثاً : على  
منهج هذه الجريدة وخطتها وبيان النفاية التى تسمى إليها والمواضيع التى قصرت  
أبحاثها عليها ، ورابعاً : على ما يتعلق بهذا المشروع الخطير من التفصيل والبيانات.  
فامتحننى إصفاء معشر الأهالى والقراء ، ولا تساعدونى الآن بغير الترفع  
عن نقیصة اللوم والاعتراض ، والتفاضى عن كل ما تخالونه منحرفاً عن جادة  
الحق والصواب ، حيث هى الخلمة العمومية يقوم المرء بها حسب استطاعته  
وقوته ، ومن عمل خير ممن لم يعمل ، والمصمة لله وحده .»

\*\*\*

### « باعث تنبيه الخطاظر وتوجيه العزائم

#### لإنشاء هذه الجريدة

لقد قضى الدهر — وهو أبو العجب — على الفلاح المصرى أن يكون  
مدى العمر ممثلاً للشئون ، أليف الفلة والسكون ، كما قضى عليه أيضاً أن يكون  
طبيب علقته أجنبياً ، والمجهز لدوائه وللتعهد لأحوال مرضه أجنبياً كذلك .  
وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن هذه أحوال قد سنّها الدهر بين أهله فى أدوار  
انحطاطهم وأطوار شقايتهم ، ولكن الغريب أن يلجأ الطليل لالتزام  
جانب السكوت . .

ثم إذا سأل الطبيب — جهلاً أو تجاهلاً — عن علته ، أو استفسرت  
عواده عن صحته ، قامت من بين يديه ومن خلفه ألسنة أجنبية تترجم عن  
حالته ، وتشرح أحوال مرضه وتقلباته ، وتعین مواقع الداء وتقلباته ( مع  
قدرة المريض على ذلك واختصاصه به ) . ثم تجيب كل سائل عن حالة المليل

على سؤاله ، ولكن لا بما تقتضيه حقيقة الواقع ، بل بما تستلزمه صوايح تلك  
الأسئلة ، بالنسبة للمصادر التي تنعى إليها ، أو التي تفيض منها الخيرات عليها ،  
فيمسى الليل في واد والشفاء في واد !

وهكذا يطوى المريض المصرى أيامه في معاناة أهوال الأمراض ،  
وتجرع غصص الأدواء ، وتغالب الأعراض .

ثم كلما انحطت عنه الحرارة يوما ، لتشتد عليه وطأتها في الذي يليه ، قالوا  
في اليوم الأول : « لقد نجح فيه منا الدواء » ، ثم رموه في اليوم الثاني باستعداد  
فطرى لقبول هذا الدواء !

وهكذا كلما انتقل من دور إلى دور ، أو تحول من حال إلى حال ...  
نعم ، كل هذا حاصل على ضفاف النيل !

ولكن ، هل من مانع للمريض عن الإجابة بلسانه ، والبيان عما يشعر به  
وجدانه ، لكيلا يكون عليه حجة لأطبائه ، القائمين بتقدير شئونه  
وتحسين أحواله ؟ ...

لا ، لا ، بل ألف لا . لم يكن ثمة مانع — على ما نعهد وننتهق — سوى  
انزوائه في زوايا اللذة والذهول ، وخلوده إلى راحة السكون والحمول ، وتشبع  
أفكاره بانحطاط صوته الضعيف انحطاطا لا يبعد أن لا يصل إلى مسمع الطبيب ،  
أو إن وصله فلا يكون له من العناية والاهتمام أدنى نصيب . .

ولا شبهة في أن من نظر إلى هذه الحالة نظراً سطحياً ، مجردا عن التأمل  
والتحقيق ، ابتدر الفلاح للمصرى باللائمة وأحال عليه بالتعنيف . . أما من نظر  
إليها بفكر ناقب ، وتأملها بإمعان ، وجه سهام التدبير والاعتراض لا إلى  
الفلاح المصرى ، بل إلى حكومته التي أفضت به سياستها إلى هاته الحالة المحزنة ،  
وقاده تدبيرها إلى هذا الموقف السيئ التمس . .

لأن الفلاح للمصرى قد قضت عليه صروف العصور الخالية أن يكون مسيراً لا منحرفاً ، فى سائر أعماله ، وكافة شئون وأحواله ، كأن لم يكن له فى الأمر - حق ولا فى نفسه - شئ . . بحيث لو شاءت الحكومة أن تبنيها حياً - فضلاً عن إزهاق روحه بدون أدنى إثم - لما وجدت فى وجهها من يعارضها فى ذلك العمل ، حق ولا بكلمة الشفاعة أو الاسترحام . .

وحينئذ فلا يسوغ - فى شرعة المدل والإنصاف - توجيه اللوم والتعنيف للفلاح المصرى على أى حالة وجد فيها ، مادامت حكومته - التى ليس له سواها ، ولا يمتد فى خطوبه وترقية شئونه إلا على تدبيرها وقواها - هى التى تحاربه ، وهى التى تعمل على إذلاله ، وهى التى قتلت جوارحه وعواطفه الإنسانية ، وهى التى تسمى لإماته شعوره ، وأفقدت من شرايينه سائر الإحساسات الحيوية ، وجعلته حجراً صلباً لا يحس ولا يهوى

ففقده عضواً نافعاً عند المهمات ، وخسرته نهراً فائضاً وقت المدلمات . . وإليها كانت حافظت عليه بعد ذلك لنفسها ، لتستفيد من نتائج أعماله ، ونجى كل ما طاب من ثمرات أتعابه . . لا ، بل أضاعته وأضاعت بعده كل مرتخص لديها وغال ، من أرواح وأملك وثروة ونفوذ ، وحياة وسطوة ورفعة عالية ، ومنزلة بين أمثالها سامية ، وما أشبه ذلك مما لا يحفى على ابن يومين . . حتى آلت هى وإياه إلى أسوأ الأحوال ، بسبب تصرفاتها الباهرة وما يترتب عليها من تنازع للتنازعين ، وتزاحم هجمات الطامعين ، وما ينشأ عادة عن مثل هاته الحالة من الأضرار والخسائر . .

ولقد وضعت - ياقوى - كل هذه اللعوظات نصب عيني ، فهاهى منظرها وأدهشنى مرآها ، فأنجرحت من هذه الخطرات جوارحى ، وتأثرت منها كل التأثير إحساسانى وعوطافى . . وطالبتنى النفس إما بالشجع والإقدام على السعى

في معالجة هاته اللل والأمراض، وإما بالتبلد أو (التجلد) والاستسلام لما يتولد عن هذه الأحوال من الآلام والأمراض . .

ولما لم يكن في وسعي قهر إحساساتي الطبيعية، على عدم الشعور بتلك الآلام الملمة بنا - معشر الأهالي - من اللل الباطنية والأمراض الخفية، التي لم يصل إلى معرفتها طبيب ولا عراف لحد اليوم، فقد وقفت في موقف التردد والحيرة، إلى أن تغلبت عوامل الإقدام، على بواعث الإحجام، فدبت في جوارحي فكرة العمل وروح الاجتهاد . .

ثم ما زالت تلك الفكرة تنبني وتزداد شيئاً فشيئاً، بطرود الحوادث وكروور الأشهر والأعوام، حتى انتقلت من دور كنت في خلال أيامه لا أناجى بهاتيكَ الفكرة غير فؤادي والضمير، إلى حالة أخرى ما استطعت فيها الإمساك عن الكلام في هذه الأحوال والشئون، حين امتلأ سمي بما يقوله كثير من وجوه المصريين، في كثير من الأندية الأدبية والمحافل .

فناجيت ضميري وقلت في نفسي : « ما ضرك (يا إسماعيل) لو استلقت أفكار هؤلاء المتوجسين، واستنهضت هم أولئك المستشعرين ؟ » .

ثم يقول :

« وما زلنا نتروى ونصعاذب أطراف الكلام في هذه الأحوال والشئون، وفيما كان وما عساه أن يكون، والحديث كما يقال ذو شجون، حتى هدينا إلى الصواب، وألهمنا مدبر الكون الأعظم كال التوفيق والسداد .

وحيث رأينا أننا لو اقتصرنا في أعمالنا على تقرير أفكارنا ومباحثنا في معروضات، ورفقناها إلى الحكومة من وقت لآخر بحسب ما تقتضيه ظروف الأحوال، فلا يكون لهذه المعروضات أدنى حظ من العناية . .

وحيث رأينا أيضاً أننا لو التجأنا لإحدى الجرائد والتمسنا منها نشر المعروضات

لنوه عنها ، فلا يبعد أن تخالفنا في نشر ما لا يكون منطبقا على قاعدة مشربها من تلك المروضات . .

وحيث من هذه الأبحاث قد انجحت أفكارنا لإنشاء جريدة أهلية نوقفها على هذه الخدمة الشريفة للقدسة ، فنشرح بواسطتها ما خفي من علنا وما ظهر ، وإن لم نسمع شكايانا في هذا اليوم فلا بد وأن نسمع في الذي يليه ، وإن لم يلتفت إليها في اليومين فلا بد من الاهتمام بها في يوم آخر ، وعلى كل الأحوال فإننا نكون قد قمنا بما يجب علينا لنا ولأعقابنا . . حيث :

على المرء أن يسعى بمغافيه نفعه

وليس عليه أن يساعده الدهر

ونكون أيضاً قد مهدنا بهذا العمل لإخواننا - معشر الأهالي - سبيل الكتابة والتحرير ، وطريق الرسالة والتعبير ، المغلوقة أبوابها في وجوههم لحد اليوم . . مع حاجتهم إليها . . وقدرتهم عليها . .

وبناء على ما ذكر ، فقد كلف هذا الضعيف من قبل إخوانه بالاستهداف لسهام السفلة المعترضين ، وألسنة الجبهة المنتقدين ، وذلك بطلب الرخصة من الحكومة بإصدار جريدة بعنوان « الأهالي » . .

\* \* \*

وفي نفس العدد كتب تحت عنوان « كلمة نرفها لحضرات الأفاضل أرباب الجرائد على اختلاف لغاتها ومشاربها » يوجه فيها الأنظار إلى أنه لا ينبغي منافسة صحفهم في نقل الأنباء ، وأنه سيعمل على السعي في تقرير الحقيقة والجد في البحث عن وجوه المنفعة العامة ، ويدعوم إلى حسن الظن بما يكتب ، وأنه لن يرد على من يتبرى لمجادلته في غير الصالح العام . .

\* \* \*

### « كلمة نرفمها إلى السادة المحتلين »

كثيراً ما وصل لأسماعنا من أفواهكم - أيها السادة المحتلون - أن الذي يسيء منكم الخواطر ، ويكدر فيكم البواطن والظواهر ، في قطرنا السعيد من عموم المصريين ، هو أن « النعم » التي أنعمت بها علينا ، والحسنات التي قدمتموها إلينا ، قد قوبلت بالجحود والكفران ، وكوفتم عليها بالسخط والموان ، وتمنيتم لو سمح لكم الدهر بصحيفة مصرية تعترف لكم بالصنع الجليل ، وتشكركم على الفضل والجميل ، ليكون وجودها بين المصريين ، واعتراؤها على رؤوس الأوروبيين بمحامدكم وآثاركم ، سبباً داعياً لتنشيطكم على السهر في تدبير شئوننا وتحسين أحوالنا ، وباعتنا أيضاً على أن تزدادوا من أنفسكم تقائياً في خدمتنا وإدخال الإصلاحات والتحسينات إلينا .

فإن كنتم - أيها السادة المحتلون - لا تودون لبلادنا إلا كل خير ، ولا تتقاعدون عن أن تدفعوا عنها كل شر وضر ، وأنكم أهل مروءة وقشامة ، وعفة وكرامة ، ولا تودون لخدمتكم جزاءً منا ولا شكوراً ( كما يزعمون ) ، وكنتم حقيقة أبناء الحرية وأنصار العدالة والمدنية ( كما تدعون ) . .

فعاودونا على أن نحلى جيد هذه الجريدة الأهلية للضربة بقلائد شكركم ، والثناء عليكم ، والإطراء على كل خدمة تقدمونها للبلاد وأهلها ، وعلى كل نعمة تسوقونها لها .

ذلك على شريطة أن لا تتقاعد عن نشر كل سيئة بدت منكم ، أو مضرة صدرت عنكم ، وحينئذ فلا تذرنا ولا تعترضونا ، إذا شرحنا للعالم تلك المضار المائلة التي نشأت عن إصلاحاتكم ، والخسائر الطائلة التي تسببت عن بقائكم بالحالة التي أنتم عليها الآن ، وكذا الفرائض والواجبات التي قصرتم عن القيام بها في أرض احتلتكموها وأمة توليتهم أمورها ، وذلك الموقف الجريز والمركز

السيء ، الذى سقم إليه الحكومة ورجالها ، وما أشبه ذلك من الخطايا والكبائر ، التى تذكرها لكم عامة الأهلين وخاصة المصريين ، فلعلكم تتلافون ما فرط ، وتصلحون ما سبق من الخطأ والغلط ، وتقدمون رضاء الأهالى وحسن ولائهم . . .

وهكذا سيكون شأننا فى كل ما ستلذه الأيام المستقبلية من الشروعات والأعمال .

\* \* \*

### « الكلام على منهج هذه الجريدة وخطتها »

من المقرر المعلوم أن هذه الصحيفة تعتبر - فى عرف أهل التحرير - جريدة سياسية ، بمعنى أنها تخوض فى اللامع السياسية ، وتتكهن فى حوادثها الغيبية ، وتروى بعضاً من الحوادث الخارجية ، والأنباء الدولية ، وما أشبه ذلك . .

على أنها ليس لها من هذا الوصف أدنى حظ ولا نصيب . . لأن من تذكر ما أسلفناه فى هذا العدد عند الكلام على ( تنبيه الخواطر لإنشاء هذه الجريدة ) علم أنها أشبه شيء بمروض يرفع إلى الحكومة رغائب الأهالى وأمانيتهم ، ومطالبهم وشكاويهم ، وما يحتاجون لإدخاله عليهم من الإصلاحات والمشروعات ، وتأخذ على عاتقها أن لا تحسن قبيحاً انتصاراً لحبيب ، ولا تقبح حسناً انتقاماً من عدو ، ولا تتعاشق الكلام فى شرح ضرر صدر عن أمير ، ولا تتأخر عن أن تبيض وجهها بذكر صنع جميل وإن صدر عن حقير . ومهما يكن من جلالة وزير أو سبكانة كبير ، فإنها لا تنباهى بمحبة حكائها ، أو بكلمة فاه بها ، مالم يقرن القول بالمنزل ، ثم يؤيده بالنقيجة الحسنة ، مع العلم بأنها لا تقبل المسدح والإطراء على منهجها وخطتها . كذلك . .

والجريدة بوسعة صدرها رخيياً ، لكل ما يرد عليها من الرسائل التى يراد



نشرها عن أى مظلة ، أو تقصير بدا. من حاكم فى واجب مفروض ، كما أن هذا الصدر الرحيب ، يضييق عن أن يحتمل حرفاً واحداً من مدحة فى مدوح ، ترثى إليه . أو تقرباً منه . .

والجريدة بعيدة عن عار التعصب ، ووصمة التشيع ، ونقيصة الانحياز ، بل هى مستمسكة بمرءة الاعتدال ، وحزبة الاستقلال ، وعصمة البحث .

أما حجمها — وإن كان فى نظر الرأى يظهر صغيراً — فإنها فى الحقيقة كبيرة الحجم ، لعدم اشتغالها على ما يشغل أعمدتها بما لا يفيد الأهالى الذين أوقفنا الجريدة على خدمتهم ، وذلك أنك لو تصفحت الجرائد السياسية ، لرأيت الصحيفة الأولى منها مدونة فيها الأخبار الخارجية ، الخاصة بالدول الأجنبية ، والصحيفة الثانية مشحونة بالأخبار الرفيعة ، التى لم تكن إلا لإطراء عن بعض المأمورين وتقلاتهم ، واجتهادهم فى أمور هى ليست غير واجباتهم ، التى لا تستلزم مدحهم على أدائها لكونها مفروضة عليهم ، والصحيفة الثالثة مشحون بعضها بالحوادث الداخلية ، وبأقبيها عملاء ببيان الديون الحكومية ، والتجارة وأسعار أسواقها العمومية اليومية .

وبعد أن صدرت الحكومة من اللوائح والنشورات والأوامر ، والذي ستصدره منها قبل الإقرار عليها ، مشفوعاً ذلك برغبات الأهالى فيما يرغبون تعديله وتحويره منها ، مع بيان أوجه فوائدها أو أضرارها إن وجدت ، لتسكون الحكومة مطلعة على أميال الأهالى ، واقفة على الإصلاحات فى تلك الشروعات ، قبل التصميم على إجراء العمل فيها بما يتعلق على إحساسات الأهالى ومصالحهم .

هذا ولا يفوتنا أن نبين لحضرات الجمهور ، أن هذه الجريدة ستصدر من الآن إلى نهاية هذا الشهر مرتين فى كل أسبوع ، ربما تستوفى معداتها وتثبت فى أمرها وتعرف مشركيها ، أولى من إصدارها لمن لا يطلبها ؛ وبعد مضي الشهر

المذكور تصدر في ثوبها الجميل يومياً للقراء في مواعيدها .

\* \* \*

وكانت « الأهالي » تصدر في أربع صفحات من القطع المتوسط ( القطع الذي تصدر به الآن مجلة آخر ساعة ) . وقد ندهش كثيراً إذا عرفنا أن إسماعيل أباطة كان يقوم بمفرده على تحريرها وإدارتها ، بل وتصحيح تجارب طبها ، وكانت تطبع « بمطبعة الماسة » بمحوش الشرفاوى بالدرب الأحمر ( لصاحبها محمد مسمود <sup>(١)</sup> ) ، وابتداء من العدد السابع عشر أصبحت تطبع في « مطبعة الأهالي » التي اشتراها خصيصاً لها .

وكانت الجريدة في أغلب أعدادها لا تحمل بين دفتيها إلا آثار قليلة من مقالات مطولة أو نيز قصار ، ومن اطلع على كتابته فيها أدرك لأول وهلة كيف عرف إسماعيل أباطة الصعق الطريق للوصول إلى أحصاق النفوس ، وأسئلة الرأي العام بقوة الحجة ووضوح العبارة وصدق الوطنية ، في سراحة شديدة وشجاعة نادرة .

ومما سهل له تحقيق أهدافه أنه ابتدع أسلوباً لم يكن مألوفاً في ذلك العصر ، فقد كان يدعو في كتابته معنى فيه روعة وإعجاز : يلقى بالانتقاد المر في العبارة الملهبة واللفظ الرصين ، وهكذا ظلت خطته في الكتابة السياسية حتى يز فيما بعد غول الكتاب السياسيين ، وعرف بينهم بالارتكاز على النطق السليم والنفاد مباشرة إلى لباب الموضوع دون الالتجاء إلى الحواشي وللقدمات . وكان بارعاً في ترتيب حججه وأدلته ، وابتدائه بإيراد أقلها قوة وأضعفها موقفاً ، وهكذا يقل يتدرج بها حتى يأخذ خصومه — وما كان أعظمهم وأكثرهم — بالحجج الناصعة التي لا يمكن دفعها .

---

(١) هو المنفور له العلامة محمد مسمود الأديب المشهور .

وعرفت كتابته السياسية — فوق ذلك — بسهولة مأخذها وجمعها المعاني  
المنوعة في القدر اليسير من اللفظ ، كما عرفت حملاته الاقتصادية بأنها نوع من  
السهام غير المربية ، من خصائصها أن تبحر ولا تقتل . وحسب المطلع أن يقرأ  
له في « الأهالي » — وفي غيرها من الصحف — مقالاته الرائعة في شتى الموضوعات .

**محمد فريد ينوه بصمود « الأهالي » في مذكراته**

وقد كتب محمد بك فريد — الزعيم الوطني المعروف — في « مذكراته »  
المشورة في عدد مجلة الهلال الصادر في مارس سنة ١٩٦٥ :

« ظهرت في هذا الأسبوع والأسبوع الماضي جريدة وطنية مضادة للحكومة  
وللإنكليز ، محررها وصاحب امتيازها إسماعيل بك أباطة من عائلة أباطة  
المشهور بالشرقية ، سماها « الأهالي » . وبما أنها شديدة اللهجة على الإنكليز  
يخشى عليها من اضطهاد الحكومة ، فلا تلبث أن تقفل كما حصل لجريدة  
« الأستاذ » في العام الماضي . »

#### **نشر ملخصات جلسات مجلس الشورى**

وبما يذكر له بالقصر أنه كان أول صحفي استغل عضويته بمجلس الشورى  
لإيقاف قراء جريدته على ما كان يجري في هذا المجلس ، إذ نشر بالعدد ١٥٢  
الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ ملخصا للجلسة الأولى التي عقدت في آخر يناير  
من سنة ١٨٩٦ ، مهد له بأن وجه نظر رئيس المجلس إلى وجوب استنهاضهم  
الأعضاء الدائميين لحضور الجلسات في مواعيدها المحددة ، كما دافع عن فكرة نشر  
ما يجري بالجلسات ، « لأن المراد بأن تكون جلسات المجلس غير علنية هو أنه  
لا يسوغ لأحد حضورها وقت الدورات فقط ليس إلا ، أما بعد انقضاء  
الجلسات فكل أعمال الهيئة وقراراتها حق مباح لكل من رام الوصول إليها  
أو الاطلاع عليها من وجهتها الشرعية ( وهي رئاسة السكرتارية ) » .

وبما يسجل له بالإعجاب كذلك نزعه الديمقراطية في مخاطبة كبار رجال

الحكومة ، وإشاره ذكر أسمائهم مجردة عن الألقاب والرتب ، أمثال : صاحب المطوفة ، أو الدولة ، أو السعادة ، أو العزة .. وقد نبه في العدد الحادى عشر من الأهالى الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ مينا أن ذلك سينال استحسان القراء ، مؤكداً أنه يمكن لهم كل إجلال واحترام .

\* \* \*

ولقد كانت « الأهالى » فى مبدأ ظهورها متوسطة الانتشار ، ولكنها لم تلبث أن أخذت مكانها اللائق بها بين الصحف ، ثم لم تلبث أن تصدرتها جميعاً .

قال الكاتب الكبير داود بركات فى هذا الصدد : « إن أباطلة باشا نشأ يحمل نفساً كبيرة ، خلق بها كالتسر فى الأجواء يطلب مقاماً عالياً فوق المقام العالى الموروث ، كما كان يقع كالنحلة على كل زهرة ليتخير منها الأحسن والأفضل ، كان الصحفي الذى يبلّغ الناس رسالة صدق الإيمان وصحة الاعتقاد ، وكان فى جريدة الأهالى بيت عقيدته ويدافع عنها ، ويقف على ذلك اللجنة والبرهان » .

تلفتت مصر فإذا إسماعيل أباطلة من أظهر أبنائها وأعزم عليها ، وإذا اسمه ملء الأفواه واللسامع ، وإذا رأى العام يرفعه إلى قمة الشهرة ، وعلة ذلك أن رأى العام لم يكن قد ألف — قبل ذلك — أن يرى رجلاً من الأسر الكريمة منضرباً فى سلك الصحفيين أو « الجورنالجية » كما كانوا يسمون وقتئذ ، ولم يكن رأى العام قد ألف أن يرى الصحافة عملاً كريماً يقصد به وجه الله والوطن .

فلما استطاع الصحفي إسماعيل أباطلة أن يثبت للرأى العام أن الصحافة ليست تجارة ، وليست مهارة ، وليست تنازلاً بالشتم وتراشقاً بالكبائر ، وليست مسرحاً حقيراً للمدح والمدح ، رأى الناس عاملاً جديداً يبرز فى المحيط



إسماعيل أباطة (باشا)



السياسى له قوته وله خطره ، وأبصروا لونا جديداً من ألوان الشخصية النبيلة الطاهرة .

وخلل الصحفي إبراهيم أباطة بكافح وينافح في « أهاليه » ثلاث سنوات متواليات ، يذبها بأسلوبه الرفيع ، ويذكها بحجته القوية ، ويدعها بمقيدته الراسخة ، ووطنيته الصادقة ، حتى انتخب عضواً لمجلس شورى القوانين نائباً عن مديرية الشرقية ، وذلك في يناير سنة ١٨٩٦ .

\* \* \*

#### هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟

وقد ظن أن الحكومة لن تسمح له بالاستمرار في إصدار جريدة « الأهالي » مع احتفاظه بعضوية المجلس ، ولذا وطد العزم على الاستقالة إذا حالت العضوية دون إصدار الجريدة . وتقديراً من الحكومة لشخصه أحالت الموضوع على المستشار القضائى ، فأفتى بعدم وجود أدنى مسوغ قانونى يبيح للحكومة المعارضة في عضويته مع إصداره للجريدة الأهالي في نفس الوقت .

ولكن أعباء النيابة حالت — بعد مضي نحو عام ونصف — دون تفرغه للجريدة فأوقف إصدارها . وكان آخر عدد صدر منها هو العدد رقم ٢٣٤ الذى يحمل تاريخ يوم ٣ مايو سنة ١٨٩٧ .

ولكن إسماعيل أباطة لم يهجر الصحافة ، بل ظلت صلاته بالصحفيين وثيقة . وقد أفادت الصحافة كثيراً من تلك الصلة ، لأنه كان هو وصديقه المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يزودان الصحفيين بأخبار الموضوعات والمناقشات التى تجرى في مجلس شورى القوانين بسبب سرية الجلسات ، ولما وجه إليه أحد زملائه اللوم بسبب ذلك قال : « إننا نشرع للأمة ، ويجب أن تعرف الأمة كل شئ . » ولا سبيل غير الصحافة ، فإني صحفي في المجلس ومندوب الصحفيين ، فإن شئت فاطلب من المجلس عزلى » .

لذلك كان أول من قدم اقتراحاً لمجلس شورى القوانين بضرورة جعل  
الجلسات علنية ، وجاهد في سبيل ذلك حتى تحقق اقتراحه ، مما سنّفه عند  
الحديث عن « إسماعيل أباطة النائب » .  
وجدير بالذكر أن إسماعيل أباطة اعترّم إصدار جريدتين أخريين عدا  
« الأهالي » ، وفيما يلي ما أعلنه بهذا الشأن على صفحات العدد ٢١٨ من « الأهالي »  
الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ .

### « إعلان من إدارة جريدة الأهالي »

أحيط علم الجمهور ، أنني بعد التوكل على المين القدير ، قد عزمت مع آخرين  
على إصدار جريدتين ، باللغتين العربية والفرنساوية ، لنفشر لساثر الأمم والدول  
أمانى وآراء الأمة المصرية وملتصاتها ، ونشرح لهم أحوالها العمومية ، للمادية  
والأدبية والسياسية . وستصدر في أول نشأتها مرة واحدة في كل أسبوع ،  
وقيمة الاشتراك فيها ٩٧ قرشاً صاعاً ونصف قرش ، سواء كان بالقطر المصرى  
أو بكافة الأقطار الأخرى .

أما جريدة « الأهالي » فستبقى ما دامت الأهالي ، وقطع يكون صدورها  
مرة واحدة في كل أسبوع ، مشتملة على مواضيعها المعروفة ، وعلى أهم اللواضيع التي  
تشتمل عليها الجريدة الفرنسية والعربية . أما قيمة الاشتراك السنوى فقد  
قرناها ابتداءً من سنة ١٨٩٧ بمبلغ خمسين قرشاً صاعاً ، وبأربعين قرشاً صاعاً  
لكل من حوته مواطن التعليم على اختلاف أنواعه من متعلمين ومعلمين ،  
ولرجال العسكرية ولموطنى مكاتب البوطة المصرية .

وإدارة جريدة « الأهالي » مستعدة - من هذا اليوم - لقبول كل المقاربات  
وطلبات الاشتراك التي تتعلق بالجريدة الفرنسية والعربية ، حتى تنتهى مخابراتها  
وممداتها وتظهر للوجود . والله ولى التوفيق وظهير للتقين .

ولكن الظروف لم تساعد ، وكانت عضويته لمجلس الشورى عاملاً على



تعطيل التنفيذ ، لانشغاله بالقدر الذي لا يتسع لعمل جليل وهام كهذا . وبذلك يكون إسماعيل أباطة قد سبق للمفطور له مصطفى كامل في التفكير في إصدار صحيفة وطنية بلغة أوربية .



### تحية وتقدير ، لعبد القادر حمزة

وليست هناك تحية وتقدير خيراً مما وجهه للمفطور له الأستاذ عبد القادر حمزة ، بمناسبة إصداره جريدة تحمل نفس الاسم في أكتوبر سنة ١٩١٠ ، قال : « قريب عهد جريدة دمجها يراع الوطنى للمروف إسماعيل أباطة باشا ، تلك جريدة « أهالى » التى ظهرت بلسان مصر وفلاحها ، فى الوقت الذى قل فيه الناطقون وعز الرجال العاملون . لذلك أردنا أن نصل بينها وبين جريدتنا هذه ، فاخترنا لها هذا الاسم ، ونحن على يقين أننا قد اخترنا قبل كل شيء ، ما نشاء ونشاء البلاد من غيرة وعزيمة ومبدأ قويم : اخترنا الاسم لنعيد « أهالى » أباطة باشا سيرتها الأولى فى الدفاع عن مصر وقول الحق وإرشاد الأمة ، فواجهنا قبل كل شيء أن نحى الجريدة التى جئنا لنعيدها والرجل الذى مهد طريقاً قننا منذ اليوم لنخطو فيه : إلى نائب الشرقية و « أهاليه » تحيتنا وتحية « أهاليها » ، ولهذا البلد كل مانعمل جميعاً . وغفنا الله إلى سبيل الرشاد » .

## مختارات من مقالات إسماعيل أباطة في جريدته «الأهالى»

تداولت مقالات إسماعيل أباطة في جريدة الأهالى مختلف النواحي :  
السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها.  
وهذه المقالات جميعاً لها أهميتها ودلالاتها وأهدافها ، وكثيراً ما نشرتها  
بعض الصحف للمعاصرة أو اقتبست فقرات منها .  
ويضيئ نطاق هذا الكتاب عن نشر تلك المقالات ، ولهذا سنكتفى بإيراد  
فقرات من بعضها دون تعليق .

### في ميادين السياسة :

فأما من الناحية السياسية فقد كان ديدنه مهاجمة الاحتلال بأسلوب مهذب،  
ولكنه قوى وفي الصميم ، كما كان يهاجم أنصار الاحتلال وأسلحته في مصر  
من المستورزين وأمثالهم .  
ومن أمثلة ذلك ما كتبه في العدد ١٤ الصادر في ٢٥ أكتوبر  
سنة ١٨٩٤ :

### « أقوال الأعيان ووجوه الأهالى في تعيين المستشار الاحتلالى

لقد كثر وفود الوجوه من أهالى البلاد وأعيانها على العاصمة في هذا  
الأسبوع ، احتفالاً بمولد الأستاذ البيومى والإمام الحسين رضى الله عنهما . ولقد

زارنا كثير منهم فبادلناهم الحديث . . . وطار حنايم الأفكار ، في أمر تعيين مستشار ، من رجال الاحتلال ، لنظارة الداخلية الجلييلة . فكانت إجابات عامتهم ، وأفكار خاصتهم ، كانت بأسرها إجابات وأفكار شخص واحد ( ألا وهو إحساس الأهالي الوطني وشعورهم الوجداني ) ، ولهذا فقد نلخصنا تلك الإجابات والأفكار فيما يأتي :

سئلنا : هل تعيين المستشار يحول بين الدودة وبين الفتك بمزروعاتنا ؟  
فأجبنا بلا . . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يدعو لتحسين أمان محصولاتنا ؟ فأجبنا بلا . . .  
سئلنا : هل تعيين المستشار يكفل لنا تعديل الضرائب على أطياننا ؟  
فأجبنا بلا . . .

سئلنا : هل تعيين المستشار ينقذنا أو يخفف عنا أثمان ديوننا ؟ فأجبنا بلا . . .  
سئلنا : هل تعيين المستشار يضمن لنا إيجاد بنك مالى ، يسلفنا ما تدعو إليه حاجتنا الزراعية الضرورية من النقود ، بغير فوائد أو بفوائد قانونية لا تزيد عن ثلاثة في المائة سنوياً ، كما هو حاصل في بلادهم ، فيقتضى لنا بذلك حفظ ما بقى أيدينا من أملاك آبائنا ، ولا يلتزم الفلاح بالاقراض بأربعين المائة سنوياً كما هو حاصل الآن ، ومن يتجاهل أقباله ألف برهان ؟ . . .  
فأجبنا بلا . . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يكتفينا شر الفرق ، وخفر الجصور عند فيضان النيل ، والشرق عند عدم فيضانه ؟ . . . فأجبنا بلا . . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يقيم ميزان المساواة بيننا وبين الأجانب ، فلا يقاد كبيزنا إلى سجون المحافظة والبوليس ، ويحتفل بتشييع حقيرهم إلى دار

القونصولاتو التابع لها ، ثم منها إلى عشته ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يقضى بتوحيد القوانين والمحاكم المصرية ،  
ولفو صندوق الدين والأعضاء المختلطة بالسكة الحديد والدائرة السنية  
وبالرومين ؟ .. فأجبنا بلا .

سئلنا : هل تعيين المستشار يؤدى إلى فتح معامل وفابريكات بالعاصمة  
وبسائر عواصم البلاد ، يشتغل بها الخالون من الأعمال ، وتأخذ مقداراً عظيماً  
من الأقطان ، فترفع بسبب ذلك أثمانها فى الجهات الخارجية ، ونستغنى عن  
معظم - إن لم يكن عن سائر - المصنوعات الأجنبية ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يععم المعارف بيننا ، ويساعد على كثرة  
افتتاح المدارس وتأسيس مواطن التعليم وانتشار المعارف فى بلادنا ؟ ..  
فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يظهر العواصم والبنادر والبلاد من أدران الفسق  
والفجور ، والفساد ، فلا ترخص الحكومة المصرية الإسلامية العربية للنساء  
باستعمال البنى والفساد ، والاحتراف بمهنة الفحش والفجور ، ثم تدفع إليهن  
الرجال بما كفلته لهم من نفاقة المومسات وبراءتهن من كل مرض يخشى من  
مضاره على صحتهم وأبدانهم ، ولا تعطى رخصة أيضاً للراهنقات والقاصرات  
عن درجة البلوغ بالخروج عن طاعة أولياء أمرهن ، والوقوف فى مراسع  
الرقص والابتذال تحت حماية عدل الحكومة وشهامتها ومروءتها وغيرها ؟ ..  
فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يساعد على إجابة الطلبات التى طلبتها جريدة  
« الأهالى » للأهالى ، من منذ نشأتها لحد اليوم ، وهى تعديل لأئمة المقشرين ،  
توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، عمل لأئمة لطائفة القبانية ، تأجيل  
تحصيل أقساط شهرى أكتوبر ونوفمبر من الأموال الأميرية لشهر ديسمبر ،

بسبب تأخير تفتيح الأقطان وأعطاط الأثمان، وإعداد المدارس لقبول الطالبين الذين يتقدمون إليها ، وغير ذلك مما هو واضح بها من الإصلاحات الملتزمة من بعض المصالح والنظارات التي يضيق المقام عن بيانها ؟ .. فأجبنا بلا .. »

\* \* \*

### الانجليز والأوقاف:

وفي العدد رقم ٩٤ الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٩٥ كتب مقالة بعنوان :

### « كلمة في سبيل الله »

ندد فيها بمحاولة الإنجليز التدخل في شئون الأوقاف الإسلامية بدعوى اختلالها وفسادها، ثم قال :

« لماذا لم تأخذكم هذه الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الأقباط ؟ ... لماذا لم تأخذكم الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الإسرائيليين والأرمن والموارنة والأروام والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والطلبيان وغيرهم ، التي لو فرضنا أن أوقافهم لم تكن على شيء من الاختلال ، لما أمكننا أن نغرض أنها غير قابلة للترقي والتحسين ؟ متى شملتموها برحمتكم التي تريدون أن تشملوا بها الآن مصلحة أوقاف المسلمين ، بدون أن يلتبس ذلك معكم ملتبس ، حتى ولا من عصاة المسلمين أو من رعايهم ، فضلا عن أتقيائهم وأمرائهم ، فضلا عن ذوي الحفظ والمصاحبة في تلك الأوقاف » .

\* \* \*

### تعيين ضباط انجليز بالجيش

وفي العدد ١٦٥ الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٩٦ كتب ينتقد تعيين بعض الضباط الإنجليز بالجيش المصري دون ما مبرر :

## « انجلاء الإنكليز عن مصر »

طالعا بمجريدة الوقائع الرسمية التمينينات الآتية نقلا عن الفريضة العسكرية ، فاخترنا نقله عنها بالحرف الواحد ، ليعلم به القائلون به . إن حدثنا دقة ، ثم يحدثونا بعد ذلك ما إذا كانت هذه من بعض تلك الفوائد المنتظرة ، أو أنها حصلت من باب الخطأ الذي لا بد من حصول مثله في كل مشروع جسيم ، وليخبرونا أيضاً بما إذا كانت هذه التمينينات هي من الدلائل على التهيؤ للانجلاء ، الذي يقسمون بشرفهم وبشرف ملكهم ومملكتهم أنهم يسمون في كل وقت في قريب بما أجه وإفاد أسرهم ، وليعلموا بما إذا كانت هذه التمينينات هي من الأدلة على سعى المحتلين في ترقية أمة المصرية لحالة تستطيع معها أن تحكم نفسها بنفسها ، كما يدعون أنهم أخذوا ذلك على عهدتهم . . . أو أن ذلك دليل على السعى في تهقيرة المصريين ، ونزع عواطف الجد والاجتهاد من إحساساتهم ، وحرمانهم من حقوقهم حتى في مواقف اللوت الأحمر ، فأصبح لسان حالهم قائلاً :

هم يصدونني على موتى فوأسفنا

حق على اللوت لا أخلو من الحسد

فإن جوانب البلاد مملوءة بالضباط الشجعان البواسل ، الذين مارسوا الحروب في جهات ومواقع متعددة ، وتدرَّبوا عليها خصوصاً في الأقطار السودانية التي تعودوا على حرها ، وعرفوا مواقع روايتها ووديانها ، ولا يكفون الحكومة ريع الأكلاف التي تتحملها بسبب تلك التمينينات الآتية . . .

ثم يلي ذلك أسماء الضباط الإنجليز الذين اشتركوا في حملة دقة ، ثم عينوا ضباطاً بالجيش المصري ..

ولا يجد ضاحك « الأهالي » بأساً من مهاجمة اللورد كرومر عندما حاول التدخل في شئون الجمعية الخيرية الإسلامية ، إذ ينشر في العدد ٢١٩ بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٧ مقالا هذا نصه :

### « الجمعية الخيرية الإسلامية والمحتلون »

لكل طائفة من المصريين ونزلاء مصر جمعية خيرية يقصد منها إعانة فقراء تلك الطائفة ، واصطلحت كل جمعية من هاته الجمعيات على أن تعين يوماً معلوماً من كل سنة تحتفل فيه ، ونحى ليلة يكون دخلها للجمعية ، ويشاركها في ليلة احتفالها كل من حركته الشفقة لعمل الخير والإحسان .

وقد احتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية في الشهر المنصرم بيليتها المعتادة ، وشارك المسلمون في احتفالهم المسيحيون ، حباً بالخير ورغبة بمساعدة الفقير والبائس ، ومن جهلهم بعض الأفاضل من رجال الاحتلال بمقدمتهم جناب اللورد كرومر ، فإنه اعتاد أن يدفع في كل احتفال خمسة جنيهات ثمن لوج في الأوبرا ، وهكذا جناب السير جون سكوت ، وخلافهما .

ولكن من أغرب ما طرق آذاننا وأعجب ما تحدث به الرواة ، أن الجمعية تلقت مؤخراً كتابين : أحدهما من اللورد كرومر والثاني من المستر سكوت ، والاثنان وردا في أسبوع واحد وبمعنى واحد ..

وخلاصة ما جاء في كل منهما استسلام عن أسماء أعضاء الجمعية ، وعن كية إيراد الجمعية ، وكيفية صرف المبالغ التي تجمع ، محتجاً كل منهما أن دفعه خمسة جنيهات كل سنة يحوله حق هذا السؤال !!

أما الجمعية فأجابت كلا من كاتبي الرسالتين بأن ما يدفعه الواحد منهما أجرة لوج لا يعطيه حق المضوية ، لأن المضو هو الذي يتعهد بدفع مبلغ كل سنة بصفة اشتراك .

أما الذين يشتركون تذكار الدخول إلى الجنيينة وأوراق اللوحات والكراسى لحضور التمثيل ، فهؤلاء يدفعون القيمة إما على سبيل التبرع وإما بقصد الفرجة ، وبموجب أوراقتهم لهم الحق بالدخول إلى الحديقة وتجاوز الأوبرا حسب منطوق القانون الأساسى للجمعية . .

ثم أصبحت كل جواب بنسخة من قانون الجمعية ، وأما دخل الجمعية والطرق التى ينصرف بموجبها ، فأجابت بأن هذا ينشر فى الجرائد المحلية فى كل عام . . .

ولا بد أن الكثيرين من قراء جريدتنا يشاركوننا فى الاستغراب عند ما يطرق آذانهم هذا الخير ، الذى لم يكن ينتظر صدوره عن فاضلين مثل اللورد كرومر والسير جون سكوت ، وهما أكثر الناس معرفة بما هى الجمعيات الخيرية . .

ولا بد أنه بلغما أن هذه الجمعية تعرض حسابها السنوى على عموم الأعضاء فى محرم كل سنة ، وقانونها يخسول كل من يدفع جنيهين فأكثر على سبيل الاشتراك ، حق الحضور فى جلساتها والإطلاع على بيان للمصروفات بمفرداتها ، وعلى أعمال الجمعية المسطرة بدفاترها . .

والذى يهمنا الآن :

( ١ ) هل مجرد شترى ورقة دخول الجنيينة يعطى المشتري حق الإطلاع على حسابات الجمعية ؟ . .

( ٢ ) هل ينحصر هذا الحق فى بعض الأفراد ، أو يتناول عموم الذين تبرعوا بمساعدة الجمعية ليلة احتفالها ؟ . .

( ٣ ) أن جناب اللورد كرومر وحضرة السير جون سكوت اشتهرا بحب الخير ومساعدة الفقير ، ولا بد أنهما ساعدا جميعات أخرى خيرية غير الجمعية



الإسلامية ، فهل طلبا من باقى الجمعيات نظير ما طلباه من الجمعية الإسلامية الخيرية ؟ . .

إننا نكاد لا نصدق هذا الخبر ، وإن كنا أخذناه عن ثقة .. لأنه لو صح لكان مخالفاً لكل نظام من نظمات هذا العالم الأدبية ! !



#### مقترحات جلية فى أسلوب تفكيرى

انتبه لإسماعيل أباطة فرصة نشر جريدة المقطم نبأ اقتراب عقد اجتماع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة بالوكالة البريطانية ، وكتب فى عدد « الأهالى » رقم ٢٨ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ للقال التالى ، وهو يتضمن عدة مقترحات هامة للنهوض بالبلاد :

#### « إنسان فى زى حيوان »

لقد وصلنا من الأرياف خبر غريب جداً .. وهو أنه تشكلت عدة لجان بالوجهين البحرى والقبلى ، من الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الأهالى الفلاحين المصريين ، دون الطبقة العالية وهى طبقة الأغنياء المثرين . وعزموا على إرسال وفود من قبلهم للعاصمة ، متزينين فى هيئتهم وفى منظرهم . بزي الحيوانات ، سواء كان بلبس جلود من جلودها ، أو بهيئة ملابس أخرى مشابهة لها .. وذلك ليرفخوا إلى جهات الاختصاص بيد التوزيع الحيوانى عرائض لا يخرج مضمونها بأسرها عن ما يأتى :

أولاً : إيجاد بنك أهلى بالعاصمة متصل بفروع له بمواضع الأقاليم ، لتسليف الأهالى للمصريين نقوداً من مبالغهم المسجونة بصندوق الدين ، على رهونات عقارية سعر للمائة سنوياً من ٣ إلى ٣.٥ ونصف .. ثم إن آلت أطيان الحكومة لها خير من أن تؤول لغيرها ..

ثانياً : تأسيس فابريكات في مصر أو الإسكندرية من أموالهم السجونة في صندوق الدين ، لتشغيل المنسوجات القطنية إن تعذر تهيتها لتشغيل سائر أنواع المنسوجات والمصنوعات الصوفية والحريرية . . وذلك أولاً : ليكون القطن عزيزاً في أعين تجار ليبربول ، فلا يبيعون حقه لقيمة لا تفي بأكلفه وأتعابه وأمواله . وثانياً : لتشغيل مرفوق للدارس ومجالس التأديب والألوف المؤلفة من أرباب الكارات التي أعدمتهما الشركات الأجنبية كما سنأتى على بيانه .

ثالثاً : توسيع نطاق المعارف وتعميم التعليم بين الطبقات الفقيرة من الأمة ، ولو لدرجة تقيهم من الخلم على شيء لا يعرفونه أو التمسك بمسند ضد مصلحتهم لجهلهم بضمونه ، مع إسناد أمر المعارف لمن يهيم ارتقاء المصريين وسعادتهم ، لا لمن لا يهيم إلا التبختر بقامته المهيأ في المنقذات العمومية ، ووجوده في مركز يحمل للناس عنده أغراض ومصالح خصوصية ، فيتصرف فيها بحسب ما يوافقه وينطبق على هواه . .

رابعاً : توسيع اختصاصات مجلس الشورى ، مع إلغاء مخصصات أعضائه . ولا بأس من جعل رأييه شورى كما هو عليه الآن ، ولكن بعد المناقشة فيه والإقناع به ، كما هو شأن العدالة ومقتضى العزائم . .

خامساً : وضع نظام عام للحكومة ، بحيث لا تكون وزاراتها كلها جاءت وزارة لمنعت سابقتها ، وضعت في نفس بنيانها ، بناءً على خطرة خاطر أو رغبة ناظر ، لا بناءً على ما استدعيه صوالح الوطن وفوائده أهله . .

سادساً : زيادة العوائد الجبركية على الواردات الأجنبية ، التي تزاخم الأهالي بأنواعها المنشوشة في حاصلاتها النقية ، التي نبتت من الأراضي القاعة أربابها بأداء أموالها لخزينة الحكومة ، للإيفاق منها على أجهتها ومجدها ، وعلى صيانتها وحفظها ، مع زيادة رسوم المشروبات الروحية زيادة فادحة ،

بحيث تنقل كاهل الفقير ومتوسط الحال عن استعمالها ..

سابعاً : وضع قانون دولى بتعلق بالتضييق على حرية العاهرات المصريات (بالأسف ! ) والأجنبيات ، لدرجة تلائم شرائع هذه البلاد وعوائدها . وتضرب حصناً منيعاً — بقلر الإمكان — بين الفتيات والفتيان المصريين وبين فساد الأخلاق والتهتك والابتذال ، واستعمال هذه الصناعة الشنعاء تحت ظل الحكومة وأمانها ..

ثامناً : وأخيراً ، النظر للمصريين بأنهم أبناء البلاد الذين هم أولى من غيرهم بخدمة وطنهم والتمتع بخيراته ، كما أنهم يتحملون آلام خطوبه وويلاته ؛ وإدخالهم فى وظائف الحكومة شيئاً فشيئاً ، حتى تصبح مصر — كغيرها من البلاد — أمماً بين يدي أبنائها ..

ولرب معترض يقول : ولماذا اختارت تلك اللجان أن تكون وفودها فى هيئة الحيوانات ؟... فنجيبه : إننا بحثنا عن سبب هذا الاختيار ، فانضح لنا أن هذه الفكرة خطرت بأفكارهم بعد أن طالعوا بالجرائد العربية الجدة الآتية ، وعلموا أن كل عضو منها يصح أن يكون كافياً لنيل الأمة هذه الأمانى ، حتى إنه بعد أن تتحسن حالة الإنسان تتحسن بطبيعة الحال حالة الحيوان كما لا يخفى :

المقطع ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٤ .مرة ١٧٥١ — تجتمع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة ، عند الساعة الخامسة ونصف من مساء يوم الاثنين المقبل ، فى الوكالة البريطانية . وقد تألفت هذه اللجنة من أصحاب السعادة بنطرس باشا غالى ويعقوب باشا أرتين وكفتشز باشا والسير ... الخ .

### مهاجرة نوبار باشا :

ولما كان نوبار باشا رئيس الوزراء يومئذ<sup>(١)</sup> يمثل كابوساً وضعه الاحتلال على صدر البلاد ، ليحقق للإنجليز وللأجانب كل ما يطلبونه من ميزات ، وليسهل لهم امتصاص خيرات البلاد ، لذلك ولم يره كانت « الأهالي » لا تنى عن التصدي لنقده نقداً صريحاً رغم وجوده على رأس الحكومة .

وسيجد القارئ في مقال « حادثة الثيران » المنشور بالعدد ٢٩ الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ومقال « رئيس النظار والأهالي » المنشور بالعدد ٣٥ الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ وغيرهما تعبيراً صريحاً وجريئاً عما كانت تشعر به البلاد إزاء رئيس الوزراء المفروض عليها .

### « حادثة الثيران »

لقد ذهب نوبار باشا رئيس النظار بعد ظهر أول أمس ( الثلاث ) لتفقد أبعادته الكائنة بجوار محطة شبرا بوضاوى العاصمة ، وبينما هو سائر إذا انتهى به المسير إلى مرتبط المواشى بالبرسيم . حتى إذا صار بجانب ثور قد اشتراه حديثاً نفر منه ذلك الثور وآتى بحركة أزعجت الشيخ الرئيس ، فسقط إلى الأرض غائباً عن الرشد والصواب .

ثم مازال ملقى على الأرض مفضياً عليه ، حتى صادف مرور بعض الخوارجات الأروام على محل وجوده ، فشاهدوه وعرفوه ، واحتاطوا به ونقلوه — مع من حضر من خدمه — إلى المحل للمعد للجلوس فيه بالأبادية ، ثم منه في عربته إلى منزله بمصر . . .

---

(١) كانت تلك هي الوزارة النوبارية الثالثة ، وقد تقلد نوبار " رئاسة " في ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ واستقال في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

وبوصوله قد صار استحضار جملة من الأطباء ، وبعد الكشف عليه قرروا بوجود كسر في عظم الساق . ومهما كان الأمل في برئه عظيماً ، فإن الخوف من عدم التئامه وعودته إلى أصله أعظم ، نظراً لحالة العليل الصعبة ، ولدرجة شيفوخته وتقدمه في السن .

ولقد قرر الأطباء مبدئياً أن الزمن الذي يلزم أن يكون فيه الشيخ الرئيس طريح فراشه لا يقل عن الأربعين يوماً ، إذا لم يطرأ على صحته عارض آخر . وهذا مقام يدعوننا لأن نسأل له تمام الشفاء .

(لأحد الأفاضل ، في رئيس النظار وثوره)

يقال إن نور رئيس النظار قد أراد بما صنمه معه ، أن يعلن رسمياً بواسطة الحكومة — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن حيوانات أرض القراعة — إلى الجمعيات المشككة بمصر والإسكندرية للشفقة على الحيوانات ، أن حيوان مصر الصامت لم تساعده ذمته الطاهرة ، ولم يسمح له ضميره العادل أن يستطيع صبراً على ما سمعه من تأليف جمعيات من صفوة الرجال وخيار الأبطال ، ذوى المهم العلياء ، والمدارك السامية ، والشهامة الشماء ، الذين تقلبهم أرض النيل وتظلمهم سماؤها ، من كل جنس ومشرب ، لأجل الشفقة على الحيوان الصامت ، قبل أن يتمتع أخوهم الأرشد (الحيوان الناطق) بهذه النعمة العظمى ، ولنة الكبرى .

لأنه مادام أخوهم المذكور هو في حال شقاء وتماسة ، وبؤس وفاقة ، وقفر وجهالة ، فكيف يرجى تحسين حال الحيوان الصامت الذي لا يأكل إلا من كد أخيه الأرشد ، ولا يشبع إلا من فضلات خيراته ، ولا يرتاح من مشاق الحرث والأعمال الأخرى إلا إذا كان أخوه الأرشد ناعم البال ، متمتعاً بهناء العيش ورغد الحال ؟ ولنضرب لكم الأمثال لعلكم تفقهون (مثل فلاحي) :

قالت الأرض للوند : « ارحمى ترحك القدرة فى عرشها » ( حينما كان غائصاً فيها بشدة وقسوة ) ، فأجابها : « قولى لمن يدق على رأسى حق دشها » .

ولهذا فإننا نحن جميعاً — سائر أنواع الحيوانات بأرض النيل — نمارض فى تأليف هذه الجميآت التى ستكون أعمالها ضرباً من العبث والمهذيان . وذلك أولاً : لأن رحمتها ستكون قاصرة على حيوانات مصر والإسكندرية ، دون حيوانات الأرياف الذين هم أشقى حالاً وأتمس معيشة .

وثانياً : أن هذه ستكون خاصة بمن يقع عليه نظر رجال الجمعية وأهوائهم من حيوانات الفقراء الضعاف ، الذين لو دفع أحدهم قرشاً واحداً بصفة غرامة ، لا يبعد عليه أن يخضمه من علف حيوانه الذى تسبب له فى هذه الغرامة . فإن لم يخضمه من علفه ، خصمها من جلده . . . . . وحينئذ تكون الجمعية قد أضرت بنا أكثر مما تكون قد أفادتنا .

ولكى أبرهن لك يا رئيس الحكومة على عدم ارتياحنا لهذا المشروع فسأريك من آفاق بعيدة ..

ثم نثر عليه نفرة صرخته على الأرض ، وتولى عنه قائلاً : « اذهب بسلامة الله وأخبر إخوانك وحكومتك بذلك . ثم إن لم تستطع أن تخبرها بلسان المقال فأخبرها بلسان الحال . وقل للجمعية أننا أعدنا لكل فرد من أفرادها إعلاناً كهذا الإعلان ، حيث من المار على هؤلاء الأبطال العظام أن يتمبوا باطلاً فى حبل بلا فائدة ، ولديهم من شئون إخواننا الراشدين ما يذهل عقول الألباء . . . . . وإن كنتم تشبهون بأوروبا فى الشفقة على الحيوان ، فلماذا لا تشبهون بهم فى رفاة وسعادة الإنسان ؟ فارحموا إخواننا الراشدين قبل كل شيء ، ثم امللوا منهم أن يرحمونا . . . . . وإن عدتم عدنا ، والسلام . . . » .

### » رئيس النظار والأهالى

ظن بعض القراء أننا أردنا التشفى أو التهكم على رئيس النظار بما نشرناه فى الأعداد السالفة ، سواء كان متعلقاً بمسألته الثورية أو بمجالاته الصحية . على أن من أوتى ذرة من الفكر والتأمل ، لم ما أردناه فيما جئنا به بتلك العبارات ، والنس لنا عذراً فى إيرادها ، وعلم أننا لم نقصد بها غرضاً سافلاً ولا غاية سيئة ، كما توهم البعض ونقشه فى ذهن الرئيس للمشار إليه ووثنى به لآله .

ولما قصدنا بها أن ننادى - ولو ضمناً - بأفكار الأهالى ومتمليهم ، ومقتضيات مصلحة البلاد التى هى إستاد مسند رئاسة النظار الخطير ، ومنصب نظارة الداخلية الجليل ، إلى من يقوم بعينها خير قيام ، مع الحرص على صوالح الوطن وعدم تفضيل أمر آخر عنها ، مهما كان فيه من الفوائد المادية والأدبية ، فإن موت المرء أو فقره فى سبيل المحافظة على هذه الغاية ، خير من الحياة بدونها ولومع السعادة الهائلة . ذلك شأن كل حر كريم يتدفى مصلحة وطنه وسعادة أهله وبلاد ، ولا لوم عليه ولا تريب فى كل واسطة اتخذها لنوال هذه الأمانة الشريفة المقدسة .

كل من علم ذلك ، وعلم أن رئيس النظار الحالى ، فضلاً عن كونه تابكاً فى أحواله الشخصية لدولة أوروباوية (ألمانيا) ولا تترضى لامتقده تنزهاً منا عن (وصمة) التعمصب الدينى ، وإن كانت الدولة المحتلة تعرضت له فى شخص هذا الرئيس قبل الآن . .

ثم فضلاً عن كونه أكبر عضو فى عدة شركات أجنبية ، بين مالية وزراعية وتجارية ، جميعها مستقرة بالأقطار المصرية ، وما يفيد مصلحتها يضر بمصالح الوطن وأبنائه ، وما يضر بها يفيد صوالح الأهالى والبلاد . .

ثم فضلاً عن كونه لا يكتب بلغة البلاد ولا يتكلم بها ، ولا يفهمها . مع

أنه قضى هذا العمر الطويل المريض أولاً بين الفلاحين مغالطاً لهم وفي أعمالهم،  
وثانياً في مصالح الحكومة المصرية العربية متقلباً بين أذنانها منصّباً وأسمائها  
مسنداً ، يأمر وينهى ويشير ويفق ، ويمأقذ ويشارط ، ويقرر ويحكم .. كل هذا  
بعد الاطلاع على أوراق عربية ، وشكاوى عربية ، ومحاضر عربية ، وما  
أشبه ذلك ..

ثم فضلاً عن ما يدل عليه عدم معرفته بلغة البلاد بعد كل هذه اللغوعات  
من عدم خبرته طبعاً بأحوال أهلها وأخلاقهم ، وعوائدهم وأذواقهم ، فضلاً عن  
دخائل أمورهم ، ودقائق وخفايا شئونهم ، فضلاً عن إصلاحاتهم  
وعلاجات أمراضهم ..

ثم فضلاً عن ذلك ، فإنه ما تولى وزارة إلا وتولاها على شرط المساس  
باستقلال الحكومة المصرية ، سواء كان في داخليتها أو خارجيتها . ثم إن لم  
يتولاها على هذا الشرط فلا يتركها إلا على ما هو أعظم منه ضرراً على مصالحها .  
ومن علم أن الحاكم المختلطة ، وإن لم تكن من بنات أفكاره ، إلا أنها من  
نتائج أعماله ، ليس بالنظر لما هي عليه من القضاء ، ولكن بالنسبة لما هي عليه  
من القواعد والاختصاصات ..

ومن علم أن الوزارة التي ثارت عليها بعض ضباط العسكرية وحاصرتها  
بسرّاء الدواوين ، واعتدوا على بعض أعضائها بالضرب الشديد ، إنما كانت  
تحت رئاسته ..

ومن علم أن الوزارة التي تولت الأحكام على شرط القبول بسلخ السودان  
عن مصر إنما كانت تحت رئاسته ، بعد أن استقالت وزارة المغفور له شريف  
باشا لعدم قبولها بذلك ..

ومن علم أن الوزارة التي ألغت نظام الأمن بالحكومة قبل أن تقرر سواء ،



ومدت يد السؤال والالتماس إلى رجال الاحتلال بأن يسعوا سلطتهم وينشروا  
أعلام سلطانهم على داخلية البلاد، إنما كانت ولم تزل تحت رئاسته ..

كل من علم ذلك - والعامة تعلمه فضلاً عن الخاصة - حكم بأن مصلحة مصر  
وأبنائها تقضى عليهم بأن يتهلوا إلى القادر القاهر بأن يجعل أعوام حياتها  
ساعات، وشهورها دقائق، وأيامها ثواني . إنه السميع الجيب .

ولسكن لم يكن ذلك بفضاً في دولة الرئيس، ولا اعتداءً عليه، وإنما  
رجاء في أن لا يكون على يديه أكثر مما كان . وهو ما يتمناه كل محب له،  
وكل محب لمصر في وقت واحد، وإن كان المحبان لا يتفقان !

وإنه ليسرنا أن نسمع أخبار تقدم صحته للشفاء، لينهض من رقدته ويتدبر  
في حالته، ويجري ما تقتضيه واجبات صحته وراحته، على ما يتمناه له كل من  
الفرحين . والله ولي الصابرين .»

\* \* \*

### «حديث مع رئيس النظار»<sup>(١)</sup>

روى لنا بعض أصدقاء رئيس النظار حديثاً جرى بينه وبين الرئيس للشار  
إليه، فاستأذناه في نشره فصرح لنا بذلك، وهذا على شرط عدم التصريح أو  
التنويه باسمه :

الصديق ( سأل الرئيس بعد كلام طويل ) : هل تشعر بصحة تساعدك على  
القيام بمهام رئاسة النظار ؟

الرئيس : لم يكن في نيتي أن أعود إليها مرة ثانية مطلقاً ..

الصديق : إنني أسألك عن الوقت الحاضر .

الرئيس : ألم تزل الرئاسة في عهدي لحد اليوم ؟  
الصدیق : نعم ، ونظارة الداخلية الجلية أيضاً .  
الرئيس : يا لتعاسة هذه الحكومة ! كيف ترضى بى رئيساً لها مع حالتى  
الحاضرة ؟ مع أن ضميرى كان يؤاخذنى قبل يوم الثورة على البقاء فى مسند  
الرئاسة ، حيث كنت أصادف صعوبات شتى ، سواء كان عند مقابلتى للأجانب  
ثقل سمى ، أو كان عند مقابلتى للوطنيين ، لهذا السبب ولعدم فهمى لغتهم  
ولا معرفة ملتصاتهم .. »

\* \* \*

### « لجنة الرفق بالنظار<sup>(١)</sup> »

أكد لنا ثقة خبير بأن هيئة النظارة الحاضرة ، لما استشمرت بمرکزها  
الحرج الذى ساقها إليه تديرها ، وتأكدت من حرمانها من ثقة سمو العزیز أمير  
البلاد ، ومن سخط الأمة عليها ، ومن عدم استطاعتها إطاعة المصلحة العمومية ،  
ومن عدم اقتدارها على خدمة الصوالم الوطنية ، ومن ومن إلى ما لا نهاية له ،  
ورأت أن كل هذه الأسباب غير كافية لاستقلالها ( فى نظرها ) . . قد قررت  
أخيراً مشروع تشكيل لجنة للرفق بها ، والنود عن حوضها ، حيث علمت  
من نفسها أنها ستكون فى مركز محضوف بالارتباكات ، والمحاط والصعوبات ،  
للأسباب السالف ذكرها . فضلاً عن أنها ستأتى من الأعمال ما يجعلها هدفاً  
لزيادة السخط ، والاعتراض عليها بكل جارحة ولسان .

ويقول الخبيرون أن من أهم البواعث التى حلت النظارة على تقرير مشروع  
هذه اللجنة ، ما يتوقعونه من الجرائد بعدما اتضع للعامة . والخاصة انتزاع ثقة  
سمو العزیز من هيتهم ، ويقاؤون بعد ذلك فى مراكرهم . ومتى تشكلت اللجنة

النوه عنها بادرنا ببيان أسماء أعضائها والمتبرعين بالأموال لمساعدتها ، من أهل  
لرافة والإحسان . . . » .

\* \* \*

### « لجنة الرفق بالنظار »

تواردت علينا من الجهات كثير من الرسائل للاستعلام عن الأعضاء الذين  
تشكلت منهم هذه اللجنة وعن مركز اجتماعها ، فإجابة على هذه الرسائل ،  
نحيط الجمهور علماً أنه قد تقرر أن تكون اللجنة المشار إليها مركبة من ٣٠ عضواً ،  
منهم ٤ من أرباب الجرائد العربية والإفريقية ، و٢ من أكابر الأفوكاتية ، وواحد  
من قلم الرقيق ، وواحد من السردارية ، وواحد من المالية ، وواحد من المعارف ،  
وواحد من قلم الطبوعات ، و٢ من النظار ، و٢ من أولاد تمن الخليفة ، وواحد  
من أولاد الحسينية . والمداولة جارية على قدم وساق في تعيين الباقين ..

وقد بحثنا عن حكمة هذا التشكيل ، فأجابنا المستول بأن الفرض من  
إيجاد اثنين فقط من النظار في هذه اللجنة ، هو أولاً ليلبغها كل الأسرار  
والأنباء المهمة التي تصل إلى علم النظار ويتوجسون خيفة منها على مراكزهم ،  
لأنخاذ الدسائس السياسية والتدابير الوهمية ، واستعمال المكر والدهاء لتحويل  
سهم القضاء عن مركز ثباتهم ، ولحجب شمس الحقيقة عن رؤوسهم ، لكي  
لا تنكشف للناس عوراتهم ، ولا تبدو للجمهور سواهم ، كما فعلوا ذلك  
أخيراً وصرحت به بعض الجرائد وأشار إليه البعض الآخر ، مما يتوهمون  
أنهم تحصلوا عليه (من حيث ثبات مراكزهم في الوقت الحاضر) ..

وما دروا أنهم بين يدي أمير قد اختبرهم ، وعرف كل واحد منهم أكثر من

معرفة لنفسه ، ووقف على خفايا أسرارهم ومكنونات نواياهم وغاياتهم ، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها .

أما أميتهم من حيث عدم افتضاح أمرهم وكشف سترهم بين الأمة ، فهي البقية التي لم تتم - ولن تتم - لهم . . وكيف يحصلون عليها وغايتهم قد أصبحت وأمست كثارة ، إن لم يشعر الضير بضوئها استشعر بحر جرها ؟ . .  
أما سبب تعيين بقية الأعضاء - وخصوصاً من قلم الرقيق وقلم المطبوعات وتمن الخليفة والحسيبة - فحكته لا تخفى على الفطن الحكيم . .

أما مركز الاجتماع فيكون بالموسى التي شيدها سرادة مدينة حلوان وأمرؤها لتعليم أبنائهم بها ، حيث أن نظارة المعارف بمد أن استلقتها من اللجنة التي قامت بتشبيدها نقضت عهدا ، ونكثت بوعدها ، وجعلتها لترات الشمس ، ومرتماً لبنات الهوى ، ثم أهدتها الآن لهذه اللجنة لتجعلها مركز اجتماعاتها ، وموطن أسرارها ومداولاتها ، لتقطع بذلك آمال المنتظرين لافتتاحها ، مادامت هذه الوزارة قائمة .

أما أسماء الأعضاء البادى ذكرهم ، وكذا اسم الرئيس و كاتب السر ، فلم نقف على حقيقتها لحد الآن . ومتى علمنا شيئاً عنهم بادرنّا بنشره للجمهور . .

\* \* \*

### « لجنة الرفق بالنظار <sup>(١)</sup> »

تواردت علينا رسائل للصريين الوطنيين متضمنة لكثير من أنواع التبرعات التي اقتضتها غيرتهم الوطنية وحميتهم الإصلاحية ، فن أرباب الجرائد من تبرع لهم بمجريدة ، ومنهم من تبرع بمأمود ، ومن تبرع بمأمودين ،

---

(١) العدد ٥١ بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ .

إلى أن يأتي الله بالفرج القريب . ثم من أرباب الأقلام من تبرع لهم بقلم ، ومن أرباب الحابر من تبرع لهم بمداد بحبرته ( الأسود ) ، وغير ذلك من أنواع التبرعات الماثلة لهذه الأنواع ..

ولعدم تمام تشكيل اللجنة ، قد تخبرنا مع أولئك الأفاضل بمقاومة حرارة غيرتهم بسلاح الصبر والانتظار حتى يتم ذلك ، وبمدها تقدم تبرعاتهم الخيرية لجهة اختصاصها .

وقد علمنا أنه انضم لهذه اللجنة أخيراً عضو جديد من حضرات العلماء ، الذين تشهد لهم أحوالهم بالعالية في كل مقام ومقال ، فإنه ذو ( خطوة ) متممة في ميدان الإفتاء ، ولكن بما تستلزمه المصالح والأحوال .. وسنزيد القراء بياناً بالمدد القادم بخصوص هذا العضو الجديد ، وأسباب انخراطه ضمن أعضاء اللجنة المشار إليها .. » .

\*\*\*

### «وزارة الصبور والأسماء»<sup>(١)</sup>

لقد صدق من قال إن أرض النيل مهبط المعائب ومصدر الفرائب .. كيف لا ولدينا من الأنبياء ما يدهش الألباب ويذهل العقول والأذهان ؟ .. وإليك البيان :

آنس الانظار والمحتلون ضعفاً مستمراً في صعدة دولة الرئيس ، وانحطاطاً لدرجة لا يؤمل معها استطاعته وافتدائه على التجلذ والتظاهر بمظهر القوى المدرك — ولو بعض دقائق — إذا مست الحاجة لذلك .. فتوجسوا خيفة من افتضاح هذا السر الذي لا شك في أنه يفضي لإقالة النظارة إن تأخرت هي عن الاستقالة ..

ولهذا فقد أجمع الفريقان رأياً على أن يسولوا الدولة الرئيس - بواسطة حاشيته وأخصائه - أن يعقد العزم والنية على السفر للخارج ، بحجة للمعالجة واستنشاق الهواء ، ليكون دولة الرئيس بعيداً عن الأنظار الشخصية ، متحصناً بهذا السفر من حوادث المواقف المنفصلة .

وقد تم لهم هذا التدبير ، وعزم دولته على الرحيل . وليس في كل ذلك ما يدعو إلى العجب والاستغراب ، وإنما العجب وكل العجب من أنهم قرروا أن لا يعين نائب للرئيس ، بل توضع صورته في الغرفة المخصصة لإقامته بنظارة الداخلية ، ثم يستلم مفتاحها جناب المستشار ، لكي كلما طرأت حادثة أو عرضت مشكلة تستوجب بحثاً أو تدبيراً ، دخل جنابه الغرفة وأمضى بها ما شاء من الزمان ، ثم خرج منها مقررأ ما يقتضي اتباعه في تلك المشكلة ، سواء كانت متعلقة بالمسائل العمومية التي هي من خصائص مجلس النظار ، أو بنظارة الداخلية .

ولقد علمنا أن بعض النظار أبدى ملاحظة أثناء الدواولة في ذلك مبيناً أن هذا القرار مما يزيد سخط الأمة عليهم ، وعود اللأمة إليهم من الدول العظام ، ذوات المصلحة والشان ، فكان جواب الباقيين أن سخط الأمة حاصل على كل حال ، أما سائر الدول فإنهم على علم بأنه لا فرق بين دولة الرئيس وبين صورته في سائر الأحوال ..

فانتقم بهذا الجواب من لم يقتنع ، وطلب اليمض أن يكون القرار بالنسبة للسكل كالدستور المتبع ، فقرروا ذلك أيضاً بأغلبية الآراء ، وأصبحت وزارتنا الحاضرة حرة بأن تدعى « وزارة الصور والأسماء » ..

فلا نسألك اللهم رد القضاء ، بل نسألك اللطف فيه . إنك أنت المنتقم  
القهار ..»

في إلغاء الامتيازات الفصلية من البلاد ، لتكون في راحة وأمن واطمئنان من شر الجرائد التي تعاقبها ، حيث لا بد أن يستغل براية أجنبية ، ثم تنقلب عليها وتنقم منها شر انتقام ، في وجهها وأمام عينيها ، ولا تستطيع أن تقول لها : أسعد الله الصباح . .

ومن قائل بأن المحاكمة سيطلبها أصحاب المقطم الأغنياء ، وهذا قول مردود لأن أصحاب المقطم ليسوا من الطائشين الذين يقعون بأيديهم وبكثير من أنصارهم إلى التهلكة ، فإنهم أدرى بما هناك ، وهم لا يجهلون . . وعلى ما أظن فإنه لا يمضي هذا الشهر حتى يظهر كل ما في النيب مما يتعلق بجريدة « الأهالي » ويغيرها من الجرائد .

ولكن شيئاً مما توقعه لم يحدث .



### في ميدان التعليم :

وكان اهتمام صاحب « الأهالي » بالتعليم لا يقل عن اهتمامه بالسياسة ، فالتعليم في نظره أساس رقي الأمة ومبث نهضتها والسبيل إلى سعادتها ، ولذلك كان يكثر من الكتابة مطالباً بتوسيع نظام التعليم والنهوض به ، كما طالب بأن يكون التعليم باللغة العربية .

ولما انتخب عضواً بمجلس الشورى أخذ يكرر مطالبه ويردد أمانياته ، مما سنتناوله عند الحديث عن أعماله في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وإلى القارئ أمثلة مما كتبه في ميدان التعليم ، ففي العدد رقم ٨ الصادر في أكتوبر سنة ١٨٩٤ - كتب يقول :

## « المرأة والصغير والتعليم في مصر »

لعد أنى على المصرى حين من الدهر لم يكن له في عالم التعليم علم منشور ، ولا شيء مذكور . حيث كانت امرأة الفلاح تخرج خلف ولدها الذى يبعث به والده إلى مواطن التعليم ، كما تخرج خلف ولدها الذى تنشب فيه المنية أغفاراها ، أو الذى تضع العسكرية على صدره أزرارها ، جريا على ما كان متبعاً في ذلك العهد من النظمات المختلفة ، والقواعد الفاسدة للعتلة . .

ثم دارت الأيام ، وتداولت الشهور والأعوام ، وراح زمان وجاء زمان ، وتغيرت الأحوال ، ولكن لم تتغير الرجال . .

وأنى على المصرى حين من الدهر أصبحت فيه امرأة الفلاح تبكى خلف ولدها ، وهى راجعة به من ساحة المدارس الأميرية التى أقفلت أبواب القبول في وجهها ، وتقول : « يا بنى الصغير اليتيم . كيف العمل ، وقد خاب منادى السعى والأمل ، وانسدت في وجوهنا أبواب الحيل بعد أن تورمت . أقدامنا من السير في الوعر والجبل ؟ وإلى أين أذهب بك ، وقد خصصتك للتعليم والظهور بين الناس ، بعدما أعددت واحداً من أخوتك لرعاية الهميتين والآخر المعراث والفاق ؟ » . .

فيجبها الصغير اليتيم : « خذنى يا أماء إلى محل آخر من محلات التعليم ، التى لا يد وأن تكون قد أسسها بمواسم الأقاليم ، أولو البر والتقوى والإحسان ، من سراة الأمة والوجوه والأعيان ، إن لم يكن لتعليم الأيتام أمثالى ، لكان لتعليم أبنائهم ذوى الحسب الأصيل والمقام العالى » . .

فتعجبه أمه بلسان قد جلتجته لجة الدموع من البكاء والانتحاب ، وبجنان قد شفتته هواجس الفكر والحيرة فيما يكون للصغير من الجواب ، ثم تنهد بعد .



هنية وتقول : « يابى .. إن البارى سبحانه جل علاه ، لم يوفق واحداً من أرائتنا وعظمائنا لحد اليوم ، لأن يفتح هذا السبيل الخيرى حتى يكون قدوة للقوم .. بل الكل يسمعون نغير الوطن ، ويطلبون سعادة الوطن ، ويتمنون فلاح الوطن ، ويشتهون نجاح الوطن ، وينادون باسم الوطن ، و .. و .. و .. إلى آخره ، ولكن على شرط أن لا يتكلفوا فى ذلك غير القول المجرد عن العمل المشفوع بالشدة والحدة وكثرة الأمل .. ( كالوز .. حنية بلا بزا ) ..

.. ولو كنت قد وجدت ببلدتنا أو بمرکزنا أو بولايقتنا مدرسة أهلية تقبل الأيتام مثلك خدمة المقاصد الخيرية ، لما كنت أنهكت قواى وقواك بالسفر ولا سرت بك بإقرة العين خطوة وعرضتك للخطر ..

حينئذ يحيب اليتيم الصغير : « يا أماه .. إذا لم يكن فى العود لبلادنا ، مطمع لنوال مرانا ، حيث لا مدارس عندنا ولا مكاتب ، ولا أهل بر أشرح لهم أمرى ، وأتوسل إليهم بضعفك ويتنى وفقرى ، وأستمعن بهم على هذه الطالب ، فما الفائدة من رجعتنا وعودتنا خائبي الأمال ، وما الفائدة من رجعتنا بأسوأ الأحوال ، غير أننا نشمت فينا الأعداء ، ويتكدر بسببنا صفوا الأصدقاء ؟

الرأى عندى ولك يا أماه .. الرأى الآثم أن تقف أنا وإياك أمام نظارة المعارف وقفة المسترحم ، ونرفع لوطية ناظرها صوت المستغيث المسئلم . ولا بد بعد الشدة التى أنا وأنت فيها من الفرج القريب ، وإلا فالأمر بعد ذلك للمهيمن السميع الحبيب .. »

بانظارة المعارف .. إليك وليس إلى سواك يساق الحديث ..

ما لنا نرى الشوارع التى تؤدى إلى مدارسك مملوءة بعشرات الباكين وجاعات الناديين .. وليس فيهم واحد من متوسطى الحال ، بل جميعهم من الفقراء والساكنين ، والشبان البائسين ، الذين سعوا لساحلك ، على أقدام الأمال

في شئون عنايتك ، مدفوعين إليك بموامل الطمع في حقوق رعايتك ؟ ..  
وأفقدتهم تلهب رغبة وتشغل ميلا للجد والسكد لتحصيل المعلوم والعرفان ،  
واحتمال التعب والنصب في نوال ما يؤهلهم لخدمة الأوطان ؟ ..

وما لنا نرى أبوابك الواسعة العالية ، قد أغلقت في وجوه قاصديها من  
الأطراف القاصية ، بعد أن كانت مفتوحة وليس لها من داخل ؟ ..

وما لنا نرى أسباب المنع قد تعددت فمنها الطول والقصر ، ومنها تغيير  
اللون أو ضعف البصر ، ومنها عدم استيفاء المقادير المقدرة ، ومنها تأخير تقديم طلب  
الدخول عن الساعة المقررة ، ومنها متوسط النحر ، ومنها الميزانية ، ومنها فعل  
القدر ؟ .. وتلك تسعة كاملة ، ولو بحثنا لألفيناها أضعاف ذلك ..

ثم يختم مقاله بقوله : «إننا لم نزل نراك أبها النظارة في النقطة التي كنت  
فيها ( إن لم يكن ضد ذلك ) .. حيث إن لم تكوني قد تأخرت خطوات ،  
فلم تتقدمي ولا شجرة واحدة إلى ميادين الإصلاحات .. ولم تقبعي باباً أغلقه  
من سلف ، ولم تسلكي سبيلاً عجز عن سلوكه من سبق ، ولم تظهري للوجود  
معجزات تلك المعارف السامية ، ولا نتيجة فوائد تلك الاختبارات والأسفار  
القاصية<sup>(١)</sup> .. حيث لم يزل يشكوك الشاكي ويبكي منك الباكي ، ولم تزال على  
ما أنت عليه من الانحطاط والمحول ، ولم تزل أبوابك مفلوكة عن قبول حتى من  
استعد لدفع القرر المحمول .. وأين كمال التربية ، وأين الخبرة والاستعداد ، وأين  
الفيرة والجهاد ، فيما يرقى معارف أبناء البلاد ، و .. و .. إلى مآلها نهاية ؟ ..»



وفي مقال آخر — بالعدد ٢٣ بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ — يهاجم وزير  
المعارف حسين فخرى باشا ، فيقول :

(١) إشارة إلى أن حسين فخرى باشا وزير المعارف يومئذ كان ممن بشوا إلى أوروبا  
لتلقي العلم .

## « أعلى النظارات المصرية وأمنها

لو بحث مدقق حكيم عن أعلى النظارات المصرية نمنا وأعظمها قيمة على الحكومة والأهالى ، لوجدها — من غير شك ولا ريب — نظارة المعارف الجليلة .

وذلك لأن النظارة المشار إليها تديرها فى الوقت الحاضر قامة هيفاء<sup>(١)</sup> ، تكلفت الحكومة والأهالى مبالغ طائلة فى سبيل إنعاشها وتربيتها ، وتقويمها وتعديلها ، لأن تكون قامة تصلح للطن والنزال .. بحيث أن تعلم أخلاق الأجانب وعوائدهم ، وتستطلع خفاياهم ودخائلهم ، وتمود بمد ذلك للبلاد بالأسلحة التى غنمتها منهم ، وتنازلهم فى ساحة الدفاع عنها ، حتى تكشف أستارهم ، وتفضح غاياتهم وتصد غاراتهم ، وتأخذ بيد الوطن وبنيه إلى مقام النصر وذروة الفوز والفخر ، فيتمتعون فيه بنعيم الرفعة وسعادة الارتقاء .. ولكن للأسف ، لم تظن تلك القامة الهيفاء لقول من قال :

قد رشعوك لأمر لو فطنت له

فأربأ بنفسك أن ترعى مع الحمل

وحيث قد علمت أيها القارىء تلك الغاية الشريفة ، التى لأجلها تحملت الحكومة ما أثقل كاهلها من النفقات والأكلاف ، فأعزى سمياً وإصفاً ، حتى أبين لك مفردات تلك النفقات ، وما جنته الحكومة والأهالى بعدها من الفوائد والثمرات :

أولاً : ٨٠٠ جنيه .. نفقات التعليم ، باعتبار عشر سنوات بالمدارس البيرية ،

---

(١) حسين فخرى باشا وزير المعارف والأشغال القى ظل وزيراً حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إذ عين سعد زغلول باشا بدلاً منه .

ن كل سنة ثلاثين جنيهاً حسب للقرار الآن في مدرسة التوفيقية وغيرها ،  
وباعتبار خمس سنوات في البلاد الأجنبية ، باعتبار السنة مائة جنية .

ثانياً : ٥٠ ألف جنية . . نفقات مهرجان الاحتفال ، الذى اقتضته ظروف  
الأحوال ، عند ارتقائه لأسى المناصب التى كانت الحكومة ترشحه لها ، وعلى  
رأى البعض الآخر ، قيمة الفرامة التى وجبت على الحكومة ، بسبب ثقنتها التى  
وضعتها فى غير محلها .

ثالثاً : ستة آلاف جنية وثلاثمائة اثنان وخمسون جنية ونصف وربع ونصف  
التمن من جنية . . قيمة وأكلاف وفود الأهالى ، التى وفدت من سائر الأقاليم  
على العاصمة ، لتهنئة تلك القامة الهيفاء ببلوغها للمرتبة السامية ، التى كانوا  
ينتظرون وصولها إليها .

وإنما يكون مجموع هذه النفقات المؤيدة بالأرقام الرسمية ، مبلغ ٦١١٥٢  
جنية ونصف وربع ونصف التمن من جنية . . هذا ماعدا نفقات بعض مسائل  
أخرى نحتاج فى سبيل إثباتها لأدلة وبراهين ، لا يسمح لنا مقام التأدب والاحتشام  
بذكرها ولا بالتنويه بها ، ولهذا فقد أضربنا عنها اكتفاءً بهذا المبلغ الذى  
لم يصرف عشر معشاره على نظارة أخرى من النظارات المعربة الحاضرة . »

\* \* \*

#### دفاع عن الكرامة :

ومن أطرف ما نشره بالمعد ٢٢ فى ١٢/٣/١٨٩٤ ما يأتى :

#### « إعلان »

من إدارة القنن الحديث ومصبعة الحرية الجديدة

يجب على سائر الرؤوسين بسائر المصالح والدوائر ، أن يجاهدوا  
إحساساتهم وجوارحهم لكى لا يشعروا فيها بذرة من الشهامة وعزة النفس

اجتناباً لما ينشأ عن التمسك بهذه المزايا الجليّة من المضار والخسائر ، حتى يكون  
المروّس كالباحث بظلمته عن حشف أنفه ... والحاضر يعلم الغائب ولا عسذر  
بمد بيان »

وسر ذلك الإعلان أن إبراهيم بك مصطفى ناظر دار العلوم طلب الاستقالة  
من اللجنة الاستشارية ولجنة الانتصابات ، لأن وكيل الوزارة « يعقوب أرتين »  
كان يعامله معاملة مملوءة بالقسوة والامتهان ، وكانت النتيجة أن أحيل إلى  
مجلس التأديب ف قضى بإزاله لوظيفة مدرس ، لأنه لم يكن له أن ينسب مكاتبة  
رسمية أموراً مخدشة وخارجة عن حدود الأدب ، وقد قضى المجلس المخصوص  
(الاستئناف) بالإيقاف مدة شهر بدون مرتب .

\* \* \*

### اللغة العربية والتعليم

وفي مقال بهذا العنوان نشره بالعدد ٣١ في ١/٣/ ١٨٩٥ كشف  
مؤامرات وكيل الوزارة يعقوب أرتين ( الأرمني ) على التعليم في مصر ، وسميه  
لتخفيض ميزانية وزارة المعارف ( من ٩٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً ) بحجة أنها باهظة ،  
وأنه قدم ميزانية تامة مخفضة ، وقدم الوزير محمود الفلكي ميزانية أخرى ،  
فاعتمدت ميزانية الوكيل مما دعا الوزير للاستقالة ..

كما أوضح أن أرتين عمل بمعاونة الاحتلال على جعل اللغة الإنكليزية لغة  
التعليم في البلاد ، وجعل الهدف الأساسي هو تعليم اللغات ، لاجل اللغات  
وسيلة لتعلم العلوم .

\* \* \*

وفي العدد ٨٤ الذي صدر يوم ٣٠/٥/ ١٨٩٥ نشر المقال التالي :

( ٢ - ٥ )

## « علوم ليدركوا مزاياكم »

أيها السادة المحتلون .. أسعد الله الصباح .. مضت شهور وأيام ونحن لا نشير إليكم بحرف ولا نخطبكم بكلمة ، حتى توم الجمهور أنكم وضعت يديكم ( اضطراراً عنا على زعم البعض ، أو اختياراً منا على ظن البعض الآخر ) على دفة جريدة « الأهالي » ، فسيتم سفيتها في بحر الكلام حسباً شاءت عواصف أغراضكم ، أو كما اتجهت أهواء مقاصدكم ..

على أن الحقيقة في واد ، وهذه المزاعم الباطلة والظنون السيئة في واد آخر . ولهذا فلا نمر تلك المزاعم والظنون أدنى التفات ولا أقل اهتمام ، لأنها أسهل ما يصادفه المرء في كل خدمة صوملية أو موقف عام .

وإذا فليس ما يمتنعنا من أن نوجه إليكم من الحديث ما يحظر على الذهن أو يخامر الفؤاد ، بحسب مقتضيه الشؤون وتستدعيه الأحوال ..

قلت : إن المصريين ( المسلمين ) قوم متعصبون لدينهم ، فهم يمتدنون دائماً على ضيوفهم ، ويكرهون النزول في ديارهم ، وينازعون شريكهم في الوطنية إن خالف معتقدهم .. ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، ونزيد عليه أن هذه التصرفات هي نتيجة الجهل ، فلماذا لا تعلموا ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إننا نسعى لخير المصريين ، وقد أهرقنا دماءنا وبذلنا أموالنا في سبيل إصلاح أحوالهم وتحسين شؤونهم ، ومع هذا فلم يشكروا لنا فضلاً ، ولم يحفظوا لنا جيلاً ، ولم يرفعوا لنا عهداً ، ولم .. ولم ..

ونحن نجاريكم على هذا القول جدلاً ، ونزيد عليه أن السكفران بالجميل لا شك في أنه نتيجة الحمجية والجهل ، فلماذا لا تعلموا ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إن المصريين قوم لا يدركون طعم الإصلاح والسعادة ، ولا يشعرون بنعيم المساواة والعدالة ، حيث ألقت سراهم قاعدة

الاستبداد ، وتمودت ققراؤم على نير الاستعباد ، وأمسى من المستحيل تطهير  
إحساساتهم من هذه الأمراض ..

ونحن نجاريكم جدلا على هذا القول ، وزيد عليه أن هذه الأمراض ناشئة  
عن علة الجهل وعدم الشعور ، فلماذا لا تعلمون ليدركوا مزايأكم ، ويعرفوا طعم  
الإصلاح فيساعدونكم عليه ، ويشعروا بنعم الصل بدل فيتمسكون بكل واسطة  
إليه ( ولو كنتم أنتم تلك الواسطة أيها القائلون ) ؟ ..

فإن قلتم : إن ميزانية الحكومة لا تساعد على زيادة ميزانية المعارف أكثر  
مما وصلت إليه لحد الآن ، أجبناكم : إن خزائن الحكومة في أيديكم ، ومن  
المبث أن تقدروا البالغ الطائلة للمشروعات المهمة الخطيرة ، قبل أن توجدوا  
في الأمة إحساساً يشعر بتلك الإصلاحات العظيمة .. ليس فقط للشكركم الأمة  
عليها ، بل لتساعدكم على إنفاذها وتؤازركم لإتمامها ..

والإفباطلا تعملون لأن تنالوا شكرها على جميلكم وحسن نواياكم ، إذ  
لا بد من أن تعلموها حتى تدرك مزايأكم ..

فجدوا أيها السادة المحتلون واجتهدوا لتسهيل وسائل التعليم بين طبقات  
الأمة المصرية ، وانشروا على أفاقها — من أموال أبنائها — إعلام المعارف ،  
ليستغل بها كل من أحرقت حرارة الجهل والمهجية ..

هذا إذا كنتم تريدون بالمصريين خيراً .. أما إذا لم تسموا التعليم بين  
طبقاتهم ، فلا تؤاخذوهم بسيئاتهم التي تكون نتيجة الجهل الذي هو من  
مشروعاتكم ، لأن الجاهل عدو لنفسه ، فكيف يكون صديقاً لغيره ؟ ..

قد تنسرك العين ضوء الشمس من رمد

وينسرك القسم طعم المناه من سقم »

### طرائف مصفية

ولم يقتصر صاحب «الأهالي» — في اهتمامه بالتعليم — على المطالبة بتوسيع نطاقه والهبوض به ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم ، بل كان ينشر بمجريدته كل طريف من الأنباء ومفيد من الشذرات وحديث من المكتشفات . . ففي العدد ١١٠ ينشر إعلاناً طريفاً هذا نصه :

#### « إعلان غريب »

نقلا من إحدى الجرائد

نشر أحد تجار ليثربول المسمى «جامس» الإعلان الآتي الغريب في بابه، وهو:  
لا تشتري شيئاً إلا من مخزن جامس سكروچ ، فهو يبيع جميع الأشياء بأسعار  
هي أنخفض من أسعار سائر الباعة ، وذلك لأنه أعزب لا يحتاج إلى القيام بأود  
أولاد ، ولا إلى مرضاة زوجة تميل إلى البذخ والإسراف . . فإذا كنت تريد  
مشتري شيء فاجعل به ، لأن هذا الرجل سيتزوج قريباً إذا صادف زوجة  
مناسبة له . .

وحيث أن مسألة الزواج في أوروبا تتعلق بالبنات أكثر مما تتعلق بالشبان،  
أى أن البنات تنتخب الزوج ، فقد أقبل البنات إلى مخزنه ليتفرجن عليه ، فلا  
يلبثن أن يبعين شراء شيء من بضاعته ، فلم تمض عليه مدة يسيرة حتى نفذت  
أكثر بضائمه . . »



ولما كانت اللزاجة (البسكليت) في سنة ١٨٩٦ من أدوات الانتقال الحديثة  
المهد بمصر ، فقد تضاربت الآراء في استعمالها ، ولذلك طلب إلى أحد أعلام  
الطب يومئذ أن يكتب عنها كلمة . وقد نشرت تلك الكلمة بالعدد ١٦٣ ،  
فتتلف منها : . .



## « صحة الأهالي والبسكليت »

بقلم صاحب السعادة الدكتور حسن باشا محمود الحكيم  
كثيراً ما نرى في الطرق عربية صغيرة ذات عجلتين ، إحداهما أمام الأخرى  
يعلوها سرج يركب عليه الإنسان وأمامه ذراع ، يتحركه بوجهها إلى اتجاهات  
مختلفة بحسب إرادته . وهذه العربية تسمى باللغة الأوروبية « بيسكليت » ،  
أتت لنا من أوروبا فاستعملها الأوروبيون أولاً ليركبوها ويسيروا بها في طرق  
عاصمتنا وتمر الإسكندرية ، سواء كان لترريضهم أو لقضاء أشغالهم بسرعة ،  
أو لترغيب من يستعملها لنفسه حيث أنها لا تخول من الفائدة . ثم لما وجدناها  
تكاثر وتزايدت كل يوم ، استعملناها للمتعة وللتقليد ولتجاذب بضاعة  
الأجانب ، بدون أن نتأمل في فوائدها وفي مضارها . فخدمة للأهالي نذكر  
كلمتين عن « البيسكليت » ..

يقطع النظر عن مسألة الاقتصاد أو التبذير أو التقليد ، ليعلم القارئ  
أن استعمال هذه العربية يقوى العضلات ، خصوصاً عضلات الأطراف والجذع  
ويزيد كمية البولينا المنفزة في الجسم ، وينقص كمية حمض البوليك . واستعمالها  
المفرط ينقص وزن الجسم ، فقد شوهد أن شخصاً قطع ٦١٣ كجم وهو راكب  
فنفق جسمه ١٣ رطلاً . وذلك ناشئ عن الأعمال المضنية وقت الحركة المستمرة  
وازداد الاحتراق الباطني وازداد الإفرازات . .

بناء عليه . . هذه العربية مفيدة لتقوية الجسم وللفصل البولينا الزائدة  
ولتقليل شعم السنان ، وذلك لمن يستطيع ركوبها ..



## المجانب الأولى « لأهالي » :

ولم تشغل المسائل السياسية والاقتصادية صاحب « الأهالي » عن الاهتمام

بالموضوعات الأدبية، لأهميتها بالنسبة لعدد كبير من القراء، ولذا نجلده بنشر بين آن وآخر موضوعات أدبية، كلما اتسع نطاق الجريدة لذلك .

ومن أمثلة ما نشر في النواحي الأدبية، ترجمة لكتاب « مصر وأوروبا » وقد كتبه . بالفرنسية :أحمد قضاة الحاكم المختلطة السابقين للنصفين ، فأودعه عدداً كبير من الحقائق المجهولة للأوروبيين عن مصر، وكذا النواحي التي تعتمد بعض الكتاب عرضها في ثوب مشوه، فكان له الفضل في إبرازها للأوروبيين، وقد بدأ نثر هذه الترجمة من العدد الخامس .

وقد وردت في ذلك الكتاب ملاحظات قيمة لمؤلفه ، وخاصة فيما يتعلق بالحكام المختلطة وسوء نظامها وتحاملها على المصريين في أحكامها ، كما نوه بالصفات الكريمة التي يمتاز بها المصريون من صدق وأمانة وإخلاص .

كما نشر ترجمة للمفطور له السيد جمال الدين الأفغانى في ستة أعداد ( ٥٤ - ٥٩ ) .

وكان يهم بتقريب الكتب الجديدة الجيدة وينو بها وينى على مؤلفيها رغبة في تشجيع حركة التأليف .

وكان يعتزم نشر ترجمة للكتب الهامة التي يهيمه وقوف قرائه على محتوياتها، وقد كتب في هذا العدد يقول إنه سيستبدل بعض الروايات التي اعتادت معظم الجرائد تذييل صفحاتها بها ، بترجمة ثلاثة كتب متعلقة بمصر والمصريين واحداً بعد الآخر . الأول من هذه الكتب هو ذلك الكتاب الشهير للدوق داركور الذي سخط فيه على مصر وأهلها ، والثاني الكتاب الذي رد به على الكتاب السابق حضرة الفاضل الجليل والأصولى الحقى عزتو قاسم بك أمين القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية ، والثالث كتاب جناب المستر لمر الذي كان من

عهد غير بعيد وكيلا لنظارة المالية المصرية ، فإن له مساسا بالمالية المصرية والأخلاق الوطنية والعوائد الأهلية إلى غير ذلك .

ولكن تلك الأمانى لم تتحقق ، بسبب إيقافه إصدار الجريدة . فقد تعذر عليه الجمع بين القيام بأعباء النيابة وأعباء التحرير ، وخاصة أنه كان يعتمد على نفسه في تحرير أغلب مقالات الجريدة .

\* \* \*

### في ميده ارفقتهاد :

وكانت جولات « الأهالى » في ميدان الاقتصاد جولات صريحة وشاملة وعيقة ، تناولت مختلف النواحي التي تهتم البلاد وترفع من مستوى أبنائها وتدعم مركزها المالى وتتيح لها فرصة السير في المضمار الاقتصادى على قدم المساواة مع غيرها من الدول ، وذلك بإنشاء المصانع وتأسيس البنوك وإقامة المدارس الصناعية ، وغير ذلك مما كان الاحتلال البريطانى يمارضه حتى لا نهض البلاد وتطالب بالاستقلال ..

وفى للقائين التاليين سنجهد مقترحات وآراء قيمة ، كان تحقيقها فيما بعد وبعد عشرات السنين ، من أكبر الأسباب التي ساعدت على نهضة مصر ورقيا :

### « لمحة »

#### في نفع الاقتصاد للبلاد<sup>(١)</sup>

من الحقائق الأصلية للقررة في أوضاع نظام الكون ، أن سعادة الأمة ورفاهيتها لا تقومان إلا بتعميم الثروة بين جمهور أفرادها ، وهو أمر لا يقوم إلا بنشر مبادئ الاقتصاد الحقيقى بينهم ، وتسهيل سبل الوسائل للوصول لاستمرار قيامهم بأحكامه ..

(١) العدد ٢٠ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وكل أمة لا علم لها بضروب الاقتصاد ، أو تنفل أعين رجالها عن النهج في طرق السابقة والاجتهاد ، لا ينتظر قط أن تبدو في سماء وجودها طوارق الثروة ، ولا تظهر بين شعبها علامات السعادة والقوة ، مهما كانت بلادها كثيرة الخيرات وافرة الحاصلات ، إذ لا بد لها من أن يأتوها الأجانب من كل جانب ، لا بتزاز طيبات أرزاقها والتحصيل على إحراز أموالها ، والمتمتع بأنتاب رجالها ، وهم ينظرون ولا يهتفون ..

ولا شك أنه لا توجد أمة تنطبق عليها هذه الحالة كما هي سوى الأمة المصرية التهمسة الحظ ، تلك الأمة الوحيدة التي افتقرت وهي غنية ، واستغنى كثيرون من أمم الأرض بإسرافها ، وهي تلك الأمة التي كان نصيبها من الأرض جنتها ، ومن البقاع أطيبها وأحسنها ، وقد سخر لها الخالق النيل المبارك ، فأثاها يحمل لها الخير الأكبر ، ويوالى إمدادها بالرزق الأوفر ، حتى جعل ترابها تبرا أغبر ، ونهبا ذهباً أصفر ، ولكن لسوء البخت أصبح كل ذلك من حظ الغريب ، وليس للأهلين منه نصيب . .

وكيف يقضى لجمهور المصريين المتمتع بمخيرات بلادهم ، والانتفاع بشمرات أنماهم ، وهم فضلا عن ميلهم الطبيعي لإفناق كل ما يتحصنون عليه من الأرزاق والأموال ، في الحال بلا تدبر في أمر الاستقبال ، وليس لديهم وسائل تعوّد على اتباع طرق الاقتصاد ، والتوفير والاجتهاد ، كالتقى توجد بأكثر البلاد ، بل بالعكس نزام محاطين بدهاء للتصدين الأجبيين الذين يضحكون على لحام ، ويمتصون دماهم ، وهم يساعدونهم على ذلك بكل إرادتهم وقوام .. وبما أن الثروة والمال هما السلم الوحيد الموصل لبلوغ الشعب أعلى درجات الارتقاء والكمال ، وإدراك صولة السؤدد والاستقلال ، بإجماع كافة عقلاء الرجال ، فلماذا يا ترى يهمل نبلاء وعقلاء بلادنا المصرية ، الاهتمام بإصلاح حالة بلادهم

الاقتصادية ، ويتفاوضون عن التكاليف والتعاون على ما فيه ترقية شؤونهم للمالية ، وكل إخوانهم الوطنيين في شدة الافتقار لمن يرشدهم إلى التمسك بقواعد التوفير ، ويقودهم إلى النهج في طرق الاقتصاد والتدبير ؟

ألم تكن البلاد في احتياج لشركات وطنية تعمل لترقية دائرة الزراعة ، وتوسيع نطاق التجارة وتحسين حالة الزراعة والصناعة ، وتفيد الكل من البعض والبعض الآخر من الكل ، على المثال الذي سارت عليه أوروبا ففازت ؟ أو ليست هي في شدة العوز لبنوك اقتصاد ، تقام بأطراف وأكتاف البلاد ، لتدريب جمهور الأهاليين على إيداعهم ما يقتصدونه في أيام اليسر للارتفاع به في أوقات العسر ، حتى تقوم هذه البنوك أيضاً بإمداد صغار المزارعين بما يحتاجونه من السلف الصغيرة بفوائد قانونية قليلة ، تخليصاً لهم من ثقل وطأة المرابين الأجبيين الذين هم علة امتصاص دم الفلاح المسكين ؟ ... »

\* \* \*

### « كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد <sup>(١)</sup> »

من طالع هذه الجملة بنامها ، وحكم في ضميره بأنها غير جديرة بمطالعتها لآخر حرف منها ، وكتب لنا بذلك حسب اللازم ، أرسلنا له الجريدة مجانياً عن العام القادم . .

ولما كنا على يقين من العلم بأن معظم قراء هذه الجريدة ليسوا من العلماء الأعلام ، ولا من ذوى المعارف أو المحررين أرباب الأقلام ، رأينا من الواجب علينا أن نبين كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد ، بمباراة قريبة الفهم سهلة المعاني بسيطة التركيب ، لكي لا يكون لأى قارئ أدنى عذر في الاعتراض أو في التثديد ..

إن الأهالي لا تتحرر ، والبلاد لا تستقل ، بميس القدود ، ولا بتوريد  
الخلود ، ولا بزخرفة الزى واللباس ، ولا بسبسة القصّة وكى أو تسوية شعر  
الراس ، ولا بإطالة الأعطاف والأصداغ ، ولا بتلوين أو تعريض الحزام والبونباغ  
(رباط الرقبة ) ، ولا بالمقابلة فى نيوبار ، ولا بالسهرة فى جران بار ، ولا ببونجور  
وبونسوار ، ولا بنظافة الخيول والعربية ، ولا بقسحة الجزيرة والعباسية ، ولا  
بالتكلم على الدوام باللغات الأجنبية ، ولا بهز الأكتاف مع الحركات الأفرنكية ،  
ولا بالاشتراك فى السكوب أو فى تياترو الأوبرا الخديوية ، ولا بجمع المال  
وحشو الخزائن من الجنهيات ، ولا بالتعالى فى تشييد وتنظيم القصور والسرايات ،  
ولا بالتناهى فى غية مصارعة الديوك والخرفان ، واقتناء الحمام والصفانات ، ولا  
بمجمعة الأصوات ، ولا بقمقعة السلاح ولا بدوى المدافع أو تصويب البنادق ،  
ولا بتفريق السهام ورمى النبال ، ولا بالحدق والحسد والفتن والدسائس ، ولا  
بمزاحمة الوطنى لأخيه دون سواء ، وسميه فى الإضرار به والحط من كرامته ،  
وحرمانه من أسباب معيشته ، ولا بشقشقة اللسان ، ولا بكثرة الغلط والمذهبان ،  
ولا بالتعلق بأحبال الآمال الباطلة ، ولا بالاسترسال مع هوى الأفكار الفاسدة  
الماعطة ، ولا بتلك الخطب الرنانة ، والرسائل الطنانة ، ولا بانتظار الفوائد ممن  
يتنمى أن يكون صيداً فى شباكها ، ولا بالتماس الشفاء من حكيم قد خفقت رايات الملل  
والأمراض على آفاقه ، وعجز عن معالجة آل بيته وأهل بلاده . .

ولكن تتحرر الأهالي وتستقل البلاد ، بانكباب سائر أفراد الأمة على  
العمل والجد والاجتهاد ، واتجاه مجموعهم إلى تحصيل وانتشار المعارف والعلوم ،  
وإلى طرق الإفادة والاستفادة بين العموم ، فأولو البر والإحسان من الأغنياء  
من المثربين يشيرون للكاتب وللدارس ويفتحون أبوابها للطلابين ، ورجال  
الاقتصاد يمحون على جمع الأموال ، ويؤسسون مواطن الأشغال ، للضالين من  
الأعمال من الفقراء والبتاسين . ثم تتبارى الأبطال فى ميادين الإقدام ، ويمعمون

بنفوذهم أو بعارفهم أو بأموالهم تلك الأفكار المتفرقة ، وهاتيك الأيدي المتشتتة ، تحت راية الشركات المؤسسة على دعائم الثقة والاتحاد ، والعمل والجد والاجتهاد ، وينشئون بأموال تلك الشركات ، أنواع العامل والفريقات ، والمدارس العالية بعضها فوق بعض طبقات ، لتخرج ما يلزم لجلال الأعمال الفخيمة من أبناء الوطن ، من أصغر عامل يشتغل بيديه ، لأعظم رئيس يشير بشفتيه ، سواء كان في الأعمال العملية ، أو في الأمور السياسية والخارجية ، أو في الشؤون الداخلية الإدارية والقضائية والمالية ، وتقدير الأوقات بالدقائق والساعات ، لا بالشهور والسنوات ، لانتقال الوطن بأبنائه من حضيض التلاشي والانحطاط ، إلى ذروة التقدم والسعادة والارتقاء ، ليصلوا للدرجة يستغنون فيها عن مساعدات الأجنيبي التجارية والصناعية . إلا ما كان منها على سبيل التبادل بينهم ، بأن يأخذ الأجنيبي ما يلزمه من حاصلات البلاد الزائدة عن حاجة فريقاتها ومعاملها وتسليم قيمتها لأربابها .

على شرط أن لا تكون الأهالي في حاجة لأقل شيء من الواردات الخارجية الرائجة في الأوقات الحاضرة في أنحاء البلاد ، سواء كان من أنواع المأكول والمشروب والملابس والأدوات والأثاث أو غيرها من كل ما قل وجل .. إذ لا يكاد الرجل يرى من بين يديه ومن خلفه وعن شماله وعن يمينه ومن تحته إلا مصنوعات خارجية ، ولا يكاد يأكل لقمة أو يتناول شربة إلا ومخاطبها واردات أجنبية ، ولا تكاد يده تدخل في ملابسه حتى تصل إلى جسده إلا وتلامس منسوجات أجنبية ، وقد فصلتها وخاطبها الأيدي الأجنبية ، ولا يكاد ينظر في صحوته أو عند يقظته إلا ويقع بصره — سواء كان في خلوته أو في غرفته — على مصنوعات وواردات أجنبية ، بحيث لا يستطيع أن يرى الإنسان في بيته ولا في طريقه ولا في نزهته إلا وجوها وطنية مضموسة في مصنوعات وواردات أجنبية ..

فهل — يا من تدعى الفيرة الوطنية — تساعدك ذمتك على أن تسمح أو تسمح من قوم يعيشون في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم على هذه الكيفية التي أسلفنا بيانها ، ثم يقولون بعد ذلك إننا قادرون على إدارة شؤوننا وتدير أمورنا ، وليس لنا مطلقاً من حاجة لمساعدة الأجنبي فضلاً عن مراقبته ؟

طبعاً ، ومن غير شك ولا ريب ، إنك لا تستطيع — أيها المملوء بالحمية العربية وبالفيرة الوطنية — أن تسمع هذه الدعوى من قوم ينطق لسان حالم وتشهد ظواهر وخوافي أمورهم ، بأنهم على عكسها على خط مستقيم . لأن الأجنبي الذي يقول أننا في غنى عنه ، إن منع صادرات بلاده عن بلادنا ليلة واحدة ، بننا نقاسي أهوال الظلام ، وارتفع ثمن علبه الكهرت من مليم واحد إلى جنيه أو عدة جنيهات ، وهيهات هيهات . . ووصل ثمن الأقمشة من الشمع أو الصندوق من الفاز لأضعاف أضغافه ألف ، طاق . .

فبالك أيها الفيرور إذا امتنعت تلك الصادرات عدة أيام أو شهور أو أعوام ؟ ..

ثم إذا سأل الأجنبي قائلاً : يا من تدعون الاستعداد لإدارة شؤونكم ، وتدير أمور بلادكم ، بغير مساعدة الأجنبي وبلدون مراقبته ، أين جمعياتكم العلمية التي أسسها نبهاؤكم وأذكياؤكم ؟ .. أين شركاتكم التجارية البحرية أو البرية التي عقدتها أمراؤكم وعقلاؤكم ؟ .. أين معاملكم الصناعية التي شيدتها سراتكم وعظماؤكم للقادرين على القيام بالأعمال لاكتساب قوت العيال ؟ . . أين مكاتبكم أو مدارسكم الأهلية التي فتحت أبوابها أغنياؤكم وأعيانكم للفقراء من أبناء بلادكم ؟ .. أين وابورات الخليج السهلة البسيطة التي أوجدتها إخوانكم في قلب البلاد ، كما أوجدناها نحن ، لخليج الأحطان ليربحوا كما نربح ، وليدفعوا عن إخوانكم ضرورنا وليفتنواكم وإياهم عن أبوابنا ؟ ..



فهل لديك — أيها الوطني النيور السؤول — من كلمة تجاوب بها عن نفسك ، أو تجادل بها عن قومك ؟

لا ، وحب الوطن ! ليس لديك غير السكوت للطلق والنجمل المتناهي للشفوعين بالأسف والحزن والبكاء ..

وإن كان لديك ما تستطيع أن تحبب به ، فإذا تقول وأمرؤنا قد انمكفوا في بيوتهم ، وعظماؤنا قد اقتصروا على الاشتغال بشؤونهم ، وعقلاؤنا اجتنبوا كل أمر يتعلق بغير أشخاصهم ، وأغنياؤنا احتار بعضهم في أين يحفظ النقود ، وبعضهم في كيف يخفي مفاتيح الخزائن عن كل موجود ، وشيوخنا لم تنطبق على أفكارهم أحوالنا الحاضرة ، ولذا فقد وقفوا على بعد وقفة للمتفرجين ، وشبابنا الذين أرسلوا للأقطار الأجنبية لتتيمع علومهم بها ، ودرس أخلاق وعوائد أهلها والوقوف على خفايا وأسرار رجالها ، لينفذوا الأمة متى عادوا لها ، قد عادوا فكان معظمهم سلاحاً على البلاد لأعدائها ، كما هو معلوم وكما سنبينه بالعدد القادم . . . »

\* \* \*

#### لقد الميزانية والتهكم على وجوه الصرف

وفي العدد ٢٥ المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ يتناول للميزانية بالنقد والتهكم المرير .

يقول : « مجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف شخصية ، ويمكن أن توصف بوصف آخر وهو : مصاريف شخصية لمن يتولى رئاسة مجلس النظار علاوة على مرتبه الزهيد » .

ويقول عن مبلغ ٧٥١٤ جنيه مصاريف سائرة ( وزارة المعارف ) : « والغالب أنها قيمة نفقات بعض رؤساء النظارة ، الذين يسافرون إلى البلاد الأجنبية سنويا

للرياضة والنزهة بها وإحضار الكتب الملوثة وبعض الهدايا المفهومة .  
ويعلق على الإعانات ، التي منح أغلبها للراهبيات والإسبتياليات الأجنبية ،  
أنها « خلت من الإعانة للجمعية الخيرية الإسلامية وجعية التوفيق المركزى  
القبليّة ، وأن الغالب هو اعتبار هاتين الجمعيتين أصحاب مطرح ، يعنى مش  
أغرب » .

### فى المصروع الاجتماعى :

وكانت جولات « الأهالى » فى ميدان الإصلاح الاجتماعى جولات فريدة  
شملت شقى النواحي .  
فمن أمثلة اهتمام صاحبها بالناحية الخلقية والدينية ، ذلك المقال الذى كتبه  
عن عتاب نوبار باشا لأحد الوزراء المسلمين بسبب إفطار الوزير المسلم فى خلال  
شهر رمضان ، وعدم مراعاته لشعور المسلمين الصائمين من الموظفين وغيرهم  
بتدخينه على مرأى من الجميع ..  
كتب صاحب الأهالى يقول :

### « مأثرة لصاحب الدولة نوبار باشا <sup>(١)</sup> »

إن ما نشرناه قبل الآن عن صاحب الدولة نوبار باشا رئيس النظار السابق  
لا ينفصنا عن نشر ما يصل إلى مسامعنا من المآثر التى يستحق عليها عظيم الشكر  
وعاطر الثناء ، وعليه فنرعى لحضرات القراء عن دولته الرواية الآتية :  
حدثنا ثقة جليل بأن صاحب الدولة المشار إليه بينما كان فى ديوانه أثناء  
توليّه رئاسة النظار رأى أحد النظار المسلمين وفى يده سيجارة يدخن بها ، وحيث  
كان ذلك فى أثناء النهار فى شهر رمضان فابتدره دولته قائلاً وممازحاً : ألم يكن  
يتسكّم وبين رمضان ألفة ومودة ؟

(١) العدد ١٥٩ فى ٣ مارس سنة ١٨٩٦ .

فقال الناظر : نعم، ولكن صحقى تمنعنى من تمكين عرى المودة والمحبة للدرجة المطلوبة ( أى الصيام ) . .

فقال دولته : إننى أراك بصحة كاملة لا يليق معها كل هذا الجفاء بينك وبين رمضان . ثم لو فرضنا وكنت أنا مسلماً وحالت صحقى ( حقيقة ) بينى وبين الصيام ، لاجتهدت فى إخفاء ذلك عن كل أحد حتى عن أهل بيتى ، إن استطعت لذلك سبيلاً ووجدت من يفتنى عنهم ويقوم بخدمتى وراحتى فى مشربى ومأكلى أثناء النهار .

ثم حول بعد ذلك مجرى الحديث إلى ما بينهما من الشؤون والأحوال . وبقيت هذه المأثرة الجليلة تحفظها الأذهان وتتداولها الألسن ، حتى حان حين سطرتهما فى صفحات التاريخ العصرى ، يد الظروف والشهادات بقلم الشكر ومداد المناسبات . وإن كان بعض القوم ينسبون ذلك لما كان يتظاهر به دولته من شدة الحرص على حقوق المصريين ، والحفاظة على عدم مس شئ ولا إحساسات المسلمين ، إلا أن مثل هذه المأثرة مما يستحق عليها جزيل الشكر وجليل الثناء على كل حال . »

\* \* \*

#### العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية :

وفى مقال بالعدد ١٤٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ندد بعدم حضور ( نظار ) الدولة المسلمين احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية السنوى ، وعزا ذلك « إلى عدم الشعور بما تقتضيه واجبات ووظائفهم فى الحكومة وما تستلزمه فروض رئاستهم على الأمة ، أو للشعور بتلك للتقصيات وعدم أداؤها ولا العناية بأمرها .. فإن نظار الحكومة — الذين يعبر عنهم تارة بولاة الأمور ، وتارة برجال الحل والمقد — لم تكن واجبات ووظائفهم محصورة فى الاستواء على

عرش الأبهة والعظمة والكبرياء ، في غرف نظاراتهم المعلقة الأبواب ، المخفورة بالستائر والحجاب ، وفي ختم مايقدم إليهم من الأوراق الرسمية ، وفي قبض المرتبات الشهرية ، وفي حضور الولائم الرسمية ، والسهرات الأفرنسية ، بل من جملة ما تقتضيه وظائفهم السامية أن يسموا في تربيته الأمة ماديا وأدبيا ، والسهر على تهذيبها وبث روح السكال في نفوس أفرادها ، وتعويدهم على الأخلاق الطاهرة والمواطف الشريفة ، ليتسنى لهم تقدير الواجبات حتى قدرها ليسارعوا لأدائها في أوقاتها .

ثم يقول :

« وقد أطلنا البحث عن أسباب تأخير حضرات النظار من المسلمين ، فقليل لنا إن رئيس النظار (مصطفى فهمي باشا) لا يمكنه صحته من مبارحة غرفته بعد الغروب ... وقيل لنا عن النظار الآخرين أن بعضهم كان مدعوا لإحدى السهرات (للراقص) الخصوصية بمنزل أحد المعارف الأوروبيين ، فرأى أن هذه السهرة خير له وأرجح من سهرة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وأن بعضهم كان يلهي الحضرات الصوفية ... »

ثم يقول :

« ومهما كان الاعتراض شديدا ، فإنه أشرف لنا أن يتخذ الأوروبيون حضرات النظار المسلمين عنوانا على عواطف الأمة الإسلامية ، وعلى محافظة أفرادها على واجباتهم الدينية ... »

\* \* \*

#### الاهتمام بالمعارض :

وبعد بضعة أعداد نجد صاحب « الأهالي » ينشر مقالا بالعدد ١٤٨ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٩٦ ، وفيه يقرع الوزراء المصريين الذين لم يتبرعوا لمعرض

الغضر والزهور إلا لما علموا أن قرينة اللورد كرومر تساعد في الإشراف على هذا المرض ، وفي ذلك يقول على لسان أحد القراء تحت عنوان :

### « اكتشاف غريب »

يعلم القراء أن بعض ذوى الاعتبار واليسار من الأجانب والوطنيين بالعاصمة اتفقوا في الشهر الفائت على إنشاء معرض للغضر والزهور بحديقة الأزبكية ، لغرض شريف وهو إحاطة الجمهور بسائر ما يوجد وما هو معروف بوادي الليل لحد اليوم ، من أنواع الغضر والزهور ، وتشجيع المشتغلين أكثر من سواهم بهذه الأنواع ، على العناية بأمرها والاهتمام بترقيتها وتحسينها .

وقد جعلوا رئاسة الشرف في هذا المرض لصاحب الدولة الأمير الجليل البرنس حسين كامل باشا ، ثم عهد بوكالته لحضرة السيدة الفاضلة قرينة « اللورد كرومر » . وقد تقدم كثير من ذوى الثروة والمظاهر والاعتبار لمساعدة جمعية هذا المعرض ببعض مساعدات أديبة ومادية ، لزيادة ارتقائه وبهجته .

وقد علمنا أن قائمة الاكتتاب التي أعدت لهذا الغرض عرضها أحد المظلاء الأجلاء على حضرات النظار الفضام ، فمنهم من اكتتب فيها بمبالغ تذكر ، ومنهم من امتنع رغما عن كل إلحاح عن الاكتتاب فيها بدرهم واحد .

ثم علمت بعد ذلك أن الذين امتنعوا من حضرات النظار ، توجهوا بعد ذلك بأشخاصهم إلى الوكالة البريطانية ، وقدموا لسكرتير جمعية المرض مبلغا من النقود بصفة مساعدة لتوسيع نطاق ذلك المبلغ ، أضفاف أضفاف ما كان أشار عليهم بدفعه ذلك العظيم . .

ثم لما استعلم منهم أحد زملائهم ، الذي قابلهم بالوكالة البريطانية وقما توجهوا إليها لدفع المبلغ المذكور ، عن أسباب امتناعهم عن المساعدة عندما

كان يخاطبهم في شأنها ذاك العظيم ، وعما سهل عليهم ذلك الآن .. فأجابوه بمجواب مسبوق بالأقسام للفظلة والأيمان العظيمة ، أنهم ما كانوا يعلمون أن وكالة المرض مستندة لمهدة حضرة السيدة قربنة « اللورد كرومر » ، لأن أمر هذه الوكالة لم يتقرر أمرها ولم يمر ذكرها عليهم بمجلس النظار . ثم إنهم بمجرد ما علموا ذلك قد بادروا للقيام بما تفرضه عليهم إحساساتهم الوطنية ، وغيرتهم على تقدم وارتقاء سائر أنواع الشئون المصرية ..

وإننى أرى - بعد أن أرفع بلسان الأهالي فريضة الشكر وعظيم الثناء لمقام قربنة اللورد كرومر ، التي كانت سببا في إحياء تلك الإحساسات الوطنية ، وهاتيك الفيرة الأدبية ، في بعض ولاية الأمور وذوى الحل والمقد من رجال الحكومة المصرية ، إذ لا بد من أن ننتفع في وقت من الأوقات بتلك الفيرة والإحساسات - أنكم لو نظرتكم بمكرسكوب الحقيقة في ميكروب العلة التي بعثت بعض حضرات النظار الذين حضروا ذاك الباليو ، لوجدتموه هو ذات ميكروب العلة التي قضت على ذاك البعض بدفع النقود على أكف الرجا والالتماس ، بعد أن دُعوا لدفعها بلسان الإمارة والاستمطاف ، ولا صحة مطلقا لما افترى به غيرنا على حضراتهم في هذا الباب ، إذ سمعنا فيه كثيرا من الأقاويل والمرويات .

وعليه نرجوكم نشر هذه السطور بأول عدد يصدر من جريدتكم ، تحت عهدتنا ومستوليتنا ، لكي لا يتطرق إلى الأذهان والألباب ، أدنى شك في هذه الرواية ولا أقل ارتياب .. »

• • •

للمراجع :

وعندما يرى صاحب « الأهالي » اهتمام الوزراء بمحفلات الرقص ، يوجه إليهم اللوم ويدعوهم للاهتمام بما يعود على البلاد بالرفق . . وقد نشر في العدد ١٤٩ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ المقال التالي :

### « التماس وطنى شريف »

قالت بعض الجرائد — عند كلامها على المرقص « البالو » الذى أقامه صاحب السعادة بطرس غالى باشا ناظر الخارجية مساء الجمعة الفائت — أن الشرقى كفء لمباراة كل إنسان فى جميع ميادين الحضارة والعمران ..

ولنا نلتبس بلسان جريدة « الأهالى » — بعد الاعتراف بما كان عليه البالو المشار إليه من البهجة والنظام والأبهة والفخامة والجلال — من حضرات النظار الباقين أن يحدوا ( إن وجد فيهم ميل واستعداد للجد ) فى طريق آخر غير هذا الطريق ، يعود على مصلحة الأهالى والبلاد ببعض الخير والإصلاح والإسماء .. فإن البلاد فى شدة الحاجة وغاية الافتقار ، لمباراة رجالها — فضلا عن نظارها — لأعظم الرجال فى تحسين الأحوال وتخفيف الأتقال وترقية الشئون ، لدرجة تشاهد فيها عين صاحب السعادة بطرس غالى باشا معظم المدعون لمرقصه ، من أهل بلاده ومن أبناء وطنه ، الذين ينتظرون من ساعة لأخرى ما يعود على مصالحهم من نتائج مساعيه وتدابيراته ، حتى لا تخيب فى همه آمالهم ولا يضيع فى وطنيته رجالؤهم ..

لأن رجال الأمم العظام لم يلتفتوا للمراقص والسهرات ، ولم يتغالوا فى ما تستلزمه من الإتيان والنظامات ، إلا بعد أن بلغت أوطانهم بهم وبأمثالهم أسنى مقامات السعادة والرفاهة ، وأسنى درجات الحرية والاستقلال فكان ابتهاجهم بسعادة وصفاء أبناء وطنهم ، واجتماعهم حولهم فى مثل تلك المراقص ، أعظم وأغفر من أبهة تلك المراقص وبهجتها ، ومن حسن منظرها وجمال هيئتها.

ولو سأل سائل صاحب السعادة بطرس غالى باشا عن صفة ذلك من علمه ، لقال : حقيقة كنت أرى الدار دارى ، وجارى لم يزل فى جوارى .. ولكننى كنت أشاهد السواد الأعظم من غير إخوانى ، والناظر والأشكال

والاستعدادات تبين ما هو مألوف ومعروف بأوطاني . ولهذا فقد كنت أشعر بضيق في الصدر وانقباض في النفس، رغمًا عما كنت أراى محفوظًا به من بواعث التفرجج والانشرائح .

ولا شك في أن كل نفس كريمة لا تشمر إلا بمثل ذلك، مشفوعًا بإحساس الأسف وشعور الأحران .. وحيث أن صاحب السعادة بطرس غالى باشا قد اختار أن يكون طريقه لمباراة أعظم الرجال هذه الوجهة فنتمنى لسعادته ارتقاء ونجاحًا في بلوغ أقصى غايتها ..

والآن نكرر الرجاء والالتماس ، لنغيره من حضرات النظار الفخام ، أن يتغيروا طرقًا أخرى تساعد على ترقية المعارف في بلادهم ، وتنشيط أهل التجارة والصناعة من أبناء وطنهم ، وإحياء العادات الفاضلة من عاداتهم ، ومحاربة البدع السافلة من مستعذات غيرهم ، بما يبدوونه من الآراء السديدة الصائبة ، وما يبدونونه من المبالغ التي توازى — على الأقل — ما يصرف عادة في مثل هذه المراقص ، من المصروفات الطائلة التي تكفى أن تكون أساسًا متينًا لافتتاح أبواب مدرسة أو مكتب أو لتشجيع صانع وطنى على إظهار مصنوعاته والاهتمام بإتقانها وتحسينها .

ومتى سلك حضرات النظار هذا السلك اللفيد اقتدت بهم أغنياء الأمة وأمرأؤها ، واغتنموا جزاء البارئ لترك أمر منهى عنه ، وفعل صنع جميل يحسن اتباعه ، وتمم فائدته ونفعه . ويكونون حينئذ قد قاموا ببعض واجباتهم التي توجبها عليهم مقتضيات وظائفهم وحقوق وطنهم ، فإن العاقل من لا يرضى لنفسه أن يكون قدوة في الأعمال التي ليس من ورائها غير الخسائر والإضرار أو أن يكون عارى البدن خاوى البطن حافى القدم ، ثم يقول : أين طريق الحانة ؟ .. »



### الرتب والنياشين :

وكان منح الرتب والنياشين موضع استهجان للمصريين ، بسبب منحها لغير مستحقها بما ضيع الهدف الأسمى من إيجادها ، وكان ذلك لأن الخديو عباس الثانى اتخذ من منحها وسيلة لابتزاز أموال الطامعين فيها بغير وجه حق ، ولذلك كتب صاحب « الأهالى » فى الممدد ٢٢٢ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ :

### الكلمة الأخيرة فى الرتب والنياشين

الرتب والشارات ، بعد أن كانت لا تمنح إلا لمن كان يمتاز على غيره بعظائم الأعمال ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالسبق فى كل ميدان ومجال ، لمكافأته على سهره وجده واجتهاده فى خدمة أمته ووطنه ، أو على شجاعته وإقدامه فى مواقف الخطر والطمعان ، وذلك لاستنهاض الهمم الفاترة وإيقاظ الأفكار النائمة ، وصرف العزائم لعظائم الأعمال ، التى ترفع أصحابها لأسمى مراتب المجد والعز والافتخار ، وتخلد لهم فى صفحات التواريخ الذكر الحسن والشهرة الجليلة العاطرة . . فإنها أصبحت اليوم تمنح — فى الغالب — لمن يمتاز عن غيره بالزلف والرياء ، ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالمهارة فى المداينة ، والبراعة فى النفاق .

فترتب على ذلك صرف الأفكار عن التمسك بأهداب الكماليات ، إلى السعى فى طرق الدنيا والنقائص ، وتسهيل التسفل والأنحطاط على المهمم العالية والأميال الشريفة . . فترتب بسبب ذلك فى أغلب نفوس الطبقات الحية من الأمة — وهى الطبقات التى تشعر بلذة المال قهوها وتسعى إليها — ملكة الخسة والدناءة ، وصارت أبنائها مستعدة لكل ضيم وإذلال ، وتخلقوا بالأخلاق السافرة ، وتطبعوا بالطباع الساقطة ، وساء الحال والملك . .

كيف لا ومن البديهي أن الحكومة لو قررت أن الرتب والشارات

لا تمنح إلا لأصحاب التكليف والاكتشافات والمخترعات ، ولكل من يأتي بعمل جليل يمتاز به عن أقرانه ، لدبت روح العمل والحركة في نفوس الطبقات النازلة من الأمة ، وجد أبنائها واجتهدوا في طلب العلم ، ليتوصلوا من طريقه إلى نوال رتبة أو نشان ، بواسطة تأليف كتاب نافع ، أو اختراع أمر مفيد ، أو عمل صنع جليل ، وما أشبه ذلك . .

والعكس بالعكس ، أى أن الحكومة لو أشارت إلى أن الرتب والنشانات ، لا يناهها إلا من تقرب لرجالها وتزلف إليهم ، وبالف في طاعتهم واسترضائهم ، سواء كان بنية المسداهنة والنفاق ، أو بنية أخرى ، لسارع كثير من محبي النخفظة والأبهة الفارغة ، وطلاب المظاهر الباطلة ، لمصانعة أولئك الرجال ومداهنتهم ، واستعمال النفاق والرياء معهم في سائر أحوالهم ، ليتوصلوا بذلك لمقاصدهم وغاياتهم ، كما هو الشأن في معظم رتب ونشانات هذه الأيام ، التي اضطررنا لأن نقول في عدد سابق إن عدم الرتبة والنشان خير من وجودهما .

ولهذا فالذي تراه جريدة « الأهالي » هو أن تقرر الحكومة أن لا تلتبس الإحسان برتبة أو نشان ، لموظف من موظفيها أو لوجيه من أعيان البلاد ، إلا إذا أتى بعمل جليل يمز على أقرانه الإتيان بمثله ، ويعود منه نفع مادي أو أدبي على أمته ووطنه ، أو على الهيئة الاجتماعية . .

فستفيد الحكومة حينئذ بهذا القرار ، أولاً إعزاز الرتب والنشانات وصور شرفها وجعلها غرة في جبهة الأسد ، لا يصلها إلا كل شجاع مقدام كما قلنا في عدد سابق ، وثانياً إحياء الأمة من موتها وإيقاظها من غفلتها وإنهاضها من رقبتها باتجاه آميال أبنائها إلى للمقاصد السامية والآميال الطاهرة والمساعى الجليلة للبرورة والأعمال العظيمة المشكورة . .

### الخدمة العسكرية شرف كبير

ومن أوضح الأمثلة على وطنية صاحب «الأهالي» ما نشره في العدد ٧٩ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ تحت عنوان:

### خلاصة القوانين العسكرية

وفيه يقول :

« إنه بالنظر لما أخذ مشروع القعدة العسكرية من عظيم الأهمية في هذه الأيام ، وعدم استطاعة الخاصة والعامة على الإحاطة بقوانينه ، لكثرة حصول التناسخ في موادها ، بما قضت به ضرورة الاختبار أو داعية الإصلاح والارتقاء حتى بلغت الأوامر الصادرة بشأنه من سنة ١٨٨٥ م ١٧م أمراً ، وصار من المهم على كل من رام حكماً منها أن يراجع أو يحفظ سائر تلك الأوامر وإلا فاته ما تمناه . »

ثم يسرد بعد ذلك طوائف من تجب عليهم الخدمة العسكرية، ويليه من يعفون منها، ثم يختم ذلك بقوله :

أما من لم يكن في استطاعته أن يتحصل على قيمة البدلية ( عشرون جنياً ) بكل سهولة ، فشرف العسكرية وحلية الفضل بالوقوف في موقف الدفاع عن الوطن ، أشرف وأعلى وخير وأولى من التصرف في الحلى والحلل ، أو الوقوف في موقف الضيم والزلل ، بما تسوقه الديون لأهلها من الإذلال والخراب والخلبال . »

وقد طبع تلك القوانين طبعة مستقلة ووزعها مجاناً خدمة للأهالي .

\*\*\*

معركة مع « المقطم » :

ولما كانت جريدة « المقطم » لسان حال الاحتلال ، تسبح بمجده وتلهج

بذكركم ، فقد ساء موقف جريدة « الأهالي » ، ولذلك كانت تتصدى للرد عليها بأسلوب بذىء يتناقى مع الذوق ، فكان أحياناً يرد عليها بلهجة شديدة ، ولكنه لا يلبث أن يمتذر لقرائه عما بدر منه ، فينشر في العدد ١٧٥ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ ما يلي :

### « إعلان واعتراف »

أعلن الجمهور وأقر واعترف بين يديه ، أنا الموقع على هذا إسماعيل أباطلة صاحب ومحرر جريدة « الأهالي » ، بأننى عاجز عن مجازاة حضرات الفلاسفة الأجلاء ، أصحاب جريدة اللعظم الفيعاء ، في ميدان البذاءة والسفاهة والمهاترة والسباب ، وأننى ندمت على ما فرط منى ، إن كان صدر عني ما يشتم منه رائحة التصدى لم فى هذا المضمار ، وعزمت على أن لا أعود أبداً لثله ، على فرض ترم حضراتهم سابقة تعرضى لزامتهم فيما شهدت الأرض والسموات ومن بينهما باختصاصه بهم . واسمى وختنى حجة على بذلك ، وهذه السطور خير الشاهدين ..

تحريراً فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ و ٥ صفر سنة ١٣١٤ و ١٠ أييب سنة ١٦١٢ .

( محل الختم ) كاتبه إسماعيل أباطلة

صاحب ومحرر جريدة « الأهالي »

ولكن لما كان من واجبات جريدة « الأهالي » أن تصح عامة المصريين وتحذرم من الوقوع فى شباك أعدائهم ، أو الفرور بتمويهات المأجورين على تغريهم ، وحل رابطة اجتماعهم ومحاربة وسائل استقلالهم ، فقد صار من الواجب عليها — وخصوصاً بعد اعتراف محررها بمعجزه عن مجازاة حضرات الفلاسفة القائمين بهاته المهمة الخطيرة — أن تدبر ما يضمن لها حسن القيام بأداء تلك الواجبات ..

ولذا فقد اضطرت لنشر الإعلان المسطور بماليه ، لملها تجد أهلاً للجأوبة  
حضرات الفلاسفة الأجلاء على عباراتهم ، وكفوا لصد هجماتهم ، ليرد كيدهم  
في نحرهم ، ويميد سهامهم لصدورهم ، ويكشف ما يبق مستوراً من أمرهم ،  
ويبحث - إن قضت الضرورة في أصولهم وفصولهم ، ويلجمهم بلجام من نار ،  
ويقيدهم بقيد يترك الدسائس والفتن من بعدهم بلا رجال ولا أنصار ..

أما هي (أى جريدة « الأهالي » ) فتقتصر حسب عاداتها على نشر ما يفيد  
الأهالي من وسائل الإصلاح والتقدم والارتقاء ، وما يموذ على البلاد بالتطوير  
والإسماع . والله عزيز ذو انتقام .. » .

أما الإعلان الذي أشير إليه فيما تقدم نشر بنفس العدد ، وهذا نصه :

### « إعلان »

#### وللضرورات أحكام

تملن إدارة جريدة « الأهالي » أنها في احتياج كلى لمحرر لا يعرف للحياء  
قيمة ، ولا الأدب قدراً ، ولا للكمال رسماً ، ولا للشرف معنى ، ولا للشهامة  
مزية ، ولا للأمانة فضلاً ، عرتب شهرى لا حد له ، إلى أن تضع الحرب  
أوزارها بين « الأهالي » وفلاسفة المقطم الأجلاء .

ويجب على الطالب أولاً : أن يكون حائزاً على الشهادة الدكتوريه في  
العلوم التى تقتضيها تلك النموت والصفات ، مصداقاً على هذه الشهادة من إدارة  
جريدة المقطم الفيحاء .

ثانياً : أن يكون بيده شهادة من حضرات أصحاب شهادة الدكتوريه  
بالإدارة المشار إليها بأنه تلقى عنهم أصول وفروع تلك العلوم علماً وعملاً ، وأنه  
كان فائقاً على أقرانه في كافة الامتحانات العلمية والعملية .

ثالثاً : أن تكون الشهادة المذكورة ذات تاريخ ثابت رسمى وسابق على تاريخ نشر هذا الإعلان ، حتى لا يكون هذا الطلب واسطة لفتح باب كسب جديد غير شرعى لحضرات الفلاسفة للشار إليهم .

رابعاً : أن لا يقل سن الطالب عن ١٠ عاماً ولا يزيد عن خمسين ، ليكون قد جمع بين العلم والخبرة والتجربة .

خامساً : أن يكون بيده شهادة التطعيم بمادة عدم الشعور والإحساس ، وخراب الذاكرة والوجدان ، وتلوث الفكر واضطراب الضمير ، أو ما يقوم مقامها

سادساً : أن يكون حاصلًا على لغة أجنبية ، والحاصل على اللغة الإنكليزية يقدم على من سواه .

سابعاً : أن يكون بيده شهادة دالة على سوء السلوك ، وخبث السيرة والسريرة ، ويجب أن تكون هذه الشهادة أيضاً حائزة لعلامة الاعتماد من إدارة المقلم .

ثامناً : أن لا يدخل الطالب — قبل ولا بعد قبوله — من باب إدارة جريدة « الأهلى » ، ولا يكون بينه وبينها علاقة أو اتصال سوى صندوق البوسطة ، الذى يتناول منه الجُلُّ الذى يلزم أن يجابوب عليها ، والذى يضع فيه ما تهديه إليه معارفه ومبادئه من الردود والإجابات .

وتقديم الطلبات يكون لصندوق البوسطة نمرة ٢٦٠ ، ويجب أن تكون مرفوقة بتلك الشهادات ، وأن يكون واضحاً بها اسم ولقب وشهرة الطالب وحل إقامته ، والبلغ الذى يريد أن يتناوله شهرياً فى مقابل عمله ، والجهة التى يرسل إليها للبلغ عند نهاية كل شهر ليقبضه منها ، سواء كانت إدارة جريدة المقلم أو غيرها .

تنبيه : يفضل بين الطالبين المسيحي على غيره ، والدروزي على سواء ،  
والولود ببلدة ( حصبيا ) على الجميع . وذلك لمدة ثمانية أيام من هذا التاريخ .

\* \* \*

#### قناة السويس لقناة ديلبس :

في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ توفي فرديناند ديلبس ، بعد أن منى بالقشل في  
مشروع قناة بنما ، إذ حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، لم يعف منها إلا بعد  
جهود عيفة .

لقد عز على مديري قناة السويس أن تنتهى حياة ديلبس على تلك  
الصورة الخجلة ، بينما هم يرفلون في خيرات القناة التي هي ثمار قريحته وجوده  
المضنية ، ولذلك رأوا تخليد اسمه بإطلاقه على قناة السويس فتصبح « قناة  
ديلبس » . .

فلما بلغ ذلك البابا إسماعيل أهاطة ، بادر بمعارضة تلك الفكرة الخبيثة  
وهاجما على صفحات « الأهالي » ، فكتب :

#### « أخبار سياسية أهلية لجريدة الأهالي

تلفراف آخر ساحة ، باريس :

لابد أن يكون قد وصلكم رئيس شركة قنال السويس بباريس ، لأجل المخاطبة  
مع الحكومة المصرية في تغيير اسم « قنال السويس » إلى اسم « قنال ديلبس »  
وهو العلامة الفرنسي الشهير الفاتح للقنال للشار إليه . وعندنا عظيم الأمل  
بأن ينال من حكومتكم كل تساهل في نوال هذه الأمنية ، قياساً على تساهلها في  
أمور كثيرة ذات أهمية ، ولا سيما أن فرنسا تمز مصر وأهلها ، وهي مهتمة على  
الدوام بشئوننا لتتمتع رعاياها الفرنسيون المقيمون بأراضيها بكل سعادة  
وإجلال وحسن حال وإقبال .

### ( الأهالى ) حقيقة أن الكمكة في يد اليتيم محبة !

قنال السويس صار فتحه بأمر خديو مصر ، وبأبناء مصر ، وبفقوس ومقاطف مصر ، ثم صار الاحتفال بفتحه بملايين من الجنيات المجموعة من دماء أبناء مصر ، بعد أن صار تخصيص قسم من أسهم القنال ببعض ذوات ورجال مصر في ذلك العهد ، وقسم آخر بالحكومة المصرية ..

أما القسم الأول فسلم من أهله بطرق وكيفيات نملها ولكن لا يزيد أن تعرض للذكر شيء منها في هذه المجالة ، وأما القسم الثانى فقد تجردت منه بالسككية الحكومة المصرية ، وليس ذلك فقط بل واستمرت تدفع ( لانتقبض ) بسبب هذا التجرد مئتين من آلاف الجنيات سنوياً لغاية السنة الفائرة بصفة خلو رجل ..

ثم ليس من يجهل ما جلب فتح هذا القنال على مصر وأهلها من الخراب والدمار ، بسبب حرمانهم من إيرادات لا يمكن تقديرها إلا بالملايين ، حينما كانت السواح والبضائع تأتى إلى الإسكندرية ، ومنها بطريق السكة الحديد المصرية إلى السويس ، ومنه إلى الهند . وبقى سواحل البحر الأحمر وغيره .

وليس من يجهل أن أعظم سبب ترتكن عليه دولة فرنسا في التداخل في شئون مصر الداخلية هو المحافظة على قنال السويس ، الذى تدعى أنها خسرت فيه رجالها ودماءها .

وكذا الدولة المحتلة ، فإنها تقول إنه طريق مستعمراتها وأملها كلها بجميات الهند وغيرها ، بحيث لم يبق لدى مصر في هذا المشروع المفيد الجليل إلا كونه أصبح سبباً للتداخل في أمورها الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الخسائر المادية والأدبية .

هذا أولاً ..



إسماعيل أباطه النائب

قد يكون من المفيد — قبل أن نتناول جهود إسماعيل أباطة في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية العمومية — أن تقدم لذلك بذكر نبذة من كل منها :

#### مجلس شورى القوانين

أنشئ مجلس شورى القوانين بموجب الأمر المالى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، ليحل هو والجمعية العمومية ومجالس المديريات محل مجلس النواب الذى كان قائماً قبل ذلك التاريخ ، والذى عقد آخر جلساته فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ . وكان مجلس شورى القوانين مجلساً استشارياً ، تعرض عليه الأمور الهامة كالميزانية ، ومشروعات القوانين والأوامر المالية المشتملة على اللوائح الإدارية العمومية وغيرها — بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار — لأخذ رأيه فيها ، دون أن يكون رأيه ملزماً للحكومة .

وكان يؤلف من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ، منهم أربعة عشر عضواً تعيينهم الحكومة ومن بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ولا تزول عضويتهم إلا بأمر حال ( مرسوم ) بعد قرار يصدره ثلثا أعضاء المجلس على الأقل . وكانت تلك المصوية أشبه بالوظيفة ، إذ كانت للأعضاء رواتب كبقاى موظفى الحكومة ، بواقع مائة جنيه سنوياً ، إذ أنهم كانوا فى الغالب إما من الموظفين العاملين أو السابقين . أما الأعضاء الدائمون ، الذين لم يكونوا من الموظفين العاملين أو السابقين ويكفون خارج القاهرة ، فيعطى العضو منهم ثلاثمائة جنيه فى السنة .



إسماعيل أباطة (باشا)



أما باقى الأعضاء فستة عشر عضوا ينتخبون، ومنهم يعين أحد الوكيلين، ومدة عضويتهم ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام، وليست لهم مرتبات ثابتة بل تصرف لهم مصاريف انتقال قدرها ثلاثمائة جنيه سنوياً ، وعدا الوكيل المعين منهم فيربط له راتب أسوة بالأعضاء الدائمين ، وعدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى مائة جنيه سنوياً ، وكان الستة عشر عضواً ينتخبون على النحو التالى :

عضو واحد عن القاهرة، وآخر عن الثفور كلها (الإسكندرية ودمياط ورشيد وبورسعيد والسويس والإسماعيلية والعريش) .

أما المديرية فيجتمع مندوبو كل مديرية ويختارون أعضاء لينوبوا عنها في مجلسها باعتبار عضوين لكل مركز ، وأعضاء كل مجلس من مجالس المديرية يجمعون لانتخاب عضو واحد ينوب عن المديرية في مجلس الشورى. ومن يسقط منهم في عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في نهاية الثلاث سنوات تسقط أيضاً عنه عضوية مجلس شورى القوانين، وينتخب مجلس المديرية بدلا عنه .

وكان يشترط للعضوية في مجلس الشورى إذا ناب العضو عن المديرية أن يكون من قبل عضوا في مجلس المديرية، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة وقاطنا في نفس المركز الذى ينوب عنه ، وأن يكون قد دفع للمديرية خمسة وعشرين جنيها ضرائب أطيان يملكها في ذلك المركز مدة السنتين السابقتين لانتخابه ، هذا إذا كان حاصلا على إحدى الشهادات المالية ، وخمسين جنيها إن لم تكن لديه شهادات .

أما عضو المجلس في المدينة فيجب أن يكون حائزا للشروط المذكورة، إلا أن الخمسة والعشرين أو الخمسين جنيها يجب أن تكون قد دفعت عن عوائد أملاك في نفس المدينة التى ينتخب فيها ، وأن يكون اسمه مدرجا في كشف

الرشعين للانتخاب عن خمس سنوات ماضية ، وألا يسكون من رجال الجيش ولا من موظفي الحكومة ( إلا إذا كان عمدة ) .

ومنذ إنشاء هذا المجلس حتى ٣٠ يونية عام ١٩٠٩ ، كان يجتمع في أوائل شهور فبراير وأبريل ويونية وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عدل موعد افتتاح دور انعقاده العادى إلى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويبقى انعقاده مستمرًا لنهاية آخر شهر مايو من السنة التالية .

وقد استمر هذا المجلس مدة ثلاثين سنة ، عقد فيها ٦٥٧ جلسة في ٣١ دور انعقاد عادى ، وسبع جلسات في اجتماعين غير عاديين ، في المدة من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى آخر مايو سنة ١٩١٣ ( آخر جلسة له ) حصل فيها تجديد انتخاب أعضائه أربع مرات ، أما من كان ينفصل منهم عن عضوية المجلس - بسبب سقوطه عند تجديد الانتخاب بالقرعة لمجالس المديرية في نهاية الثلاث سنوات أو لأسباب أخرى - فهؤلاء كان يتم انتخابهم في أثناء أدوار الانعقاد العادية . وكانت جلساته سرية لا يحضرها سوى أعضائه ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية .

أما الميزانية فكانت ترسل إليه في أول ديسمبر من كل سنة ، لتعرض عليه لإبداء آرائه ورغباته ، وتبلغ هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية الذى يجب عليه في حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الداعية لذلك ، دون أن يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها ..

وكان محظوراً على هذا المجلس المناقشة في المسائل السياسية أو الدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بقانون التصفية ، أو بمعاهدات دولية . وكان للحدود حق حل المجلس ، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديرية الأعضاء المندوبين المستجدين خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فاستمر عضويتهم في المجلس الجديد . وكان للوزراء حق الاشتراك

في مداولات المجلس، وعليهم أن يقدموا له كافة الإيضاحات التي يطلبها منهم، متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

وكانت آخر جلسة لهذا المجلس في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وقد قام مجلس شورى القوانين في مدة هيئاته المجلس بوضع معظم القوانين واللوائح وغيرها التي ظلت سارية في كافة وزارات الحكومة ومصالحها الحالية حتى عهد قريب ، بل ربما كان بعضها لا يزال معمولاً به حتى اليوم .

وتشكيل المجلس على هذا النحو قصد به وضعه تحت سيطرة الحكومة ، فإن قلة عدد أعضائه ، وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة للموجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضواً ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته وجعلها سرية . . كل هذه العوامل جعلت منه أداة في يد الحكومة . فهو في الظاهر هيئة شورية قيل إنها تنوب عن الأمة ، بينما هو في الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتاً ، ولا أن تعتمد الأمة عليها في توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها ..

#### الجمعية العمومية :

أنشئت الجمعية العمومية بموجب الأمر العالي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان عدد أعضائها يتراوح بين ٨٢ و ٨٤ ( حسب عدد الوزراء ) . وكانت تؤلف من الوزراء ومن رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين وللمنتخبين ، ومن أعضاء آخرين هدم ٤٦ ، منهم ١١ ينتخبون بواسطة المحافظات في المدن والنفور ، و ٣٥ ينتخبون بواسطة مندوبي المديرية . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال .

ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتمتد جلساتها مرة

على الأقل كل سنتين ، وللخديو الحق في عقدها وفضها وحلها ، وفي حالة حلها  
تجرى الانتخابات الجديدة في مدى ستة شهور ، وكانت جلساتها سرية ، ولا  
يجوز لها أن تتداول في أمر إلا إذا كان حاضراً منها ثلث أعضائها ، فإذا تساوت  
الأصوات فرأى الرئيس مرجح للفريق الذى يضم إليه .

وقد عقدت الجمعية ٦٤ جلسة في ١٦ دوراً في المدة ما بين ٢٨ يولييه سنة  
١٨٨٣ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائها أربع  
مرات . وكانت جلساتها لا يحضرها سوى أعضائها ، إلى أن صدر القانون رقم  
٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية ابتداء من جلسة ٩ فبراير سنة ١٩١٠ ،  
وهو تاريخ صدور لأئحة علنية الجلسات .

وكان لا يجوز ربط ضرائب جديدة ، أو رسوم على مقولات أو عقارات  
أو عوائد شخصية في مصر إلا بعد موافقتها .

وتستشار الجمعية لإبداء رأيها في المسائل وللشروعات التي تبحث بها إليها  
الحكومة ، كالسلف العمومية وإنشاء أو ردم الترغ ومسداى خط من خطوط  
السكك الحديدية مارا في جملة مديريات ، وعن فرز عموم أطيان القطر لتقدير  
درجات أموالها .

وكان للجمعية أن تبدي آراءها ورغباتها في سائر النواحي المالية أو الإدارية ،  
وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بهذه الآراء أو الرغبات أن تمنحظر الجمعية بالأسباب التي  
دعها لذلك ، دون أن يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز للمناقشة فيها .

وليس بين أعمال هذه الجمعية ما يستحق الذكر ، سوى رفضها بجلسته  
٧ أبريل سنة ١٩١٠ مشروع امتداد امتياز شركة قناة السويس لإجماع الآراء ،  
« ما عدا الوزراء ومرقس سميكة بك الذى رأى قبوله مع التعديل » ، وطلبها  
إنشاء مجلس نيابي لمصر .



## جهود إسماعيل أباطة النائب

لقد كان النجاح الذى أدركه إسماعيل أباطة فى حياته الصحفية خليقا أن يفتح له الباب على مصراعيه لخدمة بلاده فى المجلس النيابى الذى كان قائما وقتذاك ، وهو مجلس شورى القوانين . فتقدم للانتخاب فى يناير سنة ١٨٩٦ ففاز بالعضوية ، وكانت عضويته لهذا المجلس تبجح له الحق فى عضوية الجمعية العمومية .

وإذا نحن استعرضنا تاريخ حياة إسماعيل أباطة باشا كدائب ، لوجدنا تلك الحظبة من حياته أشرف الصفحات وأنبها فى تاريخ الحياة النيابية ، ولشهدنا سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح القوى المتواصل والجهود الجبارة ، ولرأينا أنه لم يكن من طراز النواب الذين يعتمدون فى بناء مجدهم على الخطب الرنانة ، ولكنه كان من طراز مختلف جد الاختلاف .

كان النائب الباحث المنقب الذى يدرس الموضوعات التى يتصدى للتحديث عنها أوفى دراسة . وقد تعترضه نقطة مبهمه فيسهر الليل كله ويقوم النهار كله حتى يصل إلى كنهها الصحيح . كذلك لم يكن أباطة باشا من النواب الذين يكتفون ببذل جهودهم فى المجالس النيابية تاركين نتائج هذه الجهود فى كفة القدر ، بل كان يتبع تلك الجهود بأخرى متواصلة خارج المجلس ، طارقا كل باب يرى فى طريقه مصلحة لوطنه .

وتحقيقا لآماله وتأييدا لمقترحاته كان يجمع النواب خارج المجلس فى داره ، أو يجتمع بهم فى أى مكان آخر - حسب الظروف - ليقدمهم بوجهة نظره ويفسر لهم ما لا يتسع المجال لتفسيره حتى يضمن تأييدهم . وكان وطيد العلاقة بالمغفور له الزعيم مصطفى كامل ، يتزاوران ويتبادلان الآراء ، وازدادت صلته وثوقا بالسيد

على يوسف صاحب « اللؤيد » ، وكان منزله منتدًى للأدباء والعطاء غيرهما ، أمثال حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وأحمد شوقي بك .

لذلك لم يكن أحمد شفيق باشا ، صاحب « الحوليات » ومؤلف « مذكراتى فى نصف قرن » مغاليا عندما قال : « لو كانت حياة مصر النيابية فى عهد أباطة باشا كالحياة النيابية فى أوروبا لكان أباطة باشا يحاكي جيوليتى Giolitti بإيطاليا أو كليمانصو بفرنسا ، فهم جميعاً أهل قدرة فى تدبير المناورات البرلمانية ومن الخطباء للقوهين وأهل صراع وكفاح » .

وقد يكون من الفين أن تختار من حياة أباطة باشا النيابية مواقف دون أخرى ، أو تثبت له بعض آرائه ونهمل البعض الآخر ، فكل مواقفه مشرفة وكل آرائه عملية مدعومة بالبراهين ، ولكننا سنذكر أكثر مواقفه تألقاً وأعظمها أثراً .



#### إيقاف الرأى العام على أعمال مجلس الشورى :

وأول ما يظالمنا من أعمال إسماعيل أباطة هو اهتمامه بنشر ملخص لما دار فى كل جلسة من جلسات مجلس الشورى ، إذ انتهز - كما قدمنا فى الحديث عن جريدة « الأهالى » - فرصة إصداره لتلك الجريدة وأخذ ينشر بها ملخصات للجلسات لإيقاف الرأى العام على ما يدور بالمجلس . وقد بدأ بذلك منذ الجلسة الأولى التى حضرها ، وكانت فى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .



#### الالة الأعضاء غير المقيدين :

وفى الجلسة الثانية يوم الخميس ٥ فبراير سنة ١٨٩٦ - طالب بإقالة الأعضاء الدائمين « ممن لا يستطيعون قولاً ولا حركة من عضوية المجلس واستبدالمهم

بسوام ممن يفيدون الحكومة والأهالى بأرائهم الصائبة وأفكارهم الناقية »

\* \* \*

#### الطالبة بتخفيض الضرائب .

وكان أول اقتراحاته بمجلس ١١ فبراير سنة ١٨٩٦ بمجلس شورى القوانين للطالبة بتخفيض الضرائب تخفيفا عن الأهالى ، وإشراك الجمعية العمومية فى تقدير درجات أموال الأطلان ؛ وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

\* \* \*

#### تعويض العجز عند فك الزمام :

وأعقب ذلك باقتراح آخر هو تعديل لقاعدة شاذة جرت عليها الحكومة وهى أنها كانت عند فك الزمام تعتبر الزيادة فى مساحة أرض يملكها شخص ماملكا للحكومة ، ومن ثم تقوم ببيعها لمن يشاء ، بينما يكون هناك عجز فى أرض شخص مجاور أو فى نفس الحوض .

وقد اقترح إسماعيل باشا أن تضاف الزيادة للأرض التى يظهر بها عجز مادامت مجاورة أو قريبة ، وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

\* \* \*

#### مقترحات أربعة

وفى جلسة الجمعية العمومية فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ تقدم بأربعة اقتراحات ، قدم لها بمقدمة نصها :

« معلوم أن الأمة المصرية متأخرة متأخراً فاضحاً فى معارفها العمومية ، منعطة انحطاطاً هائلاً فى ثروتها المالية بالنسبة لما وهبها البارى من خصوبة أرضها ومزايا جوها ونيلها ، عديمة الاهتمام بالاكتشافات والاختراعات الزراعية وبتحسيناتها المصرية ، قليلة العناية بالاحتياجات الصحية وبمتطلبات الحضارة والمدنية ،

ولما كانت هذه الأحوال أشبه بأعراض لمرض التأخر والانحطاط والاستعباد ،  
الذى ما من أمة إلا وأصيب به وكانت له معها أدوار وأزمان ، فلعلجة هذا  
للمرض وتلك الأعراض كما عالجهما غيرنا من الأمم السامية الآن أقترح على  
حضرات أعضاء الجمعية تقرير مخبرة الحكومة بما هو آت :

( ١ ) تعميم التعليم - ولو الابتدائى - بين سائر طبقات الأمة ، بإنشاء  
كتاتيب نظامية فى كافة البلدان والمزب الجسمية ، لتبديد غيوم الأمية وكشف  
ظلمات الجهالة اللتين هما علة كل للصاب وأم النوائب التى ألمت ولتى ستم بالبلاد ،  
ما دام الجبل نحيا وسائداً على مجموع الأمة بالحالة التى هو عليها الآن .

ولما كانت حكومتنا - كغيرها من الحكومات - لا يمكنها أن تقوم  
بهذه المهمة العظوى بمفردها ، بل لابد لها من معونة الأمة ومساعدتها ، وخصوصا  
فى مثل الظروف الحاضرة ، فالذى أقترحه على إخوانى هو أن يقرروا مساعدة  
أنفسهم وأمتهم على نوال هذه الأمنية ، بتقرير رسم كاف لإنفاذ هذه الغاية ،  
يمجرى تحصيله سنويا مدة أربع سنوات على الأقسل بواسطة عمال الحكومة ،  
ثم بعد مضى تلك للدة تبحث الجمعية فى يوم كهذا فيما إذا كانت لإرادات  
محلات التعليم كافية لها بدون مساعدات ، أخرى أو غير ذلك .

وإننى أترك للجمعية حق تقدير ذاك الرسم ، ونوع الشىء الذى يقرر عليه ،  
سواء كان على القدان أو على النفوس أو الأعتاب كأجرة الففر مثلا ، وللجمعية  
الرأى أيضا فى أن تجعل المبالغ التى تتحصل من ذاك الرسم تحت تصرف نظارة  
المعارف ، أو تحت تصرف مجلس فى كل مديرية بتشكل لهذه الغاية من المدير  
بصفة رئيس ومن أعضاء بعدد مرا كز المديرية ، ويكون من خصائص هذا  
المجلس تعيين مكان ونفقات كل ككتاب بمراعاة أهمية كل جهة ، وملاحظة  
إدارة التعليم وسير واستقامة المعلمين واتصافهم وتقدير مراتبهم .

أما وضع المنظمات العامة لتلك الكتائب ، وبيان ما يدرس فيها من العلوم أو الصنائع ، فالرجع فيه يكون لمجلس شورى القوانين ، لتوحيد تلك المنظمات وأنواع العلوم بكافة كتائب القطر .

وفي هذا المشروع من الفوائد العظمى :

أولاً : تفتيح وتنوير الأذهان ، وتحسين نشأة الأحداث الموكول لهم أمر مستقبل البلاد ، وإحياء عواطف السعى والجد والنشاط ، وتربية الملكات الشريفة في مجموع الأمة وفي أفرادها ، ليتسنى لها أن تهض من سقطتها وأن تلبوا في يوم من الأيام عرش السعادة والاستقلال .

وثانياً : تشغيل ألوف من الشباب أبناء البلاد — الذين تعلموا — في الدواوين ، أو تخرجوا في المكاتب والمدارس ثم خرجوا منها قبل تكميل التعليم ، وأصبحو بغير عمل علة في جسم الأمة وضربة على النظام العام ، حيث عززوا جيوش المتشردين والمتسولين والمزورين والنصابين المنشترين في العاصمة وفي سائر المدن والأقاليم .

نعم ، للحكومة أن تقول في هذه الحالة الأخيرة : إن الأمة التي تريد أن تتصرف بنفسها فيما تقرره عليها من الرسوم لتعميم التعليم بين أبنائها ، في وسعها أيضاً أن تقوم بهذه المهمة ، بواسطة جمعيات من أعضائها بدون احتياج لتوسط الحكومة ، كما هو الجاري في البلاد الأوروبية . . . لكن لا يخفى على الحكومة أن الأمم الناهضة لا تستغنى — في حالة نهضتها — عن مد يد المساعدة والمونة لها من الأجنبي فضلاً عن ولادة أمورها ، هذا فضلاً عما دلت عليه التجارب من أن الأمة لا تستطيع أن تقوم بعمل مفيد صالح ويكون له نصيب من النجاح إلا إذا كان للحكومة فيه يد وعمل ، فضلاً عن ذلك فإن ولادة الأمور لم يشهدوا للأمة لحد اليوم بأنها صارت كفؤاً لإصلاح أحوالها وقرير أمورها بنفسها . . . »

وقد رأى الأعضاء عرض ذلك الاقتراح على مجلس شورى القوانين ،  
وإذا رأى المجلس ربط رسوم جديدة فمندئذ يطلب من الحكومة عقد الجمعية  
العمومية للنظر في ذلك .

( ٢ ) التماس سعى الحكومة في إنشاء بنك لتسليف نقود لأهالى وأعيان  
القطر ، رهنًا على عقاراتهم بفوائد معتدلة ، لإقناضهم من مرض الأرباح الباهظة  
الذى كان من أعظم أسباب كل البلايا والمصائب التى آلت فى الماضى بالقطر  
المصرى ، والذى هو أشد علة يخشى منها فى المستقبل على البقية الباقية من  
ممتلكاتها ، ولا سيما أن ترك هذا المرض على حالته الحاضرة يحيط بلا شك كل  
سعى فى تنمية ثروة الأمة ، ويسقط كل اجتهاد فى تحسين حالتها المالية ، مما  
كانت مساعى واقتدار القائمين بأمر النظام والإصلاح .

ويشار كفى فى هذا القول كل من اختبر أحوال الأهالى، وعلم بأن القندين  
للتنويرين من أهل الأرياف يدفعون أرباحا على ديونهم من ١٨ إلى ٣٦ فى المائة  
سنويا ، أما عامة الأهالى فإنهم يدفعون على المائة أرباحا لنساية مائة وخمسين  
سنويا ، وبيان ذلك هو أن الفلاح يقترض قبل موسم حاصلاته بشهرين الجنيه  
الواحد على أن يؤديه من محصولاته جنيها و ٢٥ قرشاً ، فتكون أرباح المائة  
على هذا الحساب مائة وخمسين سنويا .

ولهذا فلا يبالغ من يقول إن ملايين الجنيهات المدينة بها أهالى هذه البلاد  
معظمها — إن لم تكن كلها — فوايد ديون سبق تسديد أصولها، وهذه حقيقة  
لا يجادل فيها مجال ولا تخفى على رجال الحكومة ، بدليل ما قرروا من منذ  
سنتين من تخصيص عشرة آلاف جنيه لتسليفها لأهالى بعض البلاد الفقيرة ،  
ومن مشترى تقاوى القطن بمقرتهم وصرفها للأهالى بأثمان مناسبة ومبسطة  
لعدة ألساط ، فاعتمدوا شكر الأمة ودعائها على هذه المساعدة ، وإن كانت  
زهيدة .

نعم ، يمكن أن يقال : إن البنك المقارى المصرى يفتى عن البنك المطلوب . . فرداً على ذلك نقول : إن البنك المقارى كان يفتى حقيقة لأنه أول مشروع استفاد منه أرباب الجد والحزم من أبناء البلاد ، وأول بنك حارب المرابين فى العاصمة والأقاليم ، ولكن ما اضطر إليه أخيراً بحكم التجارب من كثرة التدقيق والتشديد فى مستندات الملكية ، وأوله خلو المقارات من سائر المازعات ، وما استلزمته هذه التحريات من الزمن الطويل ، وما قضى به نظامه من عدم عمل سلفيات أقل من ثلثائة جنيه ، كل هذه الأمور كانت سبباً لحرمان كثير من الأهالى من فوائده ومزاياه ، وكانت مساعدة على رواج سوق المرابين بالربا الفاحش ، حتى سلبوا — ولا يزالون يسلبون — أملاك الأهالى ، تارة بطرق الفس والتزوير ، وأخرى بفداحة الأرباح فداحة لا تطاق كما سلف البيان .

والحكومة انخيار فى إنشاء ذاك البنك ، إما من ملايين الجنيهات المكنوزة فى خزائن صندوق الدين ، والجارى تسليفها للأجانب على قراطيس بثلاثة المائة سنوياً ، إذ الأمة المصرية أولى من غيرها بالانتفاع بأموالها ، ولا سيما وأن عقاراتها ليست بأقل اعتماداً من تلك القراطيس التى لا قيمة لها إلا بضاعة تلك المقارات ..

وإما من أموال شركة مالية كشركة البنك المقارى مثلاً أو غيرها ، تجمل لها فرعاً فى القطر المصرى وتمد لها الحكومة يد المساعدة فيما يلزم لها من المعلومات لإثبات ملكية المقار وخلوه من الحقوق الأخرى ، لإزالة الأسباب التى جعلت البنك المقارى غير واف بحاجة الأمة التى تطالب بها الآن .

ولما أخذت آراء الأعضاء ، تقرر — بالأغلبية — عدم الموافقة على هذا الاقتراح .

٣ - إقامة معارض زراعية سنوية بعواصم الأقاليم :

أولاً : لتوسيع نطاق للمعلومات والمعارف الزراعية ،

وثانياً : لتسهيل علم كل جهة بما تستكشفه الجهة الأخرى من أصناف التقاوى الجيدة ، أو التي تعطى محصولاً أكثر ، أو يكون ضررها للأرض أقل ، أو لا تستغرق من الزمن بالأرض ما يستغرقه بالأرض مثيلها ،

وثالثاً : لمعرفة ما يطرأ على الآلات الزراعية الاعتيادية من التحسينات المعصرية ، وما يستحدث من الماكينات البخارية وغير البخارية ؛

ورابعاً : لتوجيه المهتم وصرف الأفكار للاهتمام بأمر الزراعة والتفنن في تحسينها ، وبث روح التسابق والتنافس بين سائر طبقات الأمة ، التي هي مادة وجودها ونبوع ثروتها وحياتها .

وتكون تلك المعارض تابعة في نظاماتها لمرض الزراعة الأكبر الجارى إقامته سنوياً في العاصمة ، أما نفقاتها فن إيراد دخلها ، وبما يقرره لها في كل مديرية - إن اقتضى الحال - مجلس المديرية ، بمقتضى الحق المدنوح له في السادة الثانية من القانون النظامى المصرى .

واننى على اعتقاد تام بعدم الحاجة لبيان مزايا المعارض التى أقيمت في بلادنا وبالبلاد الأوروبوية ، حيث أن منافعها لا تخفى على كل مطلع خبير .

وقد اقترح العضو محمد بك نافع « أن نسأل الحكومة أن تساعد مادياً وأدبياً مشروعات للمعارض الزراعية التى تقام الآن صغيرة خفيفة غير وافية بالمقصود ، إذ ليس بالمسير على الحكومة أن تتبرع بجزء من المال لهذه الغاية ، وأن تمنح أرضاً واسعة داخل العاصمة أو في ضواحيها ، تسور وتمد لأن تكون معرضاً سنوياً للمزروعات على اختلافها ، وللمواشى والآلات الزراعية ، ليتقاطر المزارعون من كل صوب إلى هذا المعرض ويشتركوا فيه ، ويعملوا منه كل



ما يحتاجون إليه من صنف جيد أو ماشية أو آلات مستجدة نافعة ، فيقتنوها  
ويزيد إيرادم بواسطتها ، وذلك كما لا يخفى ذو فوائد لا تقدر .

ولما أخذت الآراء تقرر - بالأغلبية - للواقعة على رأى حضرة محمد  
بك نافع .

٤ - تشكيل مجالس بلدية بأسمات الأقاليم وعواصم المراكز وبكل بندر  
شهير ، مع تجاوز الحكومة عن إيرادات تلك المجالس ، لصرفها فى ردم بركها  
ومستقعاتها التى عجزت الحكومة عن تلافى أضرارها لحد الآن ، مع ما أصدرته  
فى شأنها من القرارات والمنشورات ، ولتصحين طرق وداخلية البنادر خدمة  
للصحة العمومية ، ولما تقتضيه حالة الحضارة الحاضرة والمدنية المصرية .

ويمكن للحكومة إنشاء تلك المجالس فى سائر القرى والعزب والكفور ،  
بدون أن تتكلف من عندها قرشاً واحداً . وذلك بتشكيل مجالس - أشبه  
بمجالس المشيخات القديمة - من صعدة البلد بصفة « رئيس » ومن المشايخ  
والصرف والمأذون وكم شخص من أكابر المزارعين بصفة « أعضاء » .  
وتكون تلك المجالس راجعة فى أعمالها ونظاماتها لمجلس المديرية الانتخابى ،  
أو لمجلس آخر يتشكل بها تحت رئاسة المدير لهذه الناية كلما اقتضى الحال . ثم  
إن لم تستقد الحكومة والبلاد من هذه المجالس فى السنة الأولى أو الثانية من  
تشكيلها ، فلا بد أن تستفيد فى السنين التالية لها ، كما هو الشأن فى كل جديد  
وجديد .

وقد رأى الأعضاء الاكتفاء بما سبق أن قام به مجلس شورى القوانين ،  
من مضاربة الحكومة بشأن إنشاء مجالس بلدية لبنادر سماها ، وأن الحكومة  
أجابت المجلس بعزمها على تميم هذه المجالس بالبنادر شيئاً فشيئاً .

ويجدر بنا هنا أن ننوه بأن إسماعيل أباطة ، سعى سعيًا حثيثاً فى النهوض

بمدينة الزقازيق حاضرة الإقليم الذى نشأ فيه وتقيم به أسرته ، وذلك بتزويدها بالمياه المذبة النقية وبالنور الكهربائى فى الوقت الذى لم تكن تتمتع بتلك الميزتين سوى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ، وفى الوقت الذى كان يمارض فيه الإنجليز فى مثل تلك المشروعات باعتبارها مشروعات كالية لا تتسع لها الميزانية .

ويضاف إلى هذا عنايته بالناحية الاجتماعية فى الأسرة الأباضية ، إذ اهتم بتكوين جمعية تربط بين أفرادها المديدين وتعمل على النهوض بالنواحي الاجتماعية والرياضية والأدبية، سميت «جمعية النشأة الأباضية» . وقد أصدرت تلك الجمعية مجلة ساهم فيها بأقلامهم عدد كبير من أعلام تلك الأسرة ، كالأستاذ عزيز أباطة والأستاذ فكرى أباطة وعشرات غيرهما .



#### دفاعه عن اللغة العربية :

وقد وجدت اللغة العربية فى شخص إسماعيل باشا أباطة أعظم ناصر وأكبر مطالب يجعلها لغة التدريس الأساسية بالمدارس المصرية ، فكان لا يترك فرصة إلا أثار فيها هذا الموضوع . وعلى الرغم من أن سمى زغلول ذكر بعض صعوبات تحول دون تنفيذ تلك الرغبة فى الحال ، فقد قرر أن يكون التعليم بالعربية تدريجياً .

وظل إسماعيل باشا يناصر التدريس باللغة العربية حتى فى التعليم العالى ، ولما قام وزير المعارف فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بمرس قانون على المجلس خاص بإصلاح برامج التدريس بمدرسة الحقوق ، اغتنم أباطة باشا هذه الفرصة وألقى خطاباً قيماً فى ضرورة الملول عن استعمال اللغة الإنجليزية بمدرسة الحقوق ، واستعمال اللغة العربية بدلا منها ، وما جاء بخطابه مايلى :

« نحن لسنا ضد اللغة الإنجليزية التي أوافق على أن يتعلمها ، ولكن لا تعلم بها علم الحقوق . لأن اللغة الإنجليزية لم توضع بها القوانين ، وليس بها مطولات ولا شروحات فقهية ؛ حتى أن المدرس الإنجليزي الذي يدرس القوانين باللغة الإنجليزية يرشد الطلبة إلى المؤلفات والشروح الموضوعة بالفرنسية » .

ثم يقول : « إن التدريس باللغة العربية يسهل تلقى العلوم ، كما هو واضح من إشارة ناظر المعارف إلى سهولة الشريعة الإسلامية على الطلبة ، فلم لا تدرس بها القوانين في مدرسة الحقوق ؟ ولنا أكبر الأمل في الحكومة الحاضرة . . . وخصوصاً ناظر المعارف - أن يهتم بجعل التعليم باللغة العربية ، ففي ذلك تسهيل على الطلبة وتكريم للغة البلاد » .

ويظل أباطلة باشا على هذه الوتيرة حتى تنزل الحكومة عند رأيه ، وتأخذ اللغة العربية بعد بضعة سنوات في الحلول نهائياً محل اللغة الإنجليزية ، وتصبح لغة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية وأغلب المدارس العليا .

\* \* \*

#### علنية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية :

كانت جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - في بادئ أمرها - سرية ، وكان محظوراً على الأعضاء أن يذكروا خارج المجلس ما كان يدور بين جدرانه ، كما أنها كانت مهمتهم أن يتأتمروا على الأمة و يترصوا بها الدوائر ، لا أن يقوموا على صوالحها !

وحالة كهذه - بطبيعة الحال - لم تكن لترضى أباطلة باشا ، لأنها لا تتفق وأبسط مميزات الحياة الثيائية ، بالآ ما بلغ قصورها . فظل يعمل على دفع هذه الوصمة عن المجلس ، ولذلك تقدم في جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ باقتراح

( ٨ - ٢ )

جمل جلساته علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر فيه للدور المقبل . ثم أجل الاقتراح مرة أخرى ، وأخيراً صدر قانون بملئية الجلسات في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ بعد أن ظلت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ .

وكان لهذه العلنية أثر كبير في إلهام الرأي العام بالمجلس ومداولاته ولفت أنظار الجمهور إليه ، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور .

وتحس الوزراء للاهتمام بالمسائل العامة ، فضلاً عن أنها شجعت النواب على المنافسة على استرضاء الرأي العام .

وقد تقدم إسماعيل أباطة برجاه للصحفيين ، نشرته جريدة الأهرام في مكان بارز من عددها الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٩ ، ناشدهم فيه أن يراعوا الحقائق في سرد الروايات ونقل المناقشات ، « حتى تكون صفحات جرائدكم — التي هي قطع متسلسلة من تاريخ مصر العام — مشتملة على حقائق في هذا الباب » .

وكانت أولى جلسات مجلس الشورى العلنية في أول يونيو سنة ١٩٠٩ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النقد البرلماني في صحافتنا العربية ، وتطور النقد أحياناً إلى عتاب الأعضاء إذا قصرُوا في أداء الواجب وتحقيق الرسالة ، وإلى مهاجمة الحكومة إذا أهدرت حقوق الأعضاء والمجلس .

وقد أتى إسماعيل أباطة في تلك الجلسة الكلمة التالية :

« دولة الرئيس ، أيها السادة ..

أهني نفسي وأهني حضراتكم بهذا اليوم السعيد ، الذي — على ما وصل إليهِ بحثي في كتب التاريخ — هو أول يوم عقده مجلس استشاري جلساته علنية في هذه الديار ..

ولا يخفى على حضراتكم ما فى علنية جلسات المجلس من الفوائد العظيمة ،  
التي أفلها إطلاع الأمة على أعمال المجلس ومناقشات حضرات أعضائه فى  
أوقاتها ..

فيلزمنا أن نتعهد باطننا وظاهراً ، وأن نكون بدأً واحدة ، وأن نشغل بما  
يمود على البلاد بالسعادة والرفاهية ، وأن لا نألو جهداً فى هذا السبيل ، فإن من  
جد وجد ..

ولا يثنى من عزمننا كون رأى للمجلس الآن استشارياً ، فإنه - بأتماده مع  
الحكومة فى المسائل الاقتصادية التي ترجع إلى الزراعة والصناعة والتربية  
والعقار - يقدم الأمة مادياً وأدبياً ويخدم البلاد خدمات جليلة ..

وأملى وطيد فى أن الحكومة تنفذ ما وعدت به بلسان رئيس مجلس نظارها ،  
لأن وعد الحر دين عليه .. ولعل حضراتكم تتذكرون ما قاله عطفه بمجلسه  
الجمعية العمومية فى ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ..

ونرحب بحضرات أرباب الصحف ، فإنهم بأقلامهم يمكنهم أن يفيدوا  
الأمة فائدة عظيمة : يتقفون عقولها ، ويرقون آدابها وأفكارها واتجاهها ،  
ويقومون المعوج من فاسد الأخلاق ، ويدلون الهيئة الحاكمة على مجال النقص  
لتتداركها .. فهم بهذا يؤدون لها خدمة عظمى يشكرون عليها .

وكذلك نرحب بمن تفضل بالحضور من الجمهور ..

ومن أطرف ما يروى فى هذا الصدد ، أن اثنين من أعضاء المجلس رأيا  
أباظة باشا مع بعض الصحفيين وهو يلقى لهم بيانات عن المجلس واتجاهه ،  
فلما هم على خرق كرامة المجلس .. فضحك منهما وقال لهما فى صراحة وحزم :  
« إننا نشرع للأمة ، والواجب أن تعرف الأمة كل شئ » عن حملنا . وأردف

قائلا وهو يشير إلى الصحفيين : « إننى صحنى بالمجلس ، وإننى مندوب هؤلاء » .

\* \* \*

#### تعديل قانون مجالس المديرية :

كانت فكرة تكوين مجالس المديرية فكرة إنجليزية تقدم بها الاحتلال ، لتصل هى ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية محل مجلس النواب .

ولم يكن لمجالس المديرية - منذ قامت عقب الاحتلال البريطانى - رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديرية ، وكان لها حق تقرير رسوم لمصالح المديرية ولكن بعد تصديق الحكومة .

وأهمية تلك المجالس أنه كان ينتخب من أعضائها أعضاء مجلس شورى القوانين .

وعندما أرادت الحكومة تعديل نظام تلك المجالس طالب إسماعيل باشا بأبالة بتوسيع اختصاصاتها ، وكانت له فى هذا الميدان جولات موفقة ، إذ وقف فى المجلس يجاهد حتى ظفر بإدخال تعديلات وإضافات كثيرة على القانون الجديد الذى صدر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ زاد عدد أعضاء كل مجلس مديرية ، كما خولت المجالس سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأتبان لا تزيد عن خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لإنفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم . الخ .

وبذلك تحققت أمنية طالبا نادى بها إسماعيل باشا ألا وهى نشر التعليم من غير طريق الحكومة .

وكان ذلك القانون عاملا على إنشاء عدة مدارس ابتدائية وفنية في مصر  
في المراكز بمختلف المديریات .

\* \* \*

## المطالبة بحق الأمة

### في الاشتراك في إدارة أمورها

بمجلس أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ اقترح إسماعيل أباطة باشا مخبر الحكومة  
لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامي ، يجعل جلسات  
المجلس علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لأول انعقاد  
الدور التالي. ولما عرض عليه بمجلس ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ وافق على تشكيل  
لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء المجلس لتتفر في مواد القانون النظامي وتبحث  
في كل ما تقتضيه الحالة تمديده منها ، على أن ترجىء رفع تقريرها إلى هيئة المجلس  
حتى يرد للمشروع الجاري تحضيره بمعرفة الحكومة عن مجالس المديریات ،  
فتأجل النظر فيه إلى شهر ديسمبر التالي .

وبمجلس ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ دارت مناقشة طويلة حول هذا  
الموضوع ، تشعبت فيها آراء الأعضاء إلى خمسة اتجاهات :

١ — الاتجاه الأول : إيجاد مجلس نيابي .

٢ — الاتجاه الثاني : توسيع اختصاصات مجلس شوري القوانين ، والجمعية  
المعمومية ، ومجالس المديریات .

٣ — الاتجاه الثالث : تأجيل طلب المجلس النيابي إلى حين انعقاد  
الجمعية المعمومية .

٤ — الاتجاه الرابع : الانتظار إلى أن تتم اللجنة المشكلة لتعديل القانون النظامي عنها فيه .

٥ — الاتجاه الخامس : تأجيل النظر في ذلك إلى الدور التالي .  
فوافق المجلس على تأجيل نظر ذلك كله إلى الانعقاد التالي .

ونظراً لأهمية المناقشات التي دارت في هذه الجلسة ، وما حوته من البيانات والإيضاحات القيمة بشرح رغبات الأعضاء ، يستطيع من شاء التوسع في البحث والدرس الرجوع إليها بمحضر مجلس شورى القوانين المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وبمجلسه أول-ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرر المجلس — باتفاق الآراء — ما هوأت :  
« أن يطلب من حكومة « الجفاب العالي » إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة ، في إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومي ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « وبركو »<sup>(١)</sup> الآستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعميدات والاتفاقيات ؛ وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامي » .

ثم قرر حل لجنة التسعة التي ألفتها بمجلسه ٢٥ من فبراير الماضي للنظر في تعديل القانون النظامي اكتفاء بالقرار السالف الذكر ، وتشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالنس للديريات .

---

(١) البركو : خربة جملت على أبواب الحرف والصناعات وخصمت لصداء الجزية المالية



وبمجلسه يوم الثلاثاء الموافق ٢ من فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب عطفو بطرس باشا غالى رئيس النظار على رغبتي الجمعية العمومية ومجلس الشورى الخاصتين بطلب إنشاء المجلس النيابي بما يأتي :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بمد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاصات مجالس المديریات »

وعلى أثر هذا التصريح قدم اثنان وثلاثون عضواً من أعضاء الجمعية العمومية اثنين وثلاثين اقتراحاً — بمجلسات الأربعاء والخميس والسبت للمتعة في ٣ و ٤ و ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ — بطلب مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية ، على الكيفية التي طلبها مجلس شورى القوانين ، وبالصيغة التي وضعها بمجلسه أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ السابق ذكرها ، كما تقدم اقترح من حضرة عبد الحميد همار بك بطلب فيه من هيئة الجمعية ألا تنظر في شيء حتى تجيبها الحكومة إلى ما طلبت من المشاركة ، سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة أو من قبل الأعضاء ، ولقي الاقتراح من الجمعية تأييداً كبيراً . ولكن الحكومة اكتفت بالإدلاء بالبيان التالي بالجمعية العمومية بمجلسه ٦ فبراير ١٩٠٩ ، إذ قال رئيس الوزراء :

« بمناسبة ماقررت الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين ، من جهة رغبته في إعداد قانون يمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة . .

أجيبكم بأن الحكومة قد نظرت في ذلك الطلب ، وهي تحبب المهيتين بأنها تريد أن تشارك الأمة معها في كل ما يتعلق بإدارة البلاد الداخلية ، وتسعى للوصول إلى هذه الغاية بالتدريج . ولقد برهنت على هذه الإرادة بأن بدأ النظار بالحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستشارته في لوائح التعليم

وقوانينه ، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور في مشروع توسيع اختصاص مجالس المديرية ، التي هي أساس الهيئات النيابية ، وتنضم أن تتوصل بالاتحاد مع أعضائه إلى حل مناسب لما يرغبون إدخاله من التحولات في المشروع .

هذا وإن من نية الحكومة الاستمرار على السير في هذا الطريق ، حتى تتوصل - بالتدريج - إلى تحقيق الاشتراك المطلوب .

ثم أثير الموضوع مراراً في الجلسات التالية ، دون إجابة أو تشريع واضح . وفي جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ قدم أباطة باشا مشروعاً للطلب الذي تقدمت به الجمعية العمومية ومجلس الشورى إلى الحكومة في هذا الشأن ، ونصه : « أن يطلب من حكومة الجنب العالي إعداد مشروع يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القفصلية ، والدين العمومي ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو » الأستانة ، ولا على ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقات ، مشفوعاً هذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق به النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الراهنة ، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضواً » وقد قرر بالإجماع تبليغ هذا الطلب للحكومة .

وفي جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ناقشت الجمعية العمومية هذا الموضوع وتقدمت بطلب إلى الحكومة ، هو في مجموعه نفس الطلب الذي قدمه أباطة

باشا بمجلس الشورى فيما عدا التحديد المقترح لعدد أعضاء المجلس .  
وظلت هذه الأمنية تتردد في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية  
حتى أدبجت الجمعية والمجلس في هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » ،  
صدر قانون بإنشائها في أول يوليو سنة ١٩١٣ وانفتحت في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤  
وانتهى دور انعقادها في يونية سنة ١٩١٤ .

\* \* \*

**وفقا بالقوانين ( حماية الاحداث واليتامي ) :**

في جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ نوقش مشروع قانون المعاشات للملكية  
( المدنية ) ، فاعترض إسماعيل أباطة على نص للمادة ٢٧ التى نصت على أنه  
لا يصرف للأولاد الذكور معاش بعد الثامنة عشرة ، واقترح أن يضاف إليها :  
« إلا من كان منهم مصاباً بعمالة تمنعه عن الكسب » .

وفىما يختص بالبنات كان للمشروع هو حرمان البنات من المعاش مقى  
أكملن العشرين أو كن متزوجات قبل هذه السن ، فاقترح مد للمعاش حتى  
تتزوج البنات ..

وقد وافق المجلس على ذلك .

\* \* \*

وفى جلسة ١١ أبريل سنة ١٩١٠ عرض مشروع لتعديل قانون إبادة دودة  
القطن ، نص فيه على تحديد سن الذكور المكلفين بالعمل فى إبادة الدودة من  
تسع سنوات إلى خمس وعشرين ، بالأجر الذى يقدره المدير لكل مركز من  
مراكز المديرية فى الجهات المصابة . وقد عارض إسماعيل باشا فى ذلك  
المشروع قائلاً :

« ليس من الرحمة ولا من المصلحة ، أن ننقل أطفالاً صغاراً من مراكزهم  
التي فيها آباؤهم وأمهاتهم ، إلى مراكز أخرى لا يجدون فيها من يعولهم ولا

من يقوم بمحاجاتهم الضرورية . ونحن نحرص على حفظ محصول القطن من أن يصيبه ضرر ، ولكن يجب علينا ألا ننسى في سبيل ذلك بمصلحة أخرى .  
وقال : « إن زراعة القطن أهم مصلحة في القطر المصرى ، ولكن لا يجب أن ننسى في سبيلها جهؤلاء الأطفال الصغار » .

وقد عدلت المادة ، ورفعت السن إلى ما فوق ١٣ سنة .

\*\*\*

#### حق سؤال الوزراء :

لم يكن سؤال الوزراء عن شئون الدولة معروفا في مجلس شورى القوانين ، وكان المجلس يعلم أنه يغير هذا الحق لاستطيع أن يؤدي واجبه على صورة مرضية ، فظل يطالب به وبمجاهد في الحصول عليه ، فلم يسم الحكومة إلا أن تنزل للمجلس عن هذا الحق ، وتلى خطابها الذى أقرت فيه ذلك بمجلسة المجلس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

ولكن أباطة باشا لاحظ أن هذا الخطاب لا يعطى الأعضاء حقاً دائماً ، إذ يجوز المدول عنه بكتاب يلميه ، ولذلك اقترح قبول هذا الخطاب مؤقتاً ، مع ضرورة سن تشريع يكفل ذلك الحق . وقد جرت بينه وبين رئيس الوزراء مناقشة جاء فيها :

عطوفة رئيس النظار : حق توجيه الأسئلة هو منحة من الحكومة للمجلس . .

أباطة باشا : إننا لا نقبل أن يقرر هذا الحق بمخطاب ، وإلا فإنه يلغى في المستقبل بمثله . ثم إننى أوجه نظر رئيس النظار إلى أن توجيه السؤال حق وليس منحة ، لأنه مقرر فى القانون النفاذى بالمادة ٢٨ منه ، فإن كنا نطلب الآن شيئاً فإنما نطلب قانوناً منظمًا لهذا الحق لا منشأ له .

ناظر الحقانية : إن رفض السؤال وتعديله من الحكومة متبع فى مجالس أوروبا النيابية .

أباظة باشا : أعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى من الحقوق ، وخذوا  
منا كل ما علينا من الواجبات ..

عطوفة رئيس الفطار : أنا لا أريد أن أجارى سعادة إسماعيل أباظة باشا  
في خطابه الطويل الذى ألقاه ليؤثر على السامعين ، إن سعادة أباظة باشا يروج  
لآرائه مهما كانت تلك الآراء ..

أباظة باشا : إننى أروج لآرائى لأنها هى الآراء الصالحة وهى الآراء التى  
تشهدون جميعاً بفضلها بمد إقرارها » .

ولكن الحكومة أسرت على موقفها . .

\* \* \*

#### الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى

اعتاد المتمدن البريطانى أن يتقدم كل عام إلى وزير الخارجية البريطانية  
بقرار شامل عن أحوال مصر من جميع النواحي ، ومنها الجمعية العمومية  
ومجلس شورى القوانين .

وكان ما يكتبه السير إلدون جورست عن مجلس شورى القوانين عام  
١٩٠٩ فيه نقد جازح لهذا المجلس .

فقد اتهم مجلس شورى القوانين بأنه يرجع القهقرى ، لأنه لم يعد يحسن القيام  
بصحيبه من الأعمال الإدارية كما كانت يحسنها من قبل ، وأنه — وهذا هو  
بيت القصيد — « أضاع وقتاً طويلاً فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية ، لم  
تأت بفائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر ، ولا أظهرت أدلة جديدة  
على استمداد الأمة للحكم الذاتى ، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما  
فى وجوه أفضل » .

كما اتهم المجلس بالبطء والتسوف فى نظر المسائل التى تعرض عليه .

وقد أثارَت هذه الاتهامات ثائرة أباطة باشا وزملائه . ولما أثار الباشا الموضوع بالمجلس أهم به بطبيعة الحال ، وتكونت لجنة من أباطة باشا وآخرين لمناقشة ما كتبه المدير جورست والرد عليه .

وكان الرد مسهبا ، فقد كل ما ذهب إليه جورست . وظاهر من عبارات الرد وما ورد به من أفكار أن أباطة باشا هو الذى قام بكتابته ؛ وتلى الرد بالمجلس ووافق الأعضاء عليه .

\* \* \*

### مناقشته لميزانية الدولة

كانت مناقشة أباطة باشا للميزانية مناقشة جريئة صريحة ، سجل بها لنفسه صحيفة مجد خالدة ، وكان فى خطابه القتل الأهل للنائب الحريص على أداء الأمانة التى فى عنقه أداء كاملا غير منقوص .

كان ذلك فى يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ ، إذ ألقى بمجلس شورى القوانين خطابه عن السياسة المالية للدولة ، وهو الخطاب الذى اعتبر فيما بعد مرجعا يعتمد به فى هذه الشئون ، كما أنه ترجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وتهافت عليه رجال الاقتصاد والمال من أجانِب ومصريين تهافتا عجيبا ، لأنه ألم فيه إلالمًا واسما ، وعرض تحت كل موضوع الميُوب الموجودة فى كل نظارة أو مصلحة ، معتمدا دائما على الإحصاءات والأرقام . ولقد وفق أبلغ توفيق عند كلامه عن احتياطي الدولة وإمساكه بتلابيب الحكومة متلبسة بالإلفاق منه على توافه الأمور .

وقد بدأ خطابه بمبارات لينة يجامل فيها الحكومة ويمجد للبعجم الذى سيُشنه عليها ، قال :

« إنا وإن كنا قد وقفنا في هذا اليوم لانتقاد بعض تصرفات الحكومة في إدارة الشؤون المالية ، إلا أن لنا وطيد الأمل وعظيم الرجاء في أن تقف وقفات متعددة في الأيام المستقبلية لإسداء حكومتنا الرشيدة جزيل الشكر - كما أسديناها في الأيام الماضية - كلما ساعدتنا الظروف على ذلك، وهذه محاضر جلسات مجلس شورى القوانين مملوءة بآيات الحمد وبعبارات الثناء المستطاب ..

يقال إننا ننقد الحكومة بقصد تقييدها أو التشهير بها ..

حاشا وكلا .. وألف مرة حاشا وكلا .. لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يمتدنون أن الإنسان في هذا الوجود يتشرف ويفتخر بوطنه وبحكومته ، قبل أن يتشرف ويفتخر بنفسه وبآبائه وأجداده ..

من ذا الذي يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟

من ذا الذي يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تمحط من قدرها وكرامتها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟

نحن إن انتقدنا حكومتنا ، فلا نتقدها إلا محبة فيها ، وغيره عليها ، ورغبة منا في إهلاك شأنها وطهارة سمعتها ..

ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالملاح للطعام : مر المذاق ولكنه لا يصلح إلا به ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغمين بدافع الواجب المفروض علينا وبداعي القيام بهذا الواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحسنت صنعا فلنا ، وإن أساءت فلينا ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة

صالحة ، وهي فكرة الإصلاح واستئناف ولاية الأمور العظام لأعمال وتصرفات نمتد أنهم لا يرضونها ، ويتمنون معرفتها ، ولو من أى مصدر كان ..

وعلى هذا فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، فيشفع لنا فيها إخلاصنا فى عملنا ، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..

هذا فضلا عن أن لرجال الحكومة وأعضاء المجلس خير كفيل بإزالة كل ما يخلت من سوء التفاهم ، وتمكين عرى الاتفاق والاتحاد وحسن الولاء فيما بينهم ، بحكمة وخبرة صاحب الدولة الأمير الجليل حسين كامل باشا رئيسنا الفخيم ..

ابتدأت بهذه المقدمة ليكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاعتماد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة - إن غابت أو حضرت - وهيئة مجلس شورى القوانين رغماً عن كل ما يحصل بينهم من الأقوال أثناء المناقشات والجدل ، فإن خدمة الأمم - وخصوصاً الناهضة كأمتنا المصرية - تحتاج إلى كثير من المصاعب والمجهودات ..

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل العواب والتوفيق والنجاح .. »

أما مناقشته للميزانية فقد قسمها إلى عدة نقاط ، هذه رؤوسها :

(أولاً) الإدارة المالية قبل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وهو المسمى بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، وفيه تمهدت فرنسا لإنجلترا بالألا تمرقل عمل إنجلترا فى مصر ، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى ولا بأية صورة أخرى ، وهذا مقابل التزام إنجلترا ألا تمرقل عمل فرنسا فى مراکش ..



وقد تعرض الباشا في تلك النقطة إلى هيمة صندوق الدين واستبداده بالأمور المالية ، وعدم مراعاته لمصلحة مصر ، واهتمامه بمصلحة الدائنين فقط . .  
( ثانياً ) الإدارة المالية بعد اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ . .

ذكر الباشا أن الحكومة أخذت في الصرف من الاحتياطي في وجوه غير ضرورية ، كما ندد باستبعاد اللجنة المالية التي كان أغلب أعضائها من الإنجليز ووقوفها ضد المشروعات الحيوية كتنشيط التعليم .

( ثالثاً ) تصرف الحكومة بخلاف أحكام بعض مواد القانون للمالى . .

وقد قرر الباشا أن الحكومة لا تتم بتنفيذ المادة ٨ من القانون المالى ، التي تجعل التصديق على الميزانية يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة ، وذكر أن مجلس الشورى أرسل الميزانية إلى وزارة المالية يوم ٢١ ديسمبر وصدر القرار باعتمادها في نفس اليوم ، فتم إدخال رغبات وآراء المجلس ؟ . .

( رابعاً ) تصرف الحكومة أحياناً تصرفاً ماساً بالقانون النظامي وبحقوق الجمعية العمومية . .

تناول الباشا عدداً من المشروعات التي قامت الحكومة بدرجة مبالغ لها دون أخذ رأى الجمعية العمومية ، ثم عدم مراعاة قاعدة عامة ثابتة في ذكر الإيرادات والصروفات ، وأن الزيادة في الصروفات تثقل كاهل الحكومة المصرية وتوقف كل تقدم فيها .

( خامساً ) عدم وجود نظام قانوني يكون أساساً لوضع مشروع الميزانية السنوية ، وبين ما يجب أن تشتمل عليه وكيف يدرج فيها ، وكيف تعدل الميزانية بالزيادة أو النقص أو الحذف أو النقل من باب أو بند لآخر .

( سادساً ) عدم وجود قاعدة لتحديد الأنواع التي تصرف من الصروفات الاعتيادية أو الخصوصية أو الاحتياطية .

(سابعاً) عدم وجود لجنة مالية في كل وزارة للنظر في ترتيب الأمور المهمة ، وتقديم الأم منها على المهم ، ومراقبة صرف ما يتقرر صرفه .

(ثامناً) اطراد زيادة المصروفات في بعض النواحي التي لا تهم الأمة المصرية ، كمصرف أربعائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، بينما كثير من البلاد محرومة من المدارس ومن المياه الصالحة للشرب .

(تاسعاً) التصرف في أموال الأمة بطريقة تخالف ما تقتضيه مصلحتها ، وتناقى ما وصلت إليه من التقدم والارتقاء .

وهنا عاد الباشا إلى الإشارة إلى المبلغ المقرر لبناء قشلاقات الجيش البريطاني ، فقال :

« مر الكلام فيما مضى على أنه يوجد في الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، ويعصرف النظر عما في هذا التصرف من الدلالة على أن القول بأن دولة بريطانيا العظمى إنما تسير بالمصريين في طريق يوصلهم إلى حكم أنفسهم بأنفسهم هو قول بعيد عن الصحة بعيد عن الحقيقة ، فإن الإنسان مهما بحث في هذا التصرف ومهما قلبه على كل وجه لا يجد فيه ما يدل على أنه حصل لمصلحة مصر أو لفائدة المصريين . .

بل بالعكس ، إن جيش الاحتلال - على قلة عدده - فإنه متبوء أم النقطة الحربية في مصر .

دولة الرئيس : سمادتكم تكلمتم عن هذه النقطة ضمن كلامكم عن المسألة المالية .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : استشهدت بهذه النقطة عند الكلام على عدم وجود نظام لتحضير الميزانية ووضعها ، أما الآن فإنني أستشهد بها على أن أموال الأمة تصرف في وجوه لا تقتضيها مصلحتها ، وعلى هذا فإنني أقول إنه ،

بصرف النظر عن الرمز الذى يشير إليه تقرير صرف مبلغ أربعمائة ألف جنيه لبناء تشكلات لجيش الاحتلال ، أرى أنه ليس فى الأمر ما يفيد أننا نسير فى طريق حكم أنفسنا بأنفسنا .

دولة الرئيس : هذا كلام لا لزوم له فى الموضوع !

سعادة إسماعيل أباطة باشا : الكلام لما يكون كثير لا بد وأن يأتى فيه شيء لا لزوم له !

ثم تناول الباشا شركة سكة حديد الواحات فقال :

« إن الشركة التى قامت بإنشاء هذه السكة كانت مرتبطة مع الحكومة باتفاقيات وتمهيدات إن هجرت عن القيام بها سقط حقها فيما لها بتلك الاتفاقيات من الحقوق والفوائد .

وقد ظهر عجزها فعلا عن الوفاء بتمهيداتها ، وعليه كان يلزم أن تؤول تلك السكة بجانب الحكومة بدون مقابل ، كما فهمناه من العقود التى نشرتها بعض الجرائد ولم تكذبها الحكومة ، جريا على عادتها فى تكذيب ما تنشره الجرائد من الأمور الهامة عندما لا يكون له من الحقيقة نصيب » .

ويختتم الباشا هذه النقطة بقوله : « سرنا ٢٨ عاما مسيرين غير مختارين ، وصرفنا ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات ، والدين هو الدين بل أكثر ، ودين الأمة فى ازدياد بطبيعة الحال ..

والمدارس هى المدارس بل أقل ، بالنظر لإلغاء مدارس السعى والألسن واللسان المصرى القديم وغيرها من المدارس التى كانت بالأقاليم ، ولغة البلاد كادت تصبح فى انزواء وانكماش ..

والصناعة البلدية فى تلاش وانقراض ، والفلاح الأمل هو الفلاح الأمل

ومجراته هو الخرافات القديمة ، والصنف الذى عليه مدار سداد ديونه وأمواله  
وهو القطن . مصاب الآن بآفات وعاهات لم يكن مصابا بها قبل سنة ١٨٨٢ . .  
(عاشراً) تصرف الحكومة بشأن شركة البواخر الخديوية التى باعها  
سنة ١٨٨٢ لشركة إنجليزية بشروط خاصة ، وإخلال الشركة بتلك الشروط .  
وقد أبدى بعض الأعضاء إعجاباً بما ذكره الباشا ، ولم يملك أعضاء المجلس  
سوى الاكتفاء بدرج ماقاله بأخلة باشا فى الحضر .

\* \* \*

#### موقفه لزاء قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين :

لما اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة الزعيم مصطفى كامل ، أخذت  
الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد .

وكان أول سلاح شهرته الحكومة لتحقيق هذه الناية هو تقييد حرية  
الصحافة ، وذلك بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر  
١٨٨١ بإبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد ، وكانت  
حجة الحكومة أن المجلس سبق أن طلب العمل به منذ سنوات .

وقد تصدى إسماعيل أباطة لهذا الاتجاه وقال فى المجلس :

« إن قانون سنة ١٨٨١ كان وضعه فى إبان ثورة فلا يصح تطبيقه الآن ،  
أما طلب المجلس منذ سنوات لإعادة العمل به بعد فوات وقت طويل على  
إيقاف تنفيذه فقد كان عندما كثرت المطاعن فى الأبيياء وعلى الأديان ، فضلاً  
عن الطعن على الأشخاص والأعراض »

ولكن الحكومة لم تكترث بالمعارضة ، وأصدرت قراراً فى ٢٥ مارس  
١٩٠٩ بإعادة العمل بهذا القانون . .

وفي جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ تقدم وزير الحقانية بمشروع قانون يحمل  
نظر المجمع والجنائيات الخاصة بالصنف من اختصاص محاكم الجنائيات ، على  
ألا تستأنف أحكامها .. فانبرى أباظة باشا يمارض هذا القانون معارضة  
عنيفة :

« إن الحكومة تبعث من القبور قوانين وضعت منذ ثلاثين سنة إبان  
ثورة وحرب ، وتقول في سنة ١٩١٠ : إنني أريد إحياءها وتطبيقها على  
الصحافة .. مع أن قانون العقوبات العام كفيلا بالحاجة .. »  
ثم أخذ يستشهد بمواد قانون العقوبات ، واستطرد قائلا :

« لا تستشهدوا بفرنسا ففي فرنسا ضمانات كثيرة ، لا أعنى بها الخلفين ،  
ولمّا أعنى ضمانا آخر أهم وأقوى ، هو الرأي العام الذي يحكم البلاد ويراقب  
الحكومة حتى في قضائها .. إنني مستعد أن أوافق على هذا القانون إذا كنتم  
ستلغون قانون المطبوعات .. وأغتنم هذه الفرصة فأكرر ما جف لساني بترديده ،  
وهو أن قانون المطبوعات لم يمد صالحا للوقت الذي نعيش فيه ، ويتعين إلغاؤه .  
إن قانون الصحافة قانون استثنائي لا حاجة إليه » .

وعلى الرغم من معارضة المجلس في إصدار هذا القانون ، فقد قامت  
الحكومة بإصداره في ١٦ يولية سنة ١٩١٠ ..

\*\*\*

## رفض مشروع

### مد امتياز شركة قناة السويس

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأي العام مسألة كبرى ، تتعلق بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونعني بها مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ..

وغوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر پول هارفي أخذ يفكر - بهواه - في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاماً ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح التي سوف تدخل خزان الشركة في السنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ..

وقد غلل للمشروع في طي الخفاء زهاء سنة ، وكان في عزم الوزارة القائمة بالحكم يومئذ - وهي وزارة بطرس غالي باشا - إنفاذه بسرعة ، حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الوطنية ، ولكن المفطور له محمد بك فريد تمكن من الحصول على نسخة من المشروع في أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر بنشرها في جريدة « اللواء » ، ثم قسى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الغبن الذي يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك في سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة للصيرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ..

وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد - بحسب عقد الامتياز - بتسع وتسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

فاتفق المستشار المالي والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التي كانت باقية ، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ، فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ..

وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضاً من صافي أرباحها ، جزءاً من المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لنهاية سنة ١٩٣٠ ، ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ، ٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ، ١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ، ١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافي أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ، أى في فترة الامتياز الجديدة ( بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر طبقاً لعقد الامتياز الأصلي ) !

فالمشروع هو عبارة عن تقديم مالية لمصر ، لقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ .

أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصه من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه !

قال الفقيه في ختام أول مقالة له عن هذا المشروع :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر

يتوق لأن يراها ملكاً لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتداخل في أمورنا ، خصوصاً وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم ، وهى تبلغ ثلث المجموع ؟ ..

إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تمود على إنجلترا ، إذ تصبح صاحبة القول فى القناة لمدة مائة سنة ، تبتدى من الآن ، وتنتفع بفائدة سهومها ، طول هذه المدة ، مقابل ماتأخذها الخزينة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير ، لو انتظرت هذه السنين الباقية ..

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن لاتسأهل فيها ، تسأهلها فى مشترى سكة حديد الواحات الغربية إنقاذاً لشركة إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد فى الدفاع عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذى سيمقد فى ١٥ نوفمبر المقبل ، أن لايففل سؤال الحكومة عنها ، حتى لاتنضح مصالح القطر المالية والسياسية ، خدمة للحكومة الإنجليزية : فحسبنا ماقات ! »

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل البت فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه لإزاء هذه المسألة ، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة فى مشروع مد امتياز القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجانب العالى ، ورياسة مجلس النواب ، ورياسة الجمعية العمومية »



ولقد كان نداء الفقييد صعبة الخطر ، التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحاتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت - تحت ضغط رأى العام - أن تقررت قبل البت فيه ..

وجاء للمشروع وما لابس من الأسرار ، حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بال دستور ، إذ لو كان في البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة في إبرامه ، دون مصادقة نواب الأمة . فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الأمة ، وينفذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية على أن الحكومة التي كانت قائمة إنما تعمل دائماً على ما يرضى النولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المصرية حساباً ، أو تقدر لمصالحها أو لمراقبتها قدرأ .

### صوت الشعر

حركت مسألة القناة روح الشعر في نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم ، فنظم قصيدة من بليغ شعره القوى ، وصف فيها الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد ، وأيد الحركة الوطنية في مطالبتها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال في مطلعها :

لقد فصل الدجى<sup>(١)</sup> ، فتى تنام ؟ أم ذاد نومك ، أم هيام ؟ ..  
وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والاقسام ، قال :  
أرى شعباً بمدرجة العواذى تمخض عظمه داء عظام ..<sup>(٢)</sup>

---

(١) الدجى : غلام الليل .

(٢) المدرجة : الطريق ، والعواذى : النواذب ، وتمخض العظم : إذا أخرج منه .

وقال :

هلاك الفرد منشؤه تواني وموت الشعب منشؤه انقسام  
ولنا قد وئينا وانقسمنا فلا سمى هناك ولا وثام  
فساء مقامنا في أرض مصر وطلب لنغيرنا فيها المقام  
فلا عجب إذا ملكت علينا مذاهبنا وأكثرنا نياما

ونادى بالدستور ، وندد بمشروع مد امتياز القناة ، قال :

وليس العلم بمسكننا وحيداً وإذا لم ينصر العلم اعتزام  
وإن لم يدرك « الدستور » مصرأ فالحياة أبداً قوام  
حسونا ورد ماء النيل عذبا<sup>(١)</sup> وقالوا إنه موت زؤام  
وما الموت الزؤام إذا عقلنا سوى « الشركات » حل لها الحرم  
لقد سمعت بفعلتنا فراحت بثروتنا ، وأولها « الترام » ا  
فيا ويل « القناة » إذا احتواها بنو « التاميز » وانحسر اللثام  
لقد بقيت من الدنيا حطاما بأيدينا ، وقد عز الحطام ..  
وقد كنا جعلناها زماما فوالحق إذا قطع الزمام  
فيا « قصر الدبارة » لست أدري أحرب في جرابك أم سلام ؟  
أجيبنا : هبل يراد بنا وراء فنفضي ، أم يراد بنا أمام ؟  
ولا « حزب اليمن » إليك عنا لقد طاشت نبالك والسهام  
وبا « حزب الشمال » عليك منا ومن أبناء نجدتك السلام<sup>(٢)</sup>

(١) يشير إلى احتكار شركة المياه يومئذ لامتياز توريد المياه وتحكمها في المصريين .

(٢) يريد بحزب اليمن المؤيدين للحكومة ، وبحزب الشمال المعارضين لها ، وأبناء البجدة هم الذين يناصرون الأمة ويشهدون أزرها .

### تقرير عرض المشروع على الجمعية العمومية:

وكان لتلك المبيعات أثرها ، إذ اضطرت الحكومة — تحت ضغط الرأي العام — إلى دعوة « الجمعية العمومية » للانعقاد ، لإحالة مشروع الاتفاق عليها قبل البت فيه .

ويظهر جهد أباطة باشا في هذا الاتجاه مما ذكره أحمد شفيق باشا في « مذكراته » إذ يقول .

« اجتمعت بأباطة باشا فأخبرني أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، فإن أمكن إقناع « جورست » بذلك كان بها ، وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .. »

ثم أضاف أن أباطة باشا قال : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماما ، ولهذا ذهب إلى جورست ليقام معه » .

فكان ذلك انتصاراً كبيراً للشعب المصرى ، ونشرت الحكومة مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالى التى تمضيه ..

وقال وزير خارجية إنجلترا إن حكومته لا تضغط على مصر فى هذا الشأن ، بل تركها لتبدى رأيها بمطلق حريتها .

وجاء كبار رجال الشركة إلى مصر ، للمفاوضة فى هذا الأمر وترقب النتيجة .

وبذلك أصبحت المسألة فى يد الشعب وفى عنق نوابه ، يقررون فيها ما يرونه صالحا لبلادهم فى الحاضر والمستقبل .

### طلعت حرب ومشروع مد امتياز القناة :

ولما كانت مسألة القناة يومئذ تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين

من أبناء مصر ، وكانت المكتبة العربية خالية من كتاب عربى يجمع تاريخها ، ويفصل الأدوار التى لعبتها يد السياسة فيها ، وحالتها يومئذ ، فقد انبرى المفسر له طلعت حرب ليسد تلك الثغرة ، فأصدر أول كتاب عربى جمع فيه كل ما بهم الأمة معرفته ، موضحا كيف أنشئت القناة ، وما كلفتها من النفقات ، وكيف استأثرت بفوائدها كل دول العالم عدا مصر ، مبينا دخل الشركة منها وحالتها المالية حتى سنة ١٩٠٩ ، ثم بحث فى اقتراح مد الامتياز ، وهل هو فى صالح الشركة فقط أم فى صالح الفريقين ( الشركة والحكومة المصرية ) ، وفى هذه الحالة هل الشروط المعروضة حسبا نشرت - أرجح لمصر أم ضارة بها ، وإذا كانت ضارة فأى الشروط أرجح ..

وصدر ذلك الكتاب بعنوان « قناة السويس » فى أوائل فبراير سنة ١٩١٠ وهو يتكون من نحو ١٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وبفضله أصبح لدى نواب الجمعية مرجع مفصل عن هذا الموضوع .

#### **تعديد يوم لعرش المشروع**

ثم سكنت الحكومة عن تعديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع .. ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلا يسيرا ، وصدر أمر خديوى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتعديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية .

#### **انعقاد الجمعية العمومية**

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها ( ٩ فبراير ١٩١٠ ) ، برئاسة الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثانى بالخطبة الآتية :

« أيها السادة

نهديكم تحياتنا ، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم فى هذا اليوم .

دعونا كم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس ،  
فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد  
الخطابات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علمتم  
أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي  
سبق تبليغها لحضراتكم ، فالنرض إذا من اجتماعكم ، إنما هو للبحث فيما إذا  
كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح  
في هذه المدة ، بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفي مقابل إعطاء الشركة  
نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للخرينة المصرية مبالغ موزعة على  
السنتين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بعد  
البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم  
يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي  
تناهها مصر موجهة لتمام الرضا ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة .

ولا يخفأكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون  
بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة  
إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ،  
قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار  
حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات  
والإيضاحات ، ونحن واقفون أن كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التي يتحملها  
أمام بلاده عند نظره هذا للشروع للمهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه  
خير البلاد .

ثم تليت للذكرة المقدمة إلى الجمعية العمومية ، من مجلس النظار عن  
مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس ، وهذا نصها :

« طلبت شركة قناة السويس من الحكومة امتيازها .  
وبعد المحادثات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق الرفق  
بهذه المذكرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم  
الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحضره الخديوية الفخيمة ، فقرر بإجماع  
الأراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالى ، ولكنه يرى إمكان قبوله إذا  
أدخلت عليه التعديلات الآتية :

أولاً : إلغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك ، المنوطة للشركة بمقتضى المادة  
الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد ، وبعبارة أخرى جعل قسمة الأرباح من  
سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بالنصف الكاملة بدون خصم شيء مما تمتاز  
به الشركة .

ثانياً : حفظ الحق للحكومة في نصف الأرباح لا يكون من أول يناير  
سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً : حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة  
٢٠٠٩ - الذى هو تاريخ نهاية الامتياز - معاشات مستخدمى الشركة  
ومرتبات تقاعدهم وإعاناتهم .

وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسمين ألف جنيه  
للحكومة - حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق - هو تكفل الحكومة  
بصرف معاشات التقاعد ، فمجلس النظار يميل إلى التجاوز عن مبلغ التسمين  
ألف جنيه للذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضاً - إلى هذه المناسبة - لتسوية المسألة المختصة  
بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستخلف من البحر فى بور سعيد ، بسبب

الأعمال التي ستجريها على نفقتها ، وهو لا يوافق على استئثار الشركة بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضى إلى مصلحة الأملاك المشتركة .

الإمضاء

في ٢٨ يناير سنة ١٩١٠

رئيس مجلس النظار »

ثم تلى المشروع ، وهذا نصه :

#### » المادة الأولى

امتياز شركة قناة السويس ( الذى كان ميعاد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مسدته ) قد صار امتداده إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ .

#### المادة الثانية

تكون قسمة صافي الإيراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين في المائة للحكومة المصرية وخمسين في المائة للشركة ، في المدة التي تبتدى من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وذلك بمراعاة الشروط الآتية :  
أولاً : إذا نقص صافي الإيراد أو الأرباح السنوية في سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة ما يبقى بعد هذا المبلغ .

ثانياً : إذا حدث في إحدى السنين أن كان صافي الإيراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد الصافي أو الأرباح حقاً للشركة . ومقاسمة الحكومة للمصرية للشركة في الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظام الشركة .

### المادة الثالثة

في مقابل امتداد أجل الامتياز ، تتمتع الشركة بأن تدفع إلى الحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصري ( ١٠٣٦٩٤ر٠٠٠ فرنك ) على أربعة أقساط متساوية القيمة ، في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

### المادة الرابعة

وزيادة على ذلك تتمتع الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صافي الإيراد أو الأرباح على النسبة الآتية :

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ » » » ١٩٣١ » » ١٩٤٠

٨ » » » ١٩٤١ » » ١٩٥٠

١٠ » » » ١٩٥١ » » ١٩٦٠

١٢ » » » ١٩٦١ » » ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة من الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أى تمييز ، ويكون دفعها إليها في ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدنية المتفعة لقاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالخمسة عشر في المائة التي كانت من حقوق الحكومة — بمقتضى المادة الثانية عشرة من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — فلا تكون ملزمة بشيء مما تحصله شركة القنال من المنصوص عليه في المادة الثالثة الآتية الذكر وفي هذه المادة .

### المادة الخامسة

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ — لأجل تقدير حصة



الحكومة في الأرباح ، على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق — لا يدخل في هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التي تمقد سنة ١٩١٠ ، لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القتال والموائى الموصلة إليه ، التي يشرع فيها ابتداء من سنة ١٩١١ . ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية ، عن كامل مدة هذه القروض .

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ، ما لم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة في الفقرة السالفة الذكر ، ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك .

#### المادة السادسة

حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القتال إلى الحكومة طبقاً للشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

#### المادة السابعة

تمتد ، الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس إدارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ ، نظراً لأهمية حصة الحكومة في أرباح القتال . وعلى ذلك قد تقرر من الآن بأن يكون للحكومة — بناء على طلبها — ثلاثة أعضاء على الأكثر ، تنقيضهم ، ويقدمهم مجلس الإدارة ، وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة .

#### المادة الثامنة

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة — بعد انتهاء مدة الامتياز — بدفع الإعانات والمعاشات ومرتبات التقاعد التي يقتضيها تنفيذ الواجبات للخدمة الآن

الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال ؛ وقد سلت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح .

#### المادة التاسعة

تتعهد الشركة بأن تجرى في المستقبل - على نفقاتها - أعمال الحفظ والصيانة والتحسينات ، التي تراها لازمة لجعل مداخل القنال من جهة السويس في حالة مرضية . وتقبل أيضاً بأن تتكفل بنفقات أعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في ميناء السويس لتعميق الممر الموصل للقنال ، بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠.٠٠٠ جنيه مصري ( ٢.٣٣٣.٠٧٠ فرنكا ) .

#### للادة العاشرة

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التي أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة ، تعتبر نصوبها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته - سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحاً أو ضمناً - كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده في الاتفاق الحالي .

#### المادة الحادية عشرة

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ، ولا يكون نافذ المفعول ، إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة .

#### لجنة لدرس المشروع :

وقد انتخبت الجمعية بجملة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا ، إسماعيل أبازة باشا ، حسن مذكور باشا ، إبراهيم مراد باشا ، أحمد يحيى باشا ، على شعراوي باشا ، محمود بك عبد التفار ، حسن بك بكري ، فتح الله بك بركات ، عبد اللطيف الصوفاني بك ، جاد بك مصطفى ، سعد بك مكرم ،

دياب أفندي محمد سليم ، أمين بك العارف ، إسماعيل أفندي كريم .

ولما كان الأمر العالى الصادر بمقد الجمعية لم يرد فيه - ولا في خطبة الخديوت - أن قرار الجمعية سيكون قطعياً ، فقد طلب أباطة باشا من رئيس الوزراء في نفس الجلسة التصريح برأى الحكومة في هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشارياً .

وللتاريخ ، نورد فيما يلي للنقطة التي جرت في هذا الصدد - نقلاً عن محضر الجلسة - وكيف حاول بطرس باشا أن يهرب من أية إجابة صريحة :

« سعادة إسماعيل أباطة باشا : سمعنا عن بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا في بعض الجرائد أن رأى الجمعية في مشروع الاتفاقية قطعى ، لكن لأن لم نسمع - بصفة رسمية - شيئاً من ذلك ، فتريد قبل أن ننصرف من هذا المكان أن نعرف من الحكومة : هل رأى الجمعية في ذلك قطعى كما سمعنا أو أنه شورى كالتقانون النظامى ؟

عطوفة رئيس مجلس النظار : هذا سؤال لا محل له الآن ، بعد نطق الحضرة التضمية الخديوية الذى افتتح به جنابه الجمعية ، وليس بعد هذا النطق السامى كلام آخر . .

سعادة أباطة باشا : جاء في النطق السامى أن . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : لا جواب بعد الذى قلته . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : أتعجبون علينا في الكلام ؟ . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى : كلام سمو الأمير يكون في الغالب رمزاً أكثر منه صراحة ، ولذلك أردنا أن نسبين شيئاً أكثر من ذلك ، لنعلم الجمعية مقدار حكمها ، حتى يقدر الإنسان أن يعرف هل حكمه في نظر الحكومة محترم أم لا ؟ . .

وأظن أن هذا السؤال لا يصح أن يحاج عليه بمثل هذه الإجابة ، وإننى أطلب لإثبات ذلك فى معضد الجللة . .  
دولة الرئيس : كله ثابت . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : نحن سمعنا من جملة مصادر موثوق بها ، وخصوصاً الحديث مع مكاتب « الريفورم » . .

دولة الرئيس : كلامى مع ذلك للكاتب هو بصفى الشخصية ، ولم يكن بصفى رئيساً للجمعية العمومية . وإننى مستعد لأن أقوله وأبينه فى كل وقت ، وسعادتك سألت عطوفة رئيس النظار وهو قد أجابك . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : الجواب لم أفهم منه إن كان رأى الجمعية قطعياً أو شورياً ، لأنه أحال على النطق الخديوى ، وهذا النطق العالى يشير أيضاً إلى أن الإيضاحات التى تلزم يعطىها لنا حضرات النظار، لذلك سألت هذا السؤال . .  
عطوفة رئيس مجلس النظار : الإيضاحات التى تعطىهاى مما يتعلق بالمشروع لا عن سؤال مثل هذا ، لأن الحكومة ليس لها أن تبدى شيئاً زائداً عن نطق الجنب العالى الخديوى . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : أنا لا أطلب زيادة ، وإنما أطلب بياناً . .  
عطوفة رئيس مجلس النظار: هل تريد أن نناقش فى نطق الجنب الخديوى ؟  
سعادة إسماعيل أباطة باشا : نناقش فى فهمه . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : الحكومة تقول إنها لا تزيد على النطق الخديوى . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : للسئولية هى بقدر السلطة، فأرجو دولة الرئيس أن يأمر بأخذ رأى عن طلب الإيضاح من الحكومة .

عطوفة رئيس مجلس النظار : النطق الخديوي فية الكفاية، وهذا الجواب أقوله لكل أعضاء الجمعية . .

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش : إننا انتهينا من هذه المسألة بتشكيل اللجنة ، فهي تبحث في ذلك وتقدم تقريرها بما تراه . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : السبب هو أن هذه المسألة استثنائية .

دولة الرئيس : كل هذا مفهوم . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : قولي له في نفس المبنى ، ووجوده في محضر الجلسة الذي هو قطعة من التاريخ هو الذي أريده .

فالمسألة استثنائية ، ولا يوجد في القانون النظامي ما يدل على أن رأى الجمعية فيها قطعي ، فأردنا الاستعلام عن قيمة رأينا . . فسكوت الحكومة على هذا السؤال غير حسن ، ويجعلنا غير عارفين بقيمة رأينا . .

دولة الرئيس : قد أجابت الحكومة عن هذا السؤال ، فهل لأحد كلام آخر ؟

سعادة مصطفى باشا خليل : الجمعية العمومية تشكر الحكومة على عرض هذا المشروع الهام عليها ، وهامى اللجنة قد تشكلت فهي تفحصه وتقرر ما تراه .

ثم إن حضرة صاحب الدولة الأمير الرئيس أعلن انتهاء الجلسة .

وظلت المسألة محوطها الإبهام والنموض . .

• • •

#### قتل بطرس غالى باشا

وفي ٢٠ فبراير أطلق إبراهيم الورداني الرصاص على بطرس غالى باشا فأصابه إصابات أودت بحياته ، وعند التحقيق معه وبما كنهه قرر أن سعى بطرس باشا في مد امتياز قناة السويس كان من أهم الدوافع لقيامه باغتياله .

### اجتماعات بمنزل أباطة باشا

ونظراً لأهمية الطلب الذى تقدم به أباطة باشا ، ألا وهو مدى تأثير رأى الجمعية العمومية على المشروع ، فقد أيدت الأمة بأسرها هذا الطلب .

وأخذ أباطة باشا يعقد الاجتماعات فى منزله ، حيث يجتمع أعضاء الجمعية والصنفون وغيرهم للتمهيد لمعارضة المشروع .

### موقف وزارة محمد سعيد باشا

وتسرب النبا إلى الحكومة ، فرصدت حول بيته عدداً من رجال الشرطة لمنع الدخول إليه .

ولكن الباشا كان أوسع حيلة من الحكومة ، فأعلن عن الاحتفال بمقد تروان إحدى كريماته وأقام الزينات والأنوار ، ولم تجد الحكومة مجالاً للتدخل . وهكذا أقبل الناس من كل حطب وصوب إلى بيت الباشا لتقديم التهاني رغم أنف الحكومة ، بينما السكل يأتى ليتحدث ويناقش مشروع الحكومة .

### استقالة الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس الشورى والجمعية العمومية

كان من أثر تعريض إسماعيل باشا بالحديث الذى قام به الأمير حسين كامل « لجريدة الريفورم » يؤيد فيه المشروع ، أن تخرج موقف الأمير ، يضاف إلى ذلك تمسك بعض الأعضاء لرأى أباطة باشا ، مما أثار الأمير حسين كامل رئيس المجلس وجمعه يستقيل من رئاسة المجلس والجمعية ، قائلاً لبعض أخصائه : « أنا لا أتحمل رئاسة مجلس أو جمعية يحركها إسماعيل أباطة » . وقيل إنه كان يقول دائماً : « ليس بمجلس الشورى غير عضو ونصف » ، يريد بالعضو إسماعيل أباطة ونصف العضو عبد اللطيف الصوفانى .

### تقرير لجنة مشروع اللقاة

عقدت اللجنة التى أشرنا إليها عدة اجتماعات درست خلالها المشروع دراسة

مستفيضة وتناولته من جميع نواحيه ، ولما آتمت مهمتها وضمت تقريراً مطولاً .  
ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢١ مارس سنة ١٩١٠ استمع الأعضاء  
إلى ذلك التقرير الذى تلى فى تلك الجلسة . ولأهميته التاريخية نشر فيما يلى  
خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة فى مستهل التقرير إلى أنها فهمت — لأول وهلة — أن  
الحكومة هى التى عرضت المشروع على الشركة ، لأن رأى النهاية جعل  
للجمعية العمومية لمساهى الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هى المعارضة ،  
وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل فى قبول الجمعية العمومية للمساهمين  
الاتفاق المروض ، فقد قال المستشار المالى بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين ،  
كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة  
بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التى أدخلتها الحكومة ، وقد قرر  
ذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة ، وإذا كان المستشار المالى قال ما قاله  
قبل دخول التعديلات ، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن  
القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدأى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب  
عقد الجمعية العمومية .

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط للمشروع من الريب والظنون ، واستدلت  
على ذلك بمسلك الحكومة ، إذ وقفت للمفاوضة حيناً ، ثم استأنفتها بعد ذلك ،  
ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة .  
وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسى ، فرأت أنه مالى قبل كل شئ ،  
فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون  
مطامع الطامعين والنافسات السياسية التى تحوم حولها .

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاختصار على قبسول المشروع  
أو رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ،

ومنها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكفت في ذلك إلى ما جاء في خطبة الخديو من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ، بناء على تقرير ذوى الخبرة والدراية ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه ، يعد ذلك منها عبثا ، خصوصا إذا كان المشروع قد جاء قبل أو أنه بشارات من السنين .

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار ، التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل ، واستخلصت مبدئيا من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال التدوين عن الحكومة أن الشركة في حاجة إلى توسيع القناة وحمل إصلاحات فيها ، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ، ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة . ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلا من ستين ، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيرا كبيرا .

واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة بإزاء مساهميتها أن تسمى في مد امتيازها ، وأن هذه البواعث هي التي تحم عليها العمل على ذلك ، وقد انتهرت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، قد مهد لها هذا السبيل ، خصوصا بعد أن سمكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ، وتقيص الرسوم ، بسبب هذا الاتفاق ، فكان من المفيد لها إذا أن تبادل بعمل ما تريد تنفيذه ، في مثل تلك الظروف الساعدة ، التي يحتمل أن لا يطول بقاؤها .

ونما ثبت أن مد الإمتياز هو في صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعا كبيرا



عندما شاع نأ تحقيق المشروع ، ففي سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكا . مجلا ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة ( للأجل ) ، ولما ذاع نأ للمشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ مجلا ، و ٥٢٠٠ نسيئة ، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ مجلا و ٥٢٠٠ نسيئة ، وكذلك الحال في حصص التأسيس ، فقد كان ثمنها في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكا ، وفي أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفي نوفمبر ٢٢١٥ ، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن الأمل في تحقيقه لم ينقطع .

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبحث فيما إذا كانت الأربعة الملايين التي ستأخذها الحكومة من الشركة ، والحصص التي تعهدت بتخصيمها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التي ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك خيب عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاما ، ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض ، وقد سلك في ذلك الطريقة التي اتبناها المستشار المالي ، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها ، واستندت على ذلك بقول السيو « شارل رو » Charles Roux في كتابه « بزخ وقناة السويس » ، L'Isthme et le Canal de Suez : « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى ، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هي » .

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة ، في جميع المدة ( من سنة ١٩١٠

إلى سنة ٢٠٠٨ ) ، والثانى أن تكون مليونين ، والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالى ، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديد ، وعلى ذلك إذا قورن ماستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة ، تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول ، و ٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثانى ، و ٦٦ مليون جنيه بحسب الفرض الثالث وهو الفرض الذى وضعه المستشار المالى . وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، لكانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثانى ، و ١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث .

فيبين من هذا أن مصر ستعفى فى هذا المشروع غيباً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبى الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لمد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة .

أما ما ذكره المستشار المالى من الاعتبارات والمخاوف ، التى تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتختصر هذه المخاوف فى تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر فى القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاهها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه فى الجمعية العمومية للشركة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ إذ قال :

« ماذا نخشى فى المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية ، حكاية قنال ثان ، فقد ذهب بها الزمان : وإن سكة حديد سيبريا وسكة حديد بغداد ،

لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة ، فإذا نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن الحق أن التجار يفضلون دائما نقل بضائهم بطريق البحر . وإن قنال باناما ان يتحقق قبل عشر سدين ، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . ولقد رأيت النتيجة ، فهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا لننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما نوزع على الأسهم ، وهذه الزيادة لابد أن تجيء ، فإن الصين تبتدى فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئا فشيئا ، تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الدار . وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخففنا ، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيا في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيا في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخففنا في شيء .

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركتين أصحاب السفن في إنجلترا يقضو عنها بتفقيص الرسوم ، فطلبت نص هذا الاتفاق ، فلم تجبها الحكومة إلى طلبها ، وسألت مندوبى الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق ؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب ؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه ، بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتفقيص الرسوم تدريجيا ، كما ادعت الحكومة . وزيادة على ذلك ، فإن تفقيص

هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح ، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذا النقص ؛ وبما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤١٪ من قيمته ، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلا ربعاً ، بعد أن كان ١٣ فرنكاً ، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط .

على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط ، بل تتعلق أيضاً بمقدار المضاعف الذى تمر من القناة سنوياً ، ولللاحة التجارية بين الشرق والغرب فى تقدم مطرد ، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات فى الزيادة ، فإن الشرق يتقدم فى التجارة ؛ وهناك بقاع كبيرة كالصين مثلاً لم تفتح إلى الآن للتجارة ؛ وفوق ذلك فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماماً كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق .

وعرضت اللجنة لقول المستشار اللالى فى مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مزايا امتياز ، فإنها تعتمد فى آخر المدة إلى تنقيصه نكابة بمصر ، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة ، لأن هذا التنقيص يضر مساهمياً أكثر من إضراره بمصر . ولا جدال فى أن الشركة مستعدة فى كل وقت للاتفاق على مزايا امتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذى عاد على مساهمها بالأرباح الطائلة ، وهى لذلك تمحصر فى كل وقت على إبقائه فى يدها .

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المارضاة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور فى القناة مجانياً ، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية ، وإنما تعرضت للقنوات الطبيعية ، وقناة السويس هى صناعية ، خفها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون

من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على معارضة الدول ، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لاتقدم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة .

وعرضت لمزاوجة الطرق الأخرى للمواصلات ، فقالت إن قناة السويس هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضاً لن تزاوجها السكك الحديدية للزعم إنشاؤها ، كسكة حديد سيبريا ، أو سكة حديد بغداد ؛ فإن للتاجر الكبرى التي تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً في السكك الحديدية ، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر ، يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال المسيو شارل روفي هذا الصدد : «إني أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لحاصل القرب وبضائمه ، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي » .

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلاً عقلاً ، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن ، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير . ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، هما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحل الأثقال .

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر في القناة بمد أن تقررت حيدتها ،

وإن الحوادث للماضية ، لأكبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً في ازديادها ، فكلما اشتدت نيران الحوادث ، زادت هذه الإيرادات ، يؤكد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ ( في عهد الثورة العرابية ) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وفي سنة ١٩٠٤ ( أثناء الحرب الروسية اليابانية ) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التي قبلها .

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يستأجر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، ما دام ذلك في الاستطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسمى بالامتياز سعياً وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم ، فلماذا لا يصحكون من المدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عنهم جزءاً من ذلك المصعب الثقيل من الديون الأهلية الأميرية ، التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه ، ويعوض عنهم أيضاً جزءاً مما تصرفته فيه الحكومة في هذا العصر ، من ثروتها المالية والمقارية التي باعها للشركات ولنفيها ، وأسأت التصرف في ثمنها ؟

وردت على قول المستشار المالي إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ، ولكن لا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المالي ، بل صرفت في مشاريع كعالية ، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكعالية ، أما إذا كانت الحكومة

تزمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع السكالية للملايين من الجنيهاً ، رغماً من معارضة الأمة ؟

فهذه نفقات مدسكة حديد السودان ، عارض فيها مجلس الشورى فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ، وهذه ثكنات جيش الاحتلال تقيمها الآن وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ١٠٠ ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٥ و ١٩ مليوناً من الجنيهاً ، وليس للأمة رأى معدود فيها .

وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة في تحضير هذا المشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تقيمها الحكومة في تحضير المشروعات ، كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلية التي تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها .

وبحثت فيما جاء بمذكرة للسنشال للمالى ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول مخبرات طويلة ، في تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخبرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبى الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخبرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجهاً لدهشة اللجنة ، ثم رأت أن تكتفى بالإطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها للمستشار في مذكرته ووعد بعرضها على مجلس الوزراء ، فطلبها اللجنة فأجاب ناظر للمالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف من البحر ومسألة أخرى ثانوية .

ولما يئست اللجنة من كل ذلك أرادت الإطلاع على التقارير التي وضعها

ذوو الخبرة والدراسة ، على حـد تعيير الحكومة ، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التي اتبعها للمستشار والخبراء ، فأجيبـت بأنه لا يوجد هناك قواعد ، وإنما هذه افتراضات .

ولما يئست اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت الخبرات ، وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيبـت بأن الشركة عرضت المشروع فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخل التعديلات عليه ، وقرره عرضة على الجمعية العمومية . ثم استفتت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء ، كما فعلت الحكومة في قانون للمعاشات الذي لـبـت تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين ستمهم الحكومة خبراء ، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف لا يشغلها الخبراء الماليون . .

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق ، وألمت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشتها من الأجوبة التي تضمنت إيهاماً في بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة في أحيان أخرى .

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين التي ستدفعها الشركة للحكومة ، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي ، أم ستعقد لها قرضاً يسد من إيرادات القناة ، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر ؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي ، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة .

واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستعاقده عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحاً ، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول للمشروع كما هو الآن . وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن



هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ؛ فدحضت هذا الادعاء ، وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها .

### النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها كانت تثنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية مشروعاً محضراً معجولاً حق البحث ، مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجبل الجمعية فيه بمقرقتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ، ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للعواقبة على ذلك المشروع ، أو تعديله تعديلاً طفيفاً ؛ إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية ؛ رافعين أروية الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين . .

إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصاً في مثل هذه الظروف الحاضرة . ولكن ما الذى تصنعه الجمعية ، وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهما خطيراً ، ووضع بسرعة لم تمهد في الحكومة من قبل ، وباختصار كلئ يسوغه جناب المستشار المالى بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة في ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ ، غير مبحوث حق البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات أو مستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ،

بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة ؟.

وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقا لأوانه بعشرات من السنين . ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا ، كلاهما يترتب عليه خطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطا ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز فقال السويس أربعين عاما ، قبل انتهاء أجل امتياز بنحو ستين عاما ؟.

لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيما ، والضرر الذي يترتب عليه حالا واستقبالا يكون أجسم . لذلك لم يسمع اللجنة أن تسكن عن الجمعية طريقة تحضير المشروع ويبحثه كاسبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه :

( أولا ) أن مشروع عقد الاتفاق العروض على الجمعية غير مقبول ، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ، ما دامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول .

( ثانيا ) ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

( ثالثا ) أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غنبا فاحشا على مصر ، تقدره اللجنة بنحو ٥٠٠ ر ٥٨٨ ر ١٣٠ من الجنيهات ، أصلا وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالي .

( رابعا ) أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقمها الحكومة ، إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها ، وإن كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر ، فدفعه يمكن قبل وقوعه ، خصوصا متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة

امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله .

(خامسا) أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى أن يتحمل مسؤوليته أمام الأجيال المستقبلية، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحا لا ريب فيه .

(سادسا) أن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة، كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقتُرنت بما يأتي :

١ — أن لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها .

٢ — أن يستعمل للقابل في أعمال مثمرة تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفاءة فعلية .

أما والغبن في الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة، خصوصا وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحا، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول .

«قبناء على هذه الأسباب، قررت اللجنة--بالإجماع--رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الأخير» .

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

### مناقشة الجمعية العمومية للمشروع

وقد تحدت جلسة ٤ أبريل لمناقشة المشروع ، وانبرى سـمـعـد زغلول وزير الحقانية ( المدل ) للدفاع عنه . وفيما يلي أهم ما جاء في أقواله :

« أصبح شأننا الآن أمامكم — بعد إعلان عطوفة الرئيس <sup>(١)</sup> الذي قابلتموه بالاستحسان — شأن الحضر للمشروع ، للنور لحقيقته ، المدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضي المادل ، ورأيكم هو الرأي الفاصل . فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت الحكومة إلى أن ترى في المشروع الفائدة للبلاد ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم في رأيها ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناها ومستولية تخليها عنها ، وألقيناها عليكم فتحملتموها عنا أمام أمتكم وأمام الأجيال الآتية .

« والآن يصح لي أن أطلع في حسن إصنائكم ، وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر لشرح كل ما في نفسي ، ولا تجدون في أنفسكم مني حرجاً .»

« إن للمشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان في الأمور النيبية قدرة بعيدة الاحتمال ، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار في هذا المشروع اختلافاً كثيراً . ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ، ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم المخالف للآخر ، أن هذا شيء القصد والنية .»

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي تأخذها مصر من الشركة مقابل مد الامتياز قال :

(١) هو محمد سعيد باشا رئيس الوزراء الذي أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية في مسألة القناة طعن ملزم للحكومة ، وقد تولى الرئاسة بعد مقتل بطرس غالى باشا في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ .

« تقولون إنه ليس لدينا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً يحقق لها قلب كل وطني ، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع ، حتى نحصل البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟

« يجب أن ن سعی في تحقيق تلك الأمنية التي نبغها ، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة ، فالمجلس النيابي نطلبه ، والمشاريع المفيدة نحققها ، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر .

« احتجاجهم بأن المشروع التي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإني أقول الآن إنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبول هذه التعديلات ؛ وعلى ذلك فقد زال المانع ..

« هذا ما أردنا أن نشرف بمرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول المشروع ، والآن أتمنا واجباتنا فنحوك ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلّا واجبكم ، وللستولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشامون ، فإن لكم الرأي الأعلى . »

#### ولغى المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة ٧ أبريل ، وفي تلك الجلسة أراد سعد زغلول أن يستأنف دفاعه عن المشروع ، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما ذكره في الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، إذ قال :

« يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم ، فبأي حق يقطع عليه الكلام ؟  
فت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة ، فكيف أمتنع من ذلك ؟  
يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً .. »

إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غداً ضدكم ، فاحذروه .. والرأى لكم » .

فرد عليه إسماعيل أباطة ، بأن المسألة استوفيت بحثاً من جانب الحكومة ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فتقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الآراء ، ماعدا مرقص سمكة باشا والوزراء .

\* \* \*

### المطالبة بالدستور

وانتهز إسماعيل أباطة الفرصة التى أتاحت له للتعقيب على هذا القرار الحاسم بشكر الحكومة على قبولها التقيد بهذا القرار ، وطالب بالدستور ، كما ناشد الحكومة أن تفسح صدرها للنقد النزيه ، فقال فى جلسة ٩ أبريل سنة ١٩١٠ :

« أرى أن من واجب الجمعية — قبل انصرافها — أن تسدى رجال الوزارة الحاضرة جميل شكرها وجيل ثنائها ، تلقاء ما بذلته من العناية بشأننا والإصغاء التام لأقوالنا ، والتجمل فى السؤال ، والتلطف فى الجواب ، والاهتمام بمجلساتها ، إذ لم يتركوا جلسة واحدة طول مدة انعقادها .

« هذا فضلا عن تلك اللنة الكبرى ، التى قوبلت بشكر الألسن ، وتصفيق الأيدي ، ودعاء القلوب ، وارتياح الغواطر والنفوس . . تلك اللنة التى خولت للجمعية الحق فى الرأى القاطن . فى مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس ، الذى كان السبب الوحيد فى هذا الانعقاد .

« تلك المنة التي اعتبرناها فألا حسناً وقائمة خير جزيل وقاعدة سياسية ترشيدة لسياسة الحكم والتعقل والتدبر وحسن التبصر ، سياسة الرزانة والسكون والبراحة والإخلاص ، سياسة العدل والإنصاف ، سياسة اللين والتقرب ومحو آثار الخلاف وأسباب سوء التفاهم ، سياسة الحرية والعلم والمدالة والعمران ، الذي يستحيل أن تنجح سياسة غيرها في إصلاح هذه البلاد وارتقاؤها ، ومن قال عكس ذلك فقد ظلم الأمة المصرية ونزلاءها ، وظلم الحقيقة وأغضب عينيها عن المشاهد والحسوس .

« إننا نؤكد لرجال الحكومة ، ولكل ذى رأى معهم ، أننا إن طلبنا الدستور أو شبه الدستور ، فإننا لا نطلبه للأمة فقط بل نطلبه لنا ولرجال الحكومة معاً .

« إنه ليعز علينا أن توصف حكومتنا بنير الدستورية ، لينطبق اسمها على مسماها انطباقاً حقيقياً ، لا يخالف باطله ظاهره كما هو الحال الآن .

« وليكون لها ولأمتها مركز سام حقيقى فى مصاف الحكومات الدستورية والأمم المتمدنة ، تقتضيه ولا تخجل منه الأمة ، كما هو شأنها فى الوقت الحاضر .

« إنه ليعز علينا أن تكون حكومتنا حكومة لأمة غير دستورية ، وأن يكون رجالها القابضون على أزمة أمورها أبناء أمة غير أهل للحكم — على الأقل — فى شئونها الوطنية ، وخصوصاً بعد أن رأت — بل اعترفت — الحكومة بصلاحيه تلك الأمة للحكم نهائياً ، فى مشروع لا يقل أهمية وخطورة عن أعظم المشروعات التى تعرض على برلمانات الأمم العظيمة الأوربية .

« طالبنا — فيما سلف — بحقوقنا الشرعية ، فقالوا : إنكم غير أهل لها ، ومازلنا مثابرين على المطالبة بالطرق القانونية المشروعة ، حتى وصلنا ولله الحمد إلى الاعتراف — ولو هنيهة من الزمان — بصلاحيتنا لذلك الحق على أحسن

ما يرام ، وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله في أهم الأعمال وأعظم المشروعات .  
« ليس من الصواب ، ولا من العدالة ، أن تمنح الحكومة أمتها بالأسحق  
حق الحكم النهائي في مشروع خطير كمشروع القتال ، ثم تنازعها هذا الحق  
فيما هو أقل منه ، وفي صرف أموالها الخاصة بها ، وفي وضع لوائحها وقوانينها  
التي تطبق على أبنائها .

« وليس من الحكمة في شيء أن ترجع بآمتها إلى الوراء بعد أن تقدمت بها  
إلى الأمام ، أو أن تخرجها من حظيرة الدستور بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها  
حلاوة طعمه ، وخصوصا بعد أن تحقق للحكومة فوائد هذه السياسة ومزاياها .  
« إن السياسة التي اختطتها الحكومة أخيراً — وهي التي أشرنا إليها فيما  
سبق — لم تمر على أعضاء الجمعية العمومية بدون أن يترتب عليها أثر حسن ،  
بل مزايا عظيمة ومنافع جليلة .

« فإننا — بمناسبة قول الحكومة في مذكرتها الكتابية : إن رائدها على  
الدوام كان تابعا لرغبتها الصادقة الوحيدة في القيام بما ينبغي لخدمة مرافق البلاد،  
وأنها على وجه العموم قد وصلت إلى معظم الفرض المقصود ، وأنها وسعت  
نطاق جميع للمصالح التي من شأنها توفير الرفاهية العمومية . إلخ — بمناسبة ذلك كنا  
أعدنا كثيرا من التصرفات والحوادث التي لا بد أن يسمعها من يقول هذا  
القول ، ولكن انتهاج الحكومة لتلك السياسة الحكيمة الرشيدة حال بيننا  
وبين أن ننطق بكلمة واحدة مما كنا أعدناه لذلك .

« ورد على أعضاء الجمعية كثير من الرسائل والمسائل ذات الأهمية ، التي  
لا يبعد أن يكون بحث الجمعية فيه مما لا يلائم الظروف الحاضرة ، أو بما لا يرضاه  
الحكومة ولا يوافقها أن يكون موضوع بحث وجدال ، فحذاولنا أن نناقشها  
على عدم التسكلم في تلك المسائل ، وقد كان .



«أظن — بل أعتقد — أن الحكومة لا تجهل كل ذلك، وأتخلى أن تكون على علم تام بأن سياستها الرشيدة هي التي بشتنا على عدم الخوض في تلك الشئون ، التي وإن كنا لم نضعها موضع البحث ، إلا أن لنا عظيم الأمل في أن رجال حكومتنا المخلصين العادلين يضعونها موضع العناية ، ويمطونها ما تستحقه من الاهتمام ، وهي لا تخفى على أحد من النظار .

« هذا بعض ما يترتب على انتهاج تلك السياسة الرشيدة ، فضلا عن اكتساب الحكومة جزءاً ليس بالقليل من محبة الأمة لها وثقتها بها ، واستمداها — بما تصل إليه استطاعتها — على تحسين الأحوال وإصلاح الشئون ، وهذه المزايا وحدها مما لا يستهان بفائدتها بين الهيئتين الحاكمة والحكومة ، الهيئتين اللتين لا بد من أن يدوم بينهما حسن التفاهم وعظيم التآزر والتضامن ، في خدمة البلاد والسير بها في طريق الإصلاح والسعادة والارتقاء ، إذ ليس من الحكمة ولا من الخدمة الحقيقية أن تستأثر الحكومة بالأمر ، وأن تستقل بالعمل فتحمل وحدها مسئولية نتائج الأمور ، بعد أن أصبحت الأمة في حياة وشعور ، وأمسست تطالب بالحرية وبالدمستور ، وآل أمرها إلى أن صارت لا تستطيع صبراً أكثر مما صبرت عن المطالبة في كل وقت .

« ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر هنا جملة سبق لنا قولها في هيئة رسمية غير هذه الهيئة المحترمة للوقرة<sup>(١)</sup> :

« يقولون إننا نعتقد الحكومة بقصد التشهير بها .

حاشا وكلا ، وألف مرة حاشا وكلا . . لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يمتثلون أن الإنسان في هذا الوجود

(١) مجلس شورى القوانين مجلة ٣ يناير سنة ١٩١٠ .

يشرف ويفتخر بوطنه وحكومته ، قبل أن يشرف ويفتخر بنفسه وأبائه وأجداده ..

» من ذا الذى يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ ..

من ذا الذى يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تحط بقدرها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟ ..

» نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا بحجة فيها ، وغيرة عليها ورغبة منا فى إعلاء شأنها وطهارة سمعتها ..

» ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كاللح للعظام ، مر للذوق ولكنه لا يصلح إلا به ..

» نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغبين بدافع الفروض علينا وبداعى القيام بالواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أساءت فعلينا .

» نحن إن انتقدنا الحكومة فلا ننتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة صالحة ، هى فكرة الإصلاح واستلقات ولادة الأمور العظام لأعمال وتصرفات ننتقد أنهم لا يرضونها ويتمنون معرفتها ولو من أى مصدر كان ..

» وعلى هذا ، فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، يشفع لنا فيها إخلاصنا فى عملنا ، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..

» أردت بهذه البيانات أن يكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة وهيئة الجمعية ، رغمًا عن كل ما يحصل بينهما أثناء المناقشات والجدال ، فإن خدمة الأمم - وخصوصاً الأمم الناهضة كأمتنا المصرية - تحتاج إلى كثير من الصاعب والمجهودات ..

« والله سبحانه وتعالى هو المسؤول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والتجاح » .

\* \* \*

### مؤلفه من المؤتمر القبطي

قام بعض الأقباط بعمل سراً — بإيعاز من المحتلين — لبث روح السخط بين الأقباط ، ويصور لهم أنهم مقبوضون في الوظائف والحقوق العامة ، وكانت صحيفتنا « الوطن » و « مصر » تنفخان في هذه الروح . .

وجدير بالذكر أن بطرس غالى باشا رئيس النظار كان معارضا لها ، حتى أنه أرسل إنذاراً لجريدة « الوطن » بسبب موقفها من تلك الحركة .

ولما اغتيل بطرس باشا زادت الحركة قوة ، ولذلك أخذ أباطة باشا في تأليف لجنة للتوفيق بين الأقباط والمسلمين قبل استفعال الخطر الطائفي . وكتبت جريدة « الریفورم » تشيد بهذا الجهد ، فكتب لها واصف بطرس غالى بن بطرس باشا مؤكداً أن الوفاق تام بين المسلمين والأقباط ، وأنه قد تناسى الخلافات التي وجهت في الصحف لوالده ، لأنها لا تعبر عن رأى عقلاء الأمة .

ورغم كل تلك الجهود ، عقد المؤتمر في أسيوط في ١ أبريل سنة ١٩١١ .

ورأى جماعة من عقلاء الأمة عقد مؤتمر مصرى يبحث في شئون المصريين جميعاً ، بما فيها مطالب الأقباط . وعقد ذلك المؤتمر بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة ، وكان من أهم قراراته :

١ — عدم قسمة الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية .

٢ — أن تظل العطلة الرسمية هي يوم الجمعة .

٣ — أن قاعدة التمييز في الوظائف الحكومية هي الكفاءة من

جميع وجوهها .

- ٤ — عدم تعديل دوائر الانتخابات بتخصيص دوائر لكل طائفة دينية.
- ٥ — عدم الموافقة على إعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ما يجيبه مجالس المديرية لتنفقه كما تشاء .



#### إبعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية

أصبح إسماعيل أباطة شجى فى حلق الإنجليز والحكومة المصرية التى كانت تأمر بأسرهم ؛ ولذلك رأى الإنجليز ضرورة إبعاده عن الحياة السياسية . وعلّوا أن إبعاده عن مجلس شورى القوانين مؤد إلى تحقيق أمنيّتهم ، ولذلك ترصد له الإنجليز فى مصر خلال الانتخابات التى أجريت فى أوائل يناير سنة ١٩١١ وعملوا على إسقاطه بكل وسيلة ، وعهدوا بتنفيذ ذلك إلى حسن حسيب (بك) (١) الذى نقلوه مديرا للشرقية لهذا الغرض.

ونجح حسيب ( بك ) فى مهمته ، ولكن إسماعيل باشا قابل تلك الخطة بكل هدوء ، وأظهر من ضبط النفس والاستهانة بذلك التعدى السافر ما جعله مضرب الأمثال ، فيما انزعج أصدقائه وأقرباؤه .

روى المرحوم محمد عثمان أباطة باشا ذلك الحادث فقال : « كنا فى جلسة مجلس المديرية المنعقدة لانتخاب عضو مجلس شورى القوانين ، وكان الجو مكهربا على أثر التأثير الشديد والدعاية الواسعة التى بذلها حسيب باشا لإسقاطه .

وجرت عملية الانتخاب ، وفرزت الأوراق وأعلن انتخاب سعادة مصطفى خليل باشا عضواً لمجلس الشورى . فارتعجتا وهالتا الصدمة ، وبقي هو كأن

---

(١) هو حسن حسيب باشا وزير الحرية فى وزارة سمد زغلول .

لم يحدث شيء . واستمر في الجلسة لآخرها كماداته ، يناقش سائر المسائل . ثم قام وقفا ، واستأنفت الجلسة بعد الظهر لحضرها .

قال : « إن الإخفاق في الانتخابات يقع ويحتمل ، ولكن إخفاق الباشا كان أسوأ كبراً ، وبخاصة بعد التمسف الشديد والإرهاق البالغ الذي نزل بأصدقائنا وأنصارنا وأقربائنا » .

### انتخابه للجمعية التشريعية

ولما حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية طلب إليه بعض أصدقائه أن يتقدم لانتخاباتها ، فلم يستجب لرجائهم تاركاً مكانه لأخيه المرحوم عبد الله أباطة بك ، ولما خلا ذلك المكان رشع نفسه لمعضوية الجمعية التشريعية .

وتحمست بعض الصحف لهذا الترشيع ؛ ومن طريف ما حدث أن منافسه مصطفى باشا خليل أخذ يحوب الدائرة مع أنصاره ، وادعى مصطفى باشا في أحد أحاديثه أن إسماعيل باشا أباطة قد انتهى عهده ومضى زمنه ، وأصبح لا يستطيع أن يقوم بشيء جديد .

وهنا انبرى له إسماعيل باشا ، واقترح على صفحات الجرائد أن يلتقى كل منهما خطبة على المنطويين ، يشرح فيها ماضيه وآماله ومشروعاته المستقبلية في خدمة بلاده ، ليرى المنتخبون بعدها أيهما أفضل لخدمة الأمة في الجمعية التشريعية .

وتحمس الكثيرون لتلك الفكرة العملية الطريفة ، وطبعي أن منافسه لم يستطع تنفيذها ..

وقد أثار ترشيح إسماعيل باشا لنفسه اهتمام جريدة « التيمس » التي كتب مراسلها في القاهرة يقول ما ترجمته ( عن المؤيد في ١٨/٧/١٩١٤ ) ما يأتي :

« من أهم حوادث الأسبوع عودة لإسماعيل باشا أباطة إلى ميدان السياسة، وقد رضى الباشا أن يرشح نفسه عن مركز هميا الذى خرج من نيابته شقيقه بناء على طعن قدم فيه .

« وعائلة أباطة من المائلات العريقة فى الشهرة فى مصر ، ومع أن نفوذ العائلة على الفلاحين قد ضعف نوعاً فإنه لا يزال لها بعض الأثر . وأحسن ما يذكر لأباطة باشا نشاطه الذى أدى إلى رفض مد أجل امتياز قناة السويس ، ويرجع الفضل فى رفض هذا الاقتراح إلى نفوذه الشخصى ، ومن هذا التاريخ لم يظهر ظهوراً واضحاً فى الحوادث السياسية . وهو فى الوقت الحاضر يشغل وظيفة المدير العام للأوقاف انغيرية فى طشيز وقولة ، التى عينه عليها سمو الخديو .

وأباطة باشا من الحزب الوطنى فى سياسته ، ولو أنه — بقدر ما وصل إليه علمنا — لم يكن عضواً من أعضاء هذا الحزب . وهو أقدر وأفصح رجل ، والمتنظر — إذا نجح فى الانتخاب — أن يعترض سعيد باشا فى قيادة حزب المعارضة ، وفى هذه الحالة يمكن أن يقيم الدليل على أن وجوده فى المجلس مفيد للبلاد .

ويعارض أباطة باشا مصطفى باشا خليل ، الرجل الثرى الذى نذكر أنه أدب مادبة شائعة كبرى فى تفتيشه بشرشيمة للضباط أثناء زيارة الألب — سطول الإنجليزى مصر فى نوفمبر الماضى . »

ونجح إسماعيل باشا فى الانتخابات ، وكتبت بعض الصحف تهنته ، من ذلك ما كتبه جريدة « المؤيد » ، فى ١٩ يوليو سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

بشارع الدواوين ، وهناك كان يجتمع بإسماعيل باشا وغيره من أعلام مصر في ذلك الوقت .

ويروى الأستاذ محمود إبراهيم أبانة<sup>(١)</sup> أن آل أبانة جميعاً كانوا يقدرون البطل أحمد عرابي ، ثم يقول : « وعلى العموم ، كانت علاقتنا العائلية معه علاقة متينة قوية ، انتقلت من الآباء إلينا نحن الأبناء ، حيث كانت تربطنا صداقة مخلصه وزمالة مدرسية أخى للرحوم عبد الله فكرى وأنا مع أبناء المرحوم أحمد عرابي الذين أنجبهم في سيلان ، وكان أحدهم للرحوم عبد العزيز عرابي الذي توفي إلى رحمة الله العام الماضي . . وقد استمرت هذه الصداقة بيننا حتى أن المرحوم عبد العزيز قد حضر إلى بلدنا « غزالة » للمساعدة والقيام بدعاية انتخابية لأخى المرحوم عبدالله الذي كان يرشح نفسه لمضوية مجلس النواب ، وكان يذهب كل يوم إلى بلدة « هريقرزنة » القريبة من مدينة الزقازيق وهي كما هو معلوم مسقط رأس الزعيم أحمد عرابي ، وقد كان يدعو أهله وعشيرته لمساعدة شقيقى عبد الله وانتخابه . وقد أقام بيننا أغلب أيام الانتخاب هو وابنته الصغيرة . . »

#### صلته بالخديو عباس :

كان إسماعيل باشا وثيق الصلة بالخديو عباس ، ومن جلساته الخصوصيين . وقد روى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى في كتابه « مذاكراتى في نصف قرن » شواهد كثيرة تثبت متانة هذه الصلة .

من ذلك أن مكاتب صحيفة « الديلى تلغراف » الإنجليزية نسب للخديو عباس في مارس سنة ١٩٠٧ حديثاً جاء فيه أن الخديو يرى الاحتلال أمراً طبيعياً ويفضله على احتلال دولة أخرى ، وأنه يرى أن الشعوب الشرقية مهيالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية .

---

(١) أخبار اليوم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلمت الصحف اللوالية للاحتلال - كالمعلم - على هذا الحديث قائلة :  
« ما هو ذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً  
شورياً » . فردت الصحف الوطنية قائلة إن كلام المكاتب الإنجليزى لا يعول  
عليه ، لأنه مجرد استغثاج لا يؤيده الحديث .

ونعمس الشيخ على يوسف للرد ، فاتصل بأحمد شفيق باشا الذى عرض  
الأمر على الخديو ففى أقوال المكاتب الإنجليزى ، ولذلك كتب الشيخ على  
يوسف رداً قدمه لشفيق باشا ليعرضه على الخديو ، وقد اشترط الخديو وإسماعيل  
باشا أباطة فى مراجعته والواقعة عليه .

وفى مايو سنة ١٩٠٧ تقابل المعتمد البريطانى جورست مع الخديو ودار  
بينهما حديث ، أدلى الخديو بفحواه - بعد انتهاء المقابلة - لأباطة باشا .

وفى أبريل سنة ١٩٠٨ قدم المستشار للمالى للخديو مشروع لأتمة المعاشات  
للموظفين الملكيين ، فمرض الخديو هذا المشروع على أباطة باشا وموسى غالب  
باشا فأبدىا للخديو ملاحظتهما عليه .

وذكر شفيق باشا أنه لما تشكلت وزارة بطرس غالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ،  
كان أباطة باشا ممن تقابلوا معه « للنظر فى اختيار النظار الجدد ، ولأجل أن  
يقنع بإبقاء الخارجية فى عهده » .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع بطرس غالى باشا رئيس الوزراء وأباطة  
باشا والأمير محمدين كامل رئيس مجلس شورى القوانين وتناقشوا مع الخديو  
فيما يجب عمله فى الحالة الحاضرة ( يومئذ ) ، وانتهى الرأى إلى أن يذهب بطرس  
باشا إلى جورست ويطلب إليه الموافقة على تعديل قانون مجالس المديرىات ،  
بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة ٥ ٪ للتعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة ؛



وأنه متى اقتنع جورست بذلك يتوجه الأمير حسين كامل إلى جورست ويطلبه بلوسيم اختصاص مجلس شورى القوانين .

ولما توفى السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في مصر في يولية سنة ١٩١١ ، عين بدله اللورد كتشتر . ولم يكده يمضى شهران على حضوره حتى أخذ يتدخل في كل شيء ، يتولى بنفسه افتتاح المشروعات العامة ويرأس حفلاتها ، ويطوف في البلاد ويقابل وفود الأعيان ، كأنه صاحب السلطان الشرعى في البلاد ، وهكذا قضى على نفوذ الخديو عباس ، فأثر الأخير العزلة .

وغل على هذه الحال حتى أوائل سنة ١٩١٤ ، عندما اقترح عليه لفيف من أخصائه - ومنهم أباطة باشا - أن يخرج من عزله ويتصل بالشعب ويقوم برحلة في الوجه البحرى .

ورأت الفكرة لديه ، فقام بتنفيذها في أواخر أبريل سنة ١٩١٤ ، وزار معظم عواصم ومدن وبعض قرى مديريات الوجه البحرى ، وكان في رفقته إسماعيل أباطة باشا وآخرون ، وكانت زياة مديرية الشرقية والنزول في ضيافة إسماعيل أباطة ضمن البرامج التى وضعت ونفذت .

وفي ٢٠ مايو سافر الخديو إلى أوروبا ، بعد أن عين حسين رشدى باشا قائما مقام الخديو أثناء غيابه .

وبقى أباطة باشا في مصر لترشيحه في الانتخابات الجمعية التشريعية ، ولما نجح في الانتخابات قصد إلى استانبول ، لتهنئة الخديو عباس على نجاحه من حادث محاولة الاغتيال الذى وقع عليه في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٤<sup>(١)</sup> .

ولما أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا في أغسطس سنة ١٩١٤ وبدأت بذلك

---

(١) كان لإسماعيل أباطة في استانبول قصر يطل على البسفور ، يقضى فيه بضعة أشهر خلال فصل الصيف عندما يقبض إليها ليكون مع الخديو عباس .

الحزب العالمية الأولى ، كان الخديو عباس لا يزال في تركيا ، ولما أراد الرجوع لمصر عارضت الحكومة الإنجليزية ونصحت بأن يغادر تركيا إلى إيطاليا أو سويسرا .

وظل الخديو متردداً ، بينما كان أباطة باشا وآخرون ينصحونه باتباع رأى إنجلترا للتخلص من الأتراك ، غير أن الخديو استمر في تردده حتى دخلت تركيا الحرب .

وبقي الخديو عباس في تركيا ، وعاد أباطة باشا إلى مصر .

\* \* \*

#### مصر والحرب العالمية الأولى :

لما ثبت ناز الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، خشيت السلطات الإنجليزية في مصر من ثورة المصريين ، فأعلنت الأحكام العرفية في ٣ نوفمبر وأخذت تضيق على زعماء المصريين في حركاتهم وتنقلاتهم ، وعطلت الجمعية التشريعية .

وشعر المصريون بمسا يجرى ، وأشارت الصحف إشارات غامضة إلى ما يتهامس به المصريون ، من ذلك ما نشرته جريدة « الأهالي »<sup>(١)</sup> في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن سفر سعد زغلول باشا إلى إيطاليا ، وحجز عبد اللطيف الصوفاني بك في محافظة العاصمة ، والتنبيه على كل من إسماعيل أباطة باشا وحمد الباسل باشا بالآلا يغادرا عزيقهما إلا بإذن .

وخوفا من تأثير مثل تلك الأنباء على الرأى العام ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى جريدة « الأهالي » نفي ما نشرته ، ورددت أغلب الصحف ذلك

---

(١) جريدة « الأهالي » التى كان يصدرها المنفور له الأستاذ عبد القادر حجة .

النفي ، ونشر إسماعيل باشا بأباطة بياناً بجريدة « المؤيد » في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه :

« إننى والحمد لله أمتنع بكامل الحرية فى تنقلانى بين الزقازيق والمنصورة ومصر والإسكندرية ، بحسب ما شئت وشاءت شئونى الخصوصية ، وإننى سأستمر على هذا الحال بفضل المبادئ العادلة التى تعمل عليها الحكومة الحالية فى الظروف الحاضرة ».

ثم ناشد المصريين التزام الهدوء ، وقال : « على أن كل هذا لا يمنع الخبيرين والفكرين من عرض ما يعين لهم من الأفكار الصائبة والآراء النافعة ، التى تساعد ولاية الأمور على تحليل المصاعب التى تعترض سبيل اشتغالهم به سهيل المسائل الاقتصادية والمعاشية ، حتى يدفع للولى القدير هذه الملة ويكشف هذه الغمة » .

وعلق « المؤيد » على هذا البيان مناشدا أصحاب الصحف ألا يروجوا الإشاعات .

ولم تلبث إنجلترا أن أعلنت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ حمايتها على مصر وروال السيادة التركية عليها ، كما أعلنت فى اليوم التالى عزل الخديو عباس الثانى وتولية حسين كامل سلطانا على مصر .

وأدرك الشعب المصرى بفطرته أن السلطان الذى يمينه الإنجليز إنما يمثل سيادة إنجلترا ، وأن تعيينه بهذه الطريقة امتهان لكرامة الأمة ، ولذلك قوبل بالألم والدهشة .

وكان لبسط الأحكام العرفية دخل فى إثارة الأمة جانب الصمت والوجوم ، ولكن ذلك لم يمنع من وجود احتجاجات وإشاعات ، ولذلك اضطلع كثير

من الوطنيين المروفين ، واغتقل بعضهم في معتقلات ، ونفى فريق إلى أوروبا ومالطة وغيرها .

على أن ذلك لم يمنع من إظهار الشعب لشعوره ، كما حدث عند زيارة السلطان حسين لمدرسة الحقوق في فبراير سنة ١٩١٥ ، إذ امتنع الطلبة عن الحضور ، كما أطلق عيار نارى على السلطان حسين بالقاهرة في ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، وأقيمت عليه قنبلة بالإسكندرية في ٩ يوليو ١٩١٥ .

وكان من نتيجة ذلك ازدياد الضغط ، ومنع الاجتماعات ، والتبض على بعض الغطاء ومنهم أباطة باشا ، وقد أبدى سعد زغلول في مذكراته أسفه ( لقبض عليه ) .

ومنذ بدأت الحرب أخذت السلطة العسكرية البريطانية في حشد المال ، وجمع الدواب وللؤن بأغس الأثمان ، كما جندت رديف الجيش المصرى ، إلى غير ذلك من اللظالم .

ولما شعر السلطان حسين باقتراب منيته دعا إليه إسماعيل أباطة ليقنع ابنه الأمير كمال الدين حسين بتولى العرش لمصارحته لوالده بالرفض ، فذهب إسماعيل أباطة إلى الأمير كمال الدين ثلاث ليال متواليات دون جدوى ، إذ قال له الأمير كمال الدين في لقاءهما الثالث والأخير : « لو انطبقت السماء على الأرض لن أقبل الجلوس على العرش بين أربع حيطان كما يفعل أبى بسبب الحماية البريطانية ، ولا أقبل أن أكون موضع سخط المصريين فيحاول أحدهم اغتيالى كما حدث لأبى . إن يوما واحداً فى الصحراء أقضيه فى الصيد والغلاء لأحب إلى من العرش » . وأبلغ إسماعيل أباطة للسلطان حسين ما حدث ، وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ توفى السلطان حسين وعين الإنجليز أحمد فؤاد خلفا له .

## ثورة سنة ١٩١٩

مرت سنوات الحرب والتذمر يضر النفوس ، ولكنه مكبوت في الصدور بسبب الأحكام العرفية .

وارتقب الشعب المصري نهاية الحرب لملها تدينه من تحقيق آماله ، ولكنه رأى إنجلترا — بعد خروجها منتصرة — تصر على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال . وساء المصريين تنكر الإنجليز وحلفائهم لمبادئ الرئيس ولسن ، ولذلك فكر البعض في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر .

فلما قابل سعد ورفاقه السير ونجت للدوب السامي البريطاني في صباح ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة بالسفر لعرض مطالب مصر على الحكومة الإنجليزية ، استمهلهم للدوب ليقف على آراء حكومته ، معتبراً ما جرى بينه وبينهم من كلام حديثاً غير رسمي .

### معاييه للتوفيق

وفي نفس اليوم تم الاتفاق بين سعد وعدد كبير من المعطاء على تأليف « الوفد المصري » ، من ستة أعضاء ورئيس — هو سعد زغلول — للمطالبة بالاستقلال .

وبادر إسماعيل أباطة لزيارة سعد زغلول — بعد فراق وخسومة ثمانية أهوام — لتهنئته برئاسة الوفد .

وقال إسماعيل أباطة : « تخصصنا للمصلحة العامة ، والمصلحة العامة نتصالي وتتأزر » .

فكان جواب سعد زغلول : « عرفتك عظيما في صداقتك ، عظيما في خصومتك » .

ولكن السلطة العسكرية البريطانية تصدت لذلك الوفد ، ومنعته من الحصول على توقيعات بالتوكيل عن الأمة ، كما رفضت الترخيص له بالسفر .

ثم اعتقل سعد وصحبه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم نفوا بعد قليل إلى مالطة ، فكان ذلك إيذاناً ببدء الثورة في اليوم التالي ، فأضرب الموظفون والمحامون وقامت للظاهرات ، وتبع ذلك اعتقالات ومحاولات عسكرية . وتتابعت الحوادث ، فامتدت الثورة إلى الأقاليم ، فقطعت السكك الحديدية وانخلطت التلغرافية والتليفونية .

واستعملت السلطة العسكرية الشدة مع المصريين ، فسقط للثلاث صرعى الرصاص ، ونهبت بعض القرى ، ولكن ذلك لم يهدئ من الثورة .

وعينت إنجلترا الجنرال اللبى مندوباً سامياً لها في مصر ، ليضع حداً للاضطرابات القائمة . ورأى بعض عظماء المصريين إصدار نداء لتهدئة الحالة ، وتجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج على القوانين ، لتسهيل الطريق أمام أعضاء الوفد للمصرى في الخارج . وعمن وقعوا هذا النداء حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وإسماعيل أبانلة باشا ، وأحمد لطفى السيد وغيرهم .

ولم تجد إنجلترا مفرأ من المهادة ، فأفرجت عن سعد .

وسافر سعد وأعضاء الوفد إلى باريس ، وحاول الاشتراك في مؤتمر الصلح ولكنه لم يتنجح ، وأرسلت إنجلترا إلى مصر لجنة برئاسة لورد « ملتر » لبحث أسباب الثورة واقتراح نظام الحكم الذى يلائم البلاد ، فأهملت اللجنة شأن الوفد الموجود بأوروبا وحضرت إلى مصر رأساً في خريف سنة ١٩١٩ .

ولكن للمصريين قاطموا اللجنة ، فعادت إلى إنجلترا ودعت الوفد المصرى

للمفاوضة ، ولكن للمفاوضة انتهت بالفشل ، لأن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة  
بمدة تحفظات ورغبات .

ثم قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير ١٩٢١  
أنها تعتبر الحماية علاقة غير مرضية ، ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية  
لإبدال الحماية بعلاقة أخرى .

وفي ١٧ مارس تألفت وزارة عدلى باشا يكن وكان من برنامجها الدخول  
في هذه المفاوضات ؛ وقد قام عدلى باشا بإبلاغ سعد برقيةاً بتأليف الوزارة ودعاء  
إلى الاشتراك في المفاوضات .

فلما عاد سعد إلى مصر ، قوبل من الشعب والحكومة بأكرم مظاهر  
الحفاوة والتكريم ، وجرت بينه وبين عدلى محادثات انتهت باشتراك سعد  
للاشتراك في المفاوضات :

١ - إلغاء الحماية .

٢ - الاعتراف بالاستقلال التام .

٣ - إلغاء الأحكام العرفية وما يقمها .

٤ - أن تكون للوفد أغلبية للمفاوضين وأن تكون له الرئاسة .

ولكن عدلى اعترض على الشرط الثالث لعدم إمكان الوزارة تنفيذه ،  
كما تمسك برئاسة هيئة المفاوضات مادام رئيساً للحكومة .

ولما عرض الأمر على هيئة الوفد رأى بعض الأعضاء عدم اشتراك الوفد  
في المفاوضات مع عدم محاربة الوزارة فيها ، ولكن سعداً أمر على رأيه .  
فاستقال هؤلاء الأعضاء ووجهوا سعد كتاباً في الصحف اعترضوا فيه على عدم  
اكثرائه برأى أغلبية الأعضاء ، فرد عليهم سعد ببيان اعتبرهم فيه منفصلين  
( منشقين ) عن الوفد وأن الوفد ماضى في سبيله .

وقامت المظاهرات المدائية ضد عدلى ومؤيديه ، منادية بسقوطهم ومعلنة  
اتهمهم بالخيانة .

واقترح الأمير صرطوسون فى بيان له تأليف جمعية وطنية منتخبة لدرس  
مسألة للمفاوضة ووضع قواعدا واختيار للمفاوضين ، وأن تكون فى مصر  
لا فى لندن . ولكن ضجة الانقسام حالت دون الاهتمام بهذا البيان .

وفى خلال تلك الأزمة عرض السلطان فؤاد رئاسة الوزارة على إسماعيل  
أباطة فاعتذر بضعف صحته .



#### مصطفى إسماعيل أباطة للتوفيق

لم يشأ إسماعيل باشا أن يقف موقف للتفرج إزاء هذا الانقسام ، بل بذل  
جهداً جبارة للتوفيق بين سعد وعدلى فلم ينجح ، وعرض على سعد أن ينتخب  
سعد بعض من يثق بهم ليضموا إلى المفوضين الرسميين السبعة الذين صدر  
المرسوم السلطانى بتعيينهم ، أو أن يكون لهيئة للمفاوضة رئيسان : رئيس فعلى ،  
ورئيس شرف . ولكن سعداً اختار أن يكون الرئيس الفعلى ، ورفض عدلى أن  
يكون رئيس شرف .

ولم يئس إسماعيل باشا فلجأ إلى نشر « بيان لا بد منه » للبلاد ، شرح  
فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية التشريعية بالأمر ، قال فيه :

« أسوق الحديث للبلاد ومن بها ، وليس للأمة المصرية دون غيرها ،  
لإعلان حقيقة لا بد من بيانها ، وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض  
التسمم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية ، سواء كان بسبب الخلاف بين  
الوزارة والوفد ، أو بينه وبين أعضائه ، أو بين التثمين لكل طرف .. »



« من تلبّ السبابة وأعضاء الجمعية التشريعية للقيوم بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويمتعمون اجتماعات خاصة ، ويفكرون فيما نجم عن هذا الخطب المدهم بمجهر القضية العامة ، قضية الجياح أو الموت ، وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه ، بدا لهم غيره . فمن دخول الوفد في المفاوضات أو اجتنابها ، إلى تمضيد الوزارة أو عدم الثقة بها ، إلى النص الذي يجب أن يكون عليه المرسوم السلطاني الذي يصدر بتعيين المفوضين الرسميين ، إلى نص البرنامج الذي يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطاني للشار إليه ، إلى وجوب الأغلبية للوفد في المفوضين الرسميين ، إلى من يجلس على كرسي الرئاسة للمفوضين وهنا عقدة العقد ، وموضع الخطر ، ومنع البلاء ، وميدان الاصطدام والجلاد والانتصار ، أمام الفريق الثاني الواقف لنا بالرصاص ، ليعرف ماذا نعمله في أنفسنا ، لا لأنفسنا .

« كل هذا حصل ، وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة لا يعرفون شيئاً من اجتماعاتنا ، وأننا لا نضيق أوقات الوزراء لا في مكاتبتهم ولا في دورهم ، ولا نزاحم معاشر الشيوخ والشبان في ساحات شبرد والكوتنتنتال وجروبي وصولت ، ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا .

« إلى أن اضطررنا معرفة الحقيقة الناصبة لاســــــــــــــتطلاع آراء الرئيس ( رئيس الحكومة ورئيس الأمة ) في بعض النقاط الهامة ، فظهرت حينئذ أشباحنا ، وعرفت بعض أمثالتنا ، وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت ، مما اضطررنا لهذا البيان الوجيز الخلق ، مع الأسف بل مع الحزن ، من فائدة تذكر أو محمداً تشكر ، ولكن لتكون الأمة على بينة من أمرنا ..

« أما ذاك البيان ، فهو أننا بعد بحث عميق ، وغوص دقيق ، ومناقشات ومجادلات ، وجهود ومقابلات ، اتفقت مع بعض زملائنا على أن الأمر أكبر ،

والخطب أشد ، عن أن نستقل به عن باقي زملائنا ، وقررنا دعوتهم جميعاً إلى زمان ومكان ، لنطرح عليهم في اجتماع غير رسمي ، ما عرفناه من الخطائق والسخائل ، وما عالجناه من المسائل والمشاكل ، وما وصلت إليه معلوماتنا ، ليقرروا في الأمر ما تقتضيه مصلحة البلاد . وقد كلفوني بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا إلى حاله .

« بعد هذا رأينا معاً ، ومع غيرنا أيضاً من زملائنا ومن سواهم ، أن الساعة رهيبة ، والوقت عصيب ، والخطب جلل ، والموقف في غاية الخطورة ، وأخرج إلى العمل منه إلى الآراء والقرارات ، مما كانت صائبة ، طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ ، وخصوصاً أن صفحات الصحف مملوءة بآراء الأمراء والعلماء والعظماء ، والكتاب والمفكرين ، ولم يبد أحد الفريقين إشارة بقبول واحد منها .

« لهذا ، ولحوائل أخرى لا محل لذكرها الآن ، قد رؤى تأجيل ذلك الاجتماع ، إلى أن تأتي ساعة يكون الاجتماع فيها أدنى إلى الأمل ، وأقرب إلى الفائدة المحققة ، من الساعة المشؤومة التي تمتازها القضية المصرية ، وتدعو المصلحة العامة لحصول ذلك الاجتماع ، ويكون قراره في ذلك الوقت حاسماً ومؤثراً على الأقل الأكثر المطلوب ، لاصرخة في واد ولا شعلة بين المشيم والرماد ، وهذا مع استمرار الجميع في الجد والعمل ، واستعمال الحكمة والروية ، لتذليل للصعاب الهائلة التي أمامنا ، ولتهديد العقبات الشديدة التي في سبيلنا .

« وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد في قضائه ، ويرحمها برحمته ، وأن يمن على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق ، آمين .

إسماعيل أباطة »

٤ مايو سنة ١٩٢١

ومع هذا اشتدت الأزمة ، واضطع الأمل في التوفيق بين الزعيمين ،

وأصبح العداء بينهما شخصياً ، وتوالت من المنشقين عن سعد باشا البيانات على صفحات الجرائد ، ومن الزعميين الأحاديث والبيانات كذلك . وكل فريق يسمى إلى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسؤولية الاضطرابات التي عمت البلاد ، وخاصة بعد أن تألف الوفد الرسمى للمفاوضات في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، فقد ازدادت للظواهرات وكان أعنفها مظاهرة الإسكندرية في ٢٢ مايو وفيها نهب الفوغاء بعض المحلات الأجنبية واضطر الجيش المصرى للتدخل . وفي اليوم التالى عادت للظواهرات وتبدلت النيران بين الوطنيين والأجانب ، وتدخل جيش الاحتلال . وكان ضحايا هذين اليومين من المصريين والأجانب ٤٣ قتيلاً و ١٢٩ جريحاً من المصريين و ١٥ قتيلاً و ٧١ جريحاً من الأوروبيين ، مما دعا سعد إلى إصدار لداء يحث فيه على السكينة وحسن معاملة الأجانب .

#### دخلى تومة التعمصب الدينى عن المصريين :

ولكن بعض الصحف الأجنبية المحلية وصحفاً أوروبية أخرى استغلت تلك الحوادث لاتهام المصريين بالتعمصب ضد الأجانب ، ولذلك بادر إسماعيل باشا بالاتصال بالأمير السابق محمد على وأصدر في ٢٥ يونيو ١٩٢١ بياناً وقع عليه عدد من العظماء يؤمئذ هذا نصه :

« إن ما وقع من حوادث الإسكندرية في شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزناً ، فرأوا من واجبه أن يمبروا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة ، وعن الدهشة التى استولت عليهم عندما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعمصب وكرهية الأجانب .

« ثم ردد — لسوء الحظ — عدد من الجرائد صدق هذا الشعور ، حتى بالفت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء . أما وقد هدأت

النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدر إليها بكل أسف لأول وهلة ، فإن الموقعين على هذا يمتدرون أن فى مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز .

« صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الفطاء عن هم المسئولون فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون ، إلا أن القضاء على الإشاعات الباطلة التى أذيعت بدون أن يفكر مذبحوها فى ما تحدثه من ضرر للأجانب والمصريين على السواء ، يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح — فى نظرم — بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

« ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار — مثل ثغر الإسكندرية — هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعليم ولا قسط من المبادئ ، تخلق بين أفرادها ضرورات للعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت بإثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستنصر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الإسكندرية ٤٠٠.٠٠٠ نفس ، فإننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة وهى أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جداً من هذه الطبقة التى نشير إليها ، وبالتالى لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد فى بلاد واحدة من بلادهم .

« وما ثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة ، أن معظم المجرمى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار إليها ، بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فإصابته استثنائية ، ويمكن تعليل ذلك بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسعى دائماً الأشقياء الذين لا خلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة .

« وإن هناك آلافًا من العائلات الأوروبية موزعة في البلاد المصرية ، بحيث لا قرية إلا وفيها تاجر أوروبى يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الأهالى ، ولا مدينة في الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسامرة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم . النخ تميش وتنمو في جوها الطلق . ومع هذا فإنه بالرغم من حوادث الإسكندرية الدموية ، ومن للنقاشات الجدلية الضعيفة - لم يحدث أى حادث اعتداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنتشرة في أطراف القطر المتباعدة ، بل على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل إذن أن يسند إلى ١٣ مليون من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الأجانب التى تحدث بها المتحدثون ؟ »

« في قلاقل سنة ١٩١٩ - حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلفراف والتليفون - بقيت عدة مدن في الداخل معزولة تمام العزلة ، ومع هذا لم يبد من الأهالى وقتئذ أى شاهد على كراهة الأجانب عمومًا أو التعصب للمقوت ».

« وفي جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حصلت منذ ثلاثة أهوام ، لم يصب أى أوروبى بأى إيذاء ، بل كثيرًا ما رأينا الأوروبيين يصفقون على المظاهرين ، وشاهدنا ما هو فريد في بابه ولا مثال له في تواريخ الشعوب الأخرى ، وهو تأليف الحلال مع الصليب فوق راية واحدة .. فهل التعصب هو الذى أحدث هذه المعجزات ؟ »

« إن جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق قطعة من أرضها لم هو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وإن ما أذاعه كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التى رأوها ، وقرروا فيها

كيف لزم للصريون العديدون فى تلك الأيام المحزنة خطة الحبة والتآخى  
لكافٍ لإقناع من لا يصدقون بأن إحساسات الأمة المصرية لم يطرأ  
عليها أى تغير .

« إن للواقعين على هذا يرجون من وقع فى نصابهم قيادة الرأى وإرشاد  
الجمهور ، أن يعملوا بإخلاص على تهدئة انغواطر تحقيقاً لمصلحة العناصر  
المتختلفة ، التى عاشت جنباً لجنب وفى كل زمان معيشة طيبة هادئة . »

يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ .

الأمير محمد على  
إسماعيل أباطة باشا

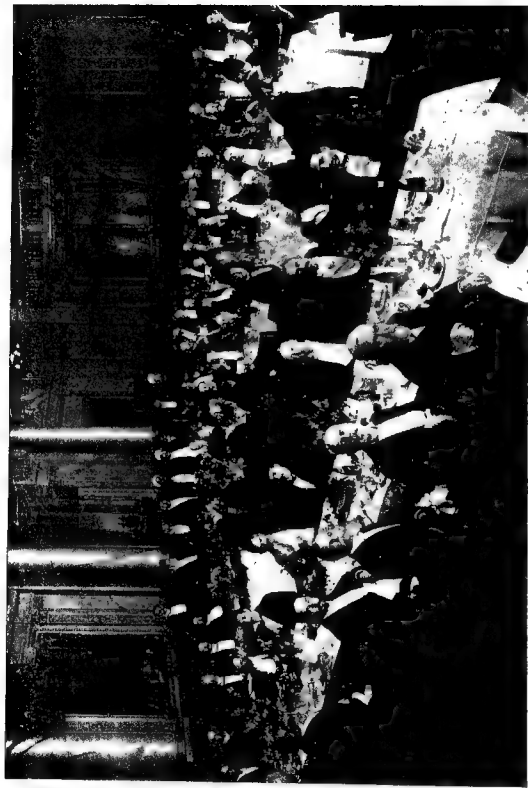
\* \* \*

#### مفاوضات عدلى - كيرزون

وسافر الوفد الرسمى فى أول يوليو إلى لندن ، حيث بدأت المفاوضات بين  
عدلى وكيرزون ، وطالت على غير جدوى ، ثم انتهت بالإخفاق بسبب  
الشروط المجحفة والمهينة التى وضعتها الحكومة الإنجليزية ، والتى لم يسلم بها  
عدلى ، فقطعت المفاوضات فى نوفمبر .

وبينا كانت المفاوضات تجري فى أوروبا ، كانت الحكومة فى مصر تجمع  
عرائض الثقة بها وبوفدها الرسمى ، فقابل سمعد تلك الخطة بنشر الدعاية ضد  
الحكومة وفندها ، وإظهار أنها لا تمثل إلا الأقلية ، كما سعى فى استقدام  
لجنة من نواب حزبى المال والأحرار الإنجليز لزيارة مصر للوقوف على حقيقة  
شعور أهلها ، فقدنت تلك اللجنة فى سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وزار سمعد معها  
بعض المدن الكبرى ، وأقام جولة لتكريمها بالقاهرة .

وكان ذلك التصرف من قبل سمعد سبباً فى زيادة الانقسام ، إذ كان



حفل استقبال أقالمة إسماعيل (إيشا) أبناتة ليمض أعضاء مجلس السوم والصحفين البرمانيين





قدوم تلك اللجنة مظهرًا من مظاهر الرغبة في إتحام الإنجليز ، حتى في منازلنا الداخلية .

وقد دفع هذا إسماعيل أباطة إلى أن يرسل لسعد برقية شديدة يسحب فيها ثقته منه ويندد بتصرفه هذا ، قال :

« وكلتلك لنصرة الأمة نخلتها ، ورفعة مجدها خدمتها ، مزقت وحدتها التي نسجتها بلحمها ودمها لإعزازك وتحميدك ، وفرقت بين أبنائها فتركتها شيعًا وأحزابًا . ولقد صبرت طويلا على تصرفاتك المادمة لبلادي ؛ حتى استقدمت صديقك المستر سوان . ولهذا أبادر بشعب توكل على منك ، وهذا كل ما أملكه الآن . والقوى القهار ، المنتقم الجبار يتولى جزاءك » .

وبعد أن فشلت مفاوضات هدلى ، اعتقل سعد للمرة الثانية. ونفى إلى سيشل ثم إلى جبل طارق .

وأخيرًا أصدرت إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، معربة فيه عن رغبتها في إعلان استقلال مصر مع الضغوط المعروفة به ، ثم أعلنت هذا الاستقلال في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

#### إسماعيل أباطة في لجنة الدستور :

وانتخبت الإجراءات لإصدار الدستور ، وتكونت لجنة لوضعه كان من أعضائها إسماعيل أباطة ، ورأى البعض تقسيم اللجنة الكلية إلى لجتين : تضع إحداهما الدستور والأخرى قانون الانتخاب . فاعترض إسماعيل باشا على فكرة تكوين لجتين قائلا : « كيف نستطيع لجنة الانتخاب أن تسير في وضع مشروعيها وهي لا تعلم إن كانت لجنة الدستور ستقرر للبلاد مجلسًا أو مجلسين ، أى مجلس

نواب ومجلس شيوخ ، فقد يظهر من تشكيل لجنتين تعملان في وقت واحد الإسراع في إنجاز مهمتنا ، ولكن لجنة قانون الانتخاب ستضطر للانتظار بلا عمل إلى أن تتم لجنة الدستور عملها ، لأجل هذا أرى تشكيل لجنة واحدة تسير خطوة بخطوة وتمرض أعمالها أولاً بأول على اللجنة العامة » .

وقد وافق الأعضاء على هذا الرأي ، وانتخبوا ١٦ عضواً لوضع للبادئ العامة في مشروع الدستور وقانون الانتخاب .

وصدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل .



ورأت الحكومة الإنجليزية - تحت ضغط الحركة الوطنية والشعور العام - الإفراج عن سعد ، فقررت الإفراج عنه في ٢٧ مارس ( قبل صدور الدستور ) كما أفرج عن المعتقلين في مصر وعن اللفيين في سيشل .

وقضى سعد بضعة أشهر في أوروبا للاستشفاء ، ثم عاد إلى مصر ووصل إلى الإسكندرية في ١٧ سبتمبر .

#### التلغراف بعري الممعد :

وبينا سعد في طريقه إلى مصر ، رأى إسماعيل أبانلة وفريق من أصدقائه أن من الواجب مؤازرة سعد والالتفاف حوله ، حتى يكون له من ذلك ما يشجعه على اتباع سياسة رشيدة تجمع شمل الأمة ، فأرسل إليه في عرض البحر ، قبل وصوله للإسكندرية بيومين ، التلغراف الآتي :

« حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول :

استعملتك بالرحمن الغفور ، ونحضر وساكنها ، وملكها المعظم ، أن تدخل

بلادك حاملا لواء السلام ، طيبها لأمراسها الفخالة التي انتابتها من تطاحن  
واقبسام ، ناسيا كل خطيئة وهفوة وتقصير ، وأن تجمع بمحنتك الغالية بين  
الأحزاب والصحف والجماعات والله يحب المحسنين ، لتبرأ أمتك من جروحها  
الدامية ، ولتجتمع تحت ظل مليكها بنعمة الاتحاد الذي ذقناه ثم فقدناه ، وأن  
تكون بارأ رحيا بإخوانك أبناء أهلك ( الوطن ) وأمك ( مصر ) لتتوحد  
الجهود وتعمل لإيقادها من الكوارث والخطوب للممة بهما . وليس على الله  
بمستنكر أن يجمع العالم في واحد ، والسلام ؟

إسماعيل أباطة » .

ولم يعلم بهذا التلغراف سوى ثلاثة أشخاص ، ولم يشأ إسماعيل أباطة نشره  
في الصحف ، حتى لا يبادر لذهن سعد أو غيره أن للراد بنشره هو الاستعانة على  
سعد بالرائى العام ، أو الوقوف من سعد موقف الرشدا أو الناصح أو للبشير .

توجه ميامنة سعد :

: احتفلت الأمة بمقدم سعد احتفالا عظيما أكد زعامته للبلاد وتعلق الأمة  
به والتفافا حوله ، وجاء برهانا على أنه أقوى شخصية في البلاد .

وكان المنتظر أن يعمل على توحيد الصفوف التي تصدعت منذ أول أبريل  
سنة ١٩٢١ ، وبدت بشار ذلك في خطبته في حفلة الطلبة بالاسكندرية ثم في  
خطبته في حفل الاستقبال وكان جميلا منه قوله :

« إني شاكر هذه الأمة على اختلاف طبقاتها ، وإني لا أرى الشكر بلساني  
وافيا بمحبتها ، ولذلك عزمت وآليت على نفسي أن أتفانى في خدمتها وأن أضحي  
كل عاطفة .. ولهذا فإني أسامح كل عائب على شخص قصدنى بسوء شخصيا ،  
إني أسامح كل من سبني ، كل من قذفنى ، ولا أطالب مطلقا - حتى من الله -  
إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء » . . .

وغلن إسماعيل أباطة أن ما صرح به سعد إنما كان لتأثير التلغراف عليه ، فاندفع - بمائل السرور والابتهاج لتحقيق أملة - إلى كتابة اقتراحين رأى أنه لا بد منهما لنجاح الخطة التي رسمها ، وبث بهذين الاقتراحين إلى أحد أعضاء الوفد ليعرضهما عليه ، وهما :

« أولاً : أن يعلن سعد رغبته - إن شاء - في أن تتفق جميع جرائد مصر على اختلاف لغاتها ومذاهبها ، وكذا الكتاب والخطباء ، فلا يلوثون أقلامهم ولا ألسنتهم بمباراة نائية أو كلمة تهيج أو تبرج ، وذلك لمدة أسبوع واحد ، حتى يشخص سعد بنفسه في جو هادئ ، نوع مرض الأمة الفاشي بين أبنائها وطريقة علاجه ، بسماع حديث المحدثين ومباحثة للفكرين وذوى رأى بالبلاد .

« ثانياً : أن يقرر سعد عقد اجتماع بيت الأمة يدعو إليه عدداً معيناً من رجال الأحزاب والهيئات الحرة والفتيات ، كالعلماء والحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم ويطرح عليهم بحث الحالة الحاضرة وتطهيرها من ويلات التفرق وسوء التفاهم ، وجمع الكلمة وتوحيد الجهود ، حتى تخرج البلاد من الوهدة التي تتدهور إليها .

« فإن نجح في هذا العمل تضاعف شكره عند الأمة وأجره عند الله ، ويكون أيضاً قد صنع ما يصنعه أعظم الرجال وكبار الزعماء ، عندما تنزل ببلادهم النوازل وتحيط بها الخطوب . والتاريخ يحكم ، والعالم يشهد ، والله خير الحاكمين . »

ولكن سعداً لم يلبث أن عدل عن خطة التسامح لإزاء خصومه ، وأخذ يحيل عليهم الحملات الشعواء . ولو أنه عمل يومئذ على توحيد الصفوف ، كما فعل في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، لوفر على البلاد كثيراً من العواقب التي عانتها بسبب الانقسام .

فاكتف إسماعيل أباطة واعتزل السياسة ، ولم يتقدم لترشيح نفسه .

### فوز سعد وتولية رئاسة الحكومة :

وأجريت الانتخابات ، وانتهت بفوز الوفد المصري ، وتولى سعد رئاسة أول حكومة دستورية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ اغتيل السير « لى ستاك » باشا السردار الإنجليزي وحاكم السودان العام ، فاضطر سعد للاستقالة ، وتعرضت البلاد لمزات سياسية عنيفة ، إذ عطلت الحياة النيابية ، وشرع الملك فؤاد في يناير سنة ١٩٢٥ في تأليف حزب جديد هو حزب الاتحاد، في الوقت الذي كانت البلاد ترجو تضييق شقة الخلاف .

وقد تكون ذلك الحزب برئاسة يحيى إبراهيم باشا ، أحد رؤساء الوزارات السابقين والمضو بالوزارة التي أعقبت وزارة سعد زغلول .



واستدعت حالة إسماعيل أباطة الصحية أن يسافر إلى أوروبا في صيف عام ١٩٢٥ ، فلما عاد في نهاية الصيف ، قيد اسمه — كما جرت العادة — بدفتر التشرفات بسرائى رأس التين بالاسكندرية . ولما رفع اليدفتر للملك ورأى اسم إسماعيل أباطة بعث في طلبه وبالبصحب عنه وجد مقما بأحد الفنادق ، فاستدعى لمقابلة الملك ، فاعتذر بعدم وجود « ردمجوت » لديه ، فقبل له أن يسرع لمقابلة الملك بزيه المادى .

فلما دخل على الملك ، ابقسم له ودق عدة مرات على مكتبه الخشبي ، ثم فسر له ذلك بأنه يراد به دفع الحسد عنه ، لأن سمته ( أى سمته إسماعيل أباطة ) تدعو للامليتان . .

ثم تطرق الحديث إلى مطالبته برئاسة حزب الاتحاد، لما ظهر من ضعف شخصية يحيى إبراهيم ، ولكن إسماعيل أباطة اعتذر بضعف سمته وأن أى إجهاد سيضره ،

وعبثاً حاول فؤاد إقناعه . ثم اشتد به المرض ، فلزم معزله ولم يتحدره .  
وفي أيامه الأخيرة زاره الأمير كمال الدين حسين ( ابن السلطان حسين )  
وقال له : « هل يمجيك مركز الملك فؤاد اليوم ؟ » . لقد جئت لأذكرك بأننى  
لم أكن مخطئاً يوم رفضت العرش ! » .

ثم ثقل المرض على إسماعيل أباطة ، فاقطع عن الحياة العامة . على أن الله  
قد منّ عليه بالمدونة والسكينة ، ولم يقبضه إلى جواره إلا بعد أن تألفت الأحزاب  
السياسية وتكونت حكومة ائتلافية وبرلمان ائتلافى ، واعترف الجميع بزعامة  
سمد الذى انتخب رئيساً لمجلس النواب .

#### انتقاله الى رحمة الله :

وفي يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٧ صعدت روحه الطاهرة إلى بارئها ، فانتشر  
نعيه بسرعة البرق في أرجاء العاصمة والأقاليم ، وملاً النبال الفاتح لقلوب الكثيرين  
من عارفى فضله وللقدرين لجهوده بالحزن والأسى ، ونعتة الصحف المحلية مصرية  
وأجنبية .

#### الاحتفال بتشيع جثمانه :

وفي يوم ٢٤ يناير قامت القاهرة بأسرها تشيع جثمانه ، وليس هناك أدل  
على تأثر الأمة مما نشرته الأهرام في يوم ٢٥ يناير ، إذ كتبت تحت عنوان  
« الاحتفال بمجازة إسماعيل أباطة باشا » ما يأتى :

« سارت مصر أمس مائلة في صفوة بنينا موكباً من الأمسى يشيع كوكب  
جلال خف على الأعناق محله ، وإن كانت أهداه في الأعناق غير خفاف ..

« سارت تشيع رجلاً من رجالها ، ذاكرة مواقف له في العهد النبائى  
القيّات بمثلها تميز الأمم ، وبمثلها تشرف الأوطان . إن مصر التى تعرف كيف  
تجل من يجلها وتقى لمن يفى لها ، مصر التى نخلع عليها قعيدها الكرم من

حياته قوة نامية ، وعزيمة ماضية ، ووطنية صافية ، سارت تؤدي بعض حقها واجبة من فرط الحزن والأسى .

« وإذا كان قد فات مصر في هذا العهد أن تتجاوز دار النياحة فيها بصوته الرنان ، وحججه البالغة الثاقلة كمهداها به قديماً ، فإنها لم يفتها منه في ذلك العهد أنه كان من الدافعين لها إلى هذه الحياة الجديدة .

« وقد احتفل ظهر أمس — الاثنين — بتسليم جفازة العقيد الكريم ، فخرجت في مشهد عظيم تتقدمه شزيمة من جنود البوليس الفرسان ، وللشاة ، فرجال المولوية ، غملة القاتم ، ففصيلة من الجنود للشاة فالشمس ، فالشيعون يتقدمهم نجمل الفقيه عبد الحميد بك ، ومحمود بك ، وأفراد أسرة أباطة الكريمة ، وحضرة صاحب العزة إسماعيل تيمور بك اللشريفاتى نائباً عن جلالة الملك ، فمندوبون عن صاحبة السمو أم الحسين والدة سمو الخديو السابق ، وعن أصحاب السمو الأمراء محمد على وكال الدين حسين ويوسف كال ، وأصحاب الدولة وللعالى سعد باشا زغلول ، وحسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا وجميع الوزراء الحاليين ، وأكثر الوزراء السابقين ، وللمسترجرافى سميت نائباً عن فخامة المندوب السامى البريطانى ، والمسويو جايار وزير فرنسا القوض ، والمستشار المالى ، ومحافظ العاصمة ، ووكيلها ، وحكدارها ، والنائب العام ، والأستاذ عبد الحميد بدوى باشا ، وكثيرون من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وكثيرون من العلماء ، وكل من له شأن ومكانة من العطاء وكبار الموظفين ورجال القضاء والحمامة والأطباء وغيرهم من كل الطبقات ، ممن إن شئنا أن نعدد أسماءهم لاقتضى ذلك أعمدة كثيرة .

« سار المشهد ماراً من شارع المالية ، فشارع الدواوين ، فشارع عابدين ، فشارع كامل ، فباب الحديد ، فالحطة . وقد أعد قطار خاص لنقل الجنود والشيعين

إلى « بردين » حيث يدفن الفقيد مما يليق به من الإكرام ، وحيث تقام ليالي المأتم . .

« وقد أهدرت مصليحة الإسكة الحديد أوامرها بوقوف قطار الإكسبريس على خط « بليس » بمحطة « بردين » ، لنزول وركوب المعزين اليوم وغداً وبعد غد . . وتنتهى أيام المأتم غداً . . »

#### تأبين الصحف للفقيد :

ويضيق النطاق عن نشر كل ما كتبه الصحف في تأبين الفقيد الكريم ، ونكتفي في هذا الصدد بما كتبه الأهرام يوم ٢٥ يناير ، قالت :

« ذهب إلى رحمة الله رجل يتضمن اسمه تاريخ ربع قرن من السياسة المصرية ، ما خفى منها وما ظهر ، وما خفى منها كان أعظم وأجل مما عرف وظهر . .

« نشأ الفقيد في أسرة ذاب وجهه، وثروة ، وحكم . وقد أبى إلا أن يكون بارزاً فوق مستوى أمرته ، وقد حقق ذلك بعد وفاة عمه .

« أراد الوظائف ثم الحماسة في مفتتح عهدها ، فكانت دون مطامعه ، فعدل عنها . وخاض غمار السياسة ، فوجد الصحافة قوة فعالة ، فأنشأ جريدة « الأهالي » وأبلى فيها ما أبلى . ثم طلق القلم لكي يتفرغ للسياسة ، فكان في مجلس الشورى ، والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، رئيس حزب وإن لم تكن الأحزاب معروفة يومئذ بأسمائها .

« وهبه الله ، فوق الذكاء ، عذوبة الحديث ، وبعد النظر . كان واقفاً على كل أمر جليل وحقيق من شئون البلد ، وذلك ما لم يكن يتوافر لسواه ، لأنه



« كان على اتصال تام بكل فرقة من الفرق ، وكل حزب من الأحزاب مهما بلغت خصوصته مهما .

« كان النقييد يند الكتمان ذنباً ، فألح حتى جعل المناقشات في مجلس الشورى مباحة للجمهور ، له حرية سماعها .

« وجدوسى حتى وسع اختصاصات مجالس المديرية ، وهو الذى ترأس الوفد الذى ذهب إلى لندن ٠٠ وهو صاحب الاقتراح فى مجلس الشورى بأن تظل الحكومة تنفق على السودان لأنه جزء من مصر .

« لا نذكر مواقفه فى قانون جمع السلاح من الأهالى ، ولا فى قانون تحويل حق التصديق من النيابة إلى البوليس ، ولا فى اللوائح الأخرى ، ولا فى نقد الميزانية ، ولا فى حملته على الحكومة لتعطيلها ساطة اللجنة المالية ، ولا فى قوانين المعارف ولوائح التعليم ، ولا فى مشروع تجديد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين جنيه تدفعها الشركة للحكومة لتنفق على تحسين الرى ، فإن ذكر ذلك يفضى بنا إلى سرد تاريخ ربع قرن ، قلنا إن إسماعيل باشا يتضمنه .

« ولكننا نوجز القول بأن السراى الخديوية كانت قد كافحته دهرأ حتى امتنعت عن منح أعضاء مجلس الشورى الباشوية لى لا ينامها ، فوصل إليها عن طريق الجمعية الزراعية ، بطلب سكرتيرها الإنجليزى ا

« وكانت له بعد ذلك جولات مشهورة ، أهمها مقابلته لتلك للظاهرة الكبرى للورد كنشتر ، فى طوافه بالأقاليم البحرية ، بأعظم منها ، وأكبر كثيراً جداً للخديو عقب ذلك مباشرة ، وكانت من تديره .

« وإذا أجازت لنا لغة السياسة أن نقول كلمة ختامية عن ختام حياة النقييد السياسية ، قلنا : إن ختام تلك الحياة كان بخلف الخديو عن العودة إلى مصر

عند نشوب الحرب ، خلافاً لما اتفق عليه مع التقيد وأصحابه ، بأن يتقدموه إلى هذه الدار حيث يجدون أنه قد سبقهم .

« وإن كان المرض هو الذى أقعده ، وظل يثالبه فينزل حيناً بعد حين إلى ميدان السياسة ، ثم ينزوى لا يستطيع مزاوله العمل والسير فيه ... فكان كالصباح وقد فرغ زيتة يهب هبة عالية ثم يخمد .

« وجملة القول : أنه كان « رجلاً » ، وصار اليوم « حديثاً » ، ولكنه الحديث الطيب الخالد ، إذا جاز أن يكون الخلود لغير الله ... » .

وقد رثاه المرحوم أحمد شوقي بقصيدة نجتزى منها :

إلى الله « إسماعيل » وانزل بساحة أغلّ الندى أقطارها والنواحي  
وأقسم كنت للرمّ لم ينس دينه ولم تله دنياؤه وهى ما هيا  
وكنت إذا الحاجات عز قضاؤها لحاج اليتامى والأرامل قاضيا

ورثاه شاعر القطرين خليل مطران بمرثية طويلة نجتزى منها :

إلى أهلها تنعى النهى والمزائم ففى فوق ما تهوى السلى والعظام  
بيبتك « إسماعيل » غيب شارق وقوض بنيان وأغمد صارم  
عزيز على مصر للفداة رزوها بأنقض من ترجوه والخطب داهم  
فكم موقف للذود عنها وقفته تعافى صروفاً جمة وتقاوم  
كفى شرفاً ذكر القناة وصره بدت منك حين البنى للعود عاجم  
وقد عرفت منه الصحافة كاتباً بليغاً يحق الحق والبطل راغم  
له فى تصارييف السياسة قدرة ترد على أعقاب من يقام

### نعمى فى مجلس النواب :

وفى مساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، وعقب تشييع الجنازة ، نماه سعد زغلول باشا رئيس المجلس ، فى بداية الجلسة التى عقدت يومئذ فقال :

« قبل البدء فى أعمالنا أرى من الواجب علىّ أن أبدى شديد الأسف على وفاة رجل من رجالأت مصر العظام ، ألا وهو المفور له إسماعيل أباطة باشا .

« لقد كان رحمه الله زميلا لنا فى الهيئات النيابية السابقة ، فكان له فيها الصوت الرفيع والرأى الرشيد والكلمة العالية ، فخدم وطنه خدمات جليلة ، لذلك حق علينا أن ننميه بمزيد الأسف ، وأن نقف الجلسة خمس دقائق حدادا عليه . تنمده الله بواسع رضوانه وألهم آله الصبر الجليل .

وقالت « الأهرام » فى عدد ٢٥ يناير تعليقا على هذا النعمى ما يأتى :

« استهل الرئيس الجليل الجلسة بكلمة كانت على إيجازها أبلغ ما يمكن أن يقال فى موضوعها . كانت نعيّا للنائب الجليل القديم أباطة باشا ، وكانت تلخيصا لحياته النيابية التى شرف بها الوطن . وكان صوت الرئيس الجليل وهو ينمى زميله العظيم فى العهد النيابى الفائت يهدهج من الحزن ، وقد خيمت سكونة الأمى على المجلس » .

### نعمى فى مجلس الشيوخ :

ولما انعقد مجلس الشيوخ بجلسة أول فبراير قام رئيس المجلس وألقى الكلمة التالية :

« زملائى الأجلاء

« لا يسعنى إلا أن أؤدى واجب التكريم نحو ذكرى رجل عظيم من رجالأت مصر المحترمين امتدت إليه يد للنون أخيرا ، ألا وهو للرحوم إسماعيل أباطة

باشا . ومع أن النفيد لم يكن عضواً في مجلسنا إلا أنه كان من الأعضاء البارزين في جميع الهيئات النيابية السابقة ، وكان له فيها جميعاً من المواقف الماثورة ما يشرف ذكره ويرفع اسمه . فأرجوكم أن توافقوا على وقف الجلسة خمس دقائق حداًداً عليه ، وأن تقررُوا إبلاغ العزاء إلى أسرته الكريمة باسم المجلس . »

وبعد أن وقف الأعضاء خمس دقائق ثم جلسوا ، أعيدت الجلسة وأُتِي المنفور له محمد صفوت باشا الكلمة التالية :

« حضرات الزملاء المحترمين

« إن أسقى لشديد على وفاة للرحوم للبرور إسماعيل أباطة باشا ، ذلك الرجل الكبير الذي كانت حياته الطويلة مملوءة بجلال الأعمال وأخطرها .

« كان رحمة الله عليه شديد الرأي صلباً فيما يمتد أنه الحق ، فكم كانت كثيرة تلك المواقف المشرفة التي وقفها في جميع مرافق الحياة المصرية .

« كان في الحياة النيابية علماً من أعلام البلاد ، ناضل كثيراً في خدمتها في هذه القاعة المباركة التي كانت موصدة الأبواب في وجه الأمة ، فكان للرحوم الفضل مع أفراد ممتازين من زملائه في فتحها على مصرعيها يؤمها الناس ويعرفون ما يبرم من أمورهم فيها .

« لقد كان بعضهم يرى في ذلك الوقت أن نشر أعمال الهيئة النيابية على الناس جريمة ، وكان للرحوم إسماعيل أباطة باشا يرى أن الجريمة في إخفائها عنهم وفي إبعادهم عن هذه الخطيرة .

« كان رحمه الله سياسياً قديراً ، التمس في خدمة السياسة الأعمال الصحفية فأفاد بها البلاد فائدة تذكر ، وهو مع ذلك لم يفلح العمل في المرافق الاقتصادية الهامة ، فقد كان من أول العاملين على تأسيس الجمعية الزراعية ، فأسندت له وراثتها من عهد إنشائها .

«وفوق ذلك كله كان رحمه الله خير زعيم للأسرة الأباظية الكبيرة ، فقام بهذه الزعامة أحسن ما يكون ، أباً باراً رحماً بصيراً بحاجاتها ، فأنجبت بزعامته وحسن رعايته رجالاً عديدين ، توزعوا في مختلف الأعمال وللرافق فأجادوا جميعاً خير الإجابة ، وأصبحت تلك الأسرة العظيمة . وفي أفرادها الأفاضل من يفخر بهم في كل فن وعلم ؛ فإلى هذه الأسرة الكريمة أتقدم من موقعي هذا بأحسن العزاء وخير الدعوات .»

ثم تلاه العضو عبد العزيز رضوان بك فقال : « إني أنضم إلى سعادة زميلي صفوت باشا في هذا الرثاء .»

وعقب العضو إبراهيم نور الدين بك على ما تقدم بقوله : « لقد عبر سعادة صفوت باشا عما يتخالج ضمائرنا جميعاً ، وخصوصاً نحن معاشر الشراقيين الذين نعرف ماضى المرحوم إسماعيل أباطة باشا ، ومركزه في الهيئة الاجتماعية ومركز أسرته الكبيرة ومكانته منها ومن أهل المديرية . وأنا بصفة كوني من أهالي مديرية الشرقية أنضم باسم المديرية إلى سعادة صفوت باشا فيما عبر عنه في رثاء الفقييد تغمده الله برحمته .»

وقال العضو محمود بك أبو النصر : « في هذه الجلسة ، وقد جرى ذكر ذلك الرجل العظيم فقيد الوطن وشهيد الواجب إسماعيل أباطة باشا ، أشعر أن علي واجباً أتقدم بأدائه إلى روحه الكريمة ونفسه العالية وحمته الكبيرة : أتقدم إليه بتحية طيبة كرميل له في لجنة الدستور ، وقد أذكر أننا وقد اجتمعنا يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ للمرة الثانية لتبادل الآراء في طريق العمل ، ولنت رسم لناسبيلا نسلكه في وضع الدستور . . هناك اختلفت الآراء وطال بيننا الأخذ والرد ، على ما ترونه مدوناً بمحاضر لجنته الثلاثية . . وكان أماننا أمران : الدستور وقانون الانتخاب . وكان البعض يرى تقسيم اللجنة الكلية إلى لجان ( ١٤ - م )

متمثلة أو إلى لجنتين رئيسيتين ، تأخذ إحداها العمل في وضع الدستور والأخرى في قانون الانتخاب ، وكنا نعمل تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس هذا المجلس . . هنالك وقد أشكل الأمر ، تقدم للرحوم إسماعيل أباطة باشا برأى كان نبراساً لنا في ترسم طريق العمل ، فقد أبان لنا مواضع الخطأ فيما رأينا ، ووجهنا إلى الصواب .

« من أجل هذا لا يسعني ، وأنا في مجلس يعمل على إرساء قواعد الدستور ونظامه ، أن أترك هذه الجلسة وقد جرت ذكراه الطاهرة فيها ، دون أن أبعث إلى روحه أطيب التحيات ، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عن الوطن والأمة خير جزاء ، وأخيراً أقدم لأسرته الكريمة أجمل المزاء » .

وقد تولى المصطفى عبد الله سليمان أباطة بالنيابة عن الأسرة تقديم شكرها قائلاً :

« أتشرف بتقديم فرائض الشكر الجزيل عن نفسى وعن أفراد أسرتنا لحضرة صاحب الدولة رئيسنا المحترم ولحضرات الزملاء الكرام ، وأخص بالذكر حضرات صفوت باشا وأبو النصر بك وعبد العزيز رضوان بك وإبراهيم نور الدين بك ، الذين تفضلوا بالإعراب عن أشرف الإحساسات وأنبل المواطف ، كما أتشرف بتقديم فرائض الشكر لحضرة صاحب الدولة زعيم البلاد الجليل ورئيس مجلس نوابها وحضرات النواب المحترمين على ما أولونا جميعاً من عطف كريم وفضل عظيم . شكراً لأعضاء الهيئتين المحترمتين لإجسامهم عزاءنا ، بوقف جلسة المجلسين حداداً على وفاة زميل قديم خاض غمار الحياة النيابية عهداً طويلاً ، ودوى صوته في زوايا هذه القاعة مدى ثمانية عشر عاماً كاملة ، فلکم من الله المثوبة والجزاء الجليل » .

### اسماعيل أباطة حديث البلاد :

لقد شغلت البلاد بإسماعيل أباطة باشا حيا ، ثم شغلت به حين قبضه الله إلى جوارحه ، فانقضت الأعوام الأولى على وفاته وهو حديث الميئات والطبقات كافة . وكان حديثهم هذا إما منصبا على تاريخه وآثاره وأعماله الخالدة التي ذكرنا بعضها ، وإما منصبا على ذكريات أخرى أهاجتها ذكراه . وحسبك أن تقرأ في هذا العدد المقالات الكبيرة التي نشرت بالأهرام حتى تخلص إلى نتيجة لا مفر من انخlos إلىها وهي أن أباطة باشا كان أقوى وأهم عنصر في الحياة المصرية في عهده ، وهذه رؤوس بعض تلك المقالات :

- (١) على ذكرى أباطة باشا - ختام عهد الخديوية ( ثلاث مقالات )
- (٢) على ذكرى أباطة باشا - هل آن للعارف أن يكلم ؟ . .
- (٣) على ذكرى أباطة باشا - بين رشدى باشا وسمو الخديو .
- (٤) على ذكرى أباطة باشا - رسائل الخديو إلى رشدى باشا .
- (٥) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع رشدى باشا .
- (٦) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع محب باشا .
- (٧) على ذكرى أباطة باشا - الأيام الأخيرة في عهد الخديو ، لمرضى باشا .
- (٨) على ذكرى أباطة باشا - تصريح جديد لرشدى باشا .
- (٩) على ذكرى أباطة باشا - كيف أعلنت الحماية على مصر وكيف ارتقى السلطان العرش .

### تصريح الخديو عباس الثاني بمناسبة وفاة أباطة باشا :

وقد نشرت « الأهرام » في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ تصريحاً للخديو عباس عن أباطة باشا جاء فيه :

« بعد عودتي من رحلة عظيمة كبيرة الأهمية في الصحراء ، علمت بموت

أباظة باشا ، ووقفت على الجدل الذي ثار حول ذكريات ذلك الخادم المخلص لمصر .

« لقد كان موت ذلك الرجل السياسي الذي خبرت أثناء حكمي أماته ، وقد نرت له إخلاصه ، سبباً لحزنى الشديد . وإنى لأعرب عن ذلك الحزن لأسرته .

» إن إسماعيل أباظة باشا من أكبر أعيان مصر ، وقد كان من أولئك الذين عملوا ليصلوا الماضي بالمستقبل ، والذين كانوا يهيمون البلاد لترقى للمستوى اللائق بها . وقد رأيت على رأس المعارضة في الجمعية التشريعية ، وكان أمم عنصر سياسي في ذلك الوقت .

» وقد امتاز بذكاء خارق تمازجه مهارة وحذق ، وعرف بالخبرة في الشؤون العامة . وقد جعلته هذه الخبرة رجلاً قادراً ، ذا نفوذ حقيقي على الرأي العام . « وكان ذلك الرجل من الذين عملوا لزيادة نفوذ هذا المجلس الذي كان نواة للبرلمان وإعادة الحقوق إليه ، ذلك النفوذ وتلك الحقوق التي كان يعمل محمد باشا سعيد لرفضها بحيلة ومهارة ، ولكنه مع ذلك كان يخاف إنجلترا بعض الخوف ، بسبب ما شهدته واختبره بنفسه ، فقد شهد حوادث سنة ١٨٨٢ الحزينة وفشل المطالب المصرية ، وما أحدثته من النتائج .

» ومع أنه كان رجلاً جسوراً مقداماً ، فإنه أصبح رجلاً متردداً في الوقت الذي كان يجب فيه العمل ، لأن ثقته بنفسه لم تسكن شديدة كثفته في اعتقاده . « ولم يكن ذلك الرجل رجلاً مال ، فبقي له شرفه السياسي لاثوبه ريبة .

» كان من أولئك نفر الذين لا يهابون شيئاً ، من أولئك أمثال مصطفى كامل ، وعمار ، والصوفاني ، وعلى يوسف . الذين كانوا يمدون العمل على تحقيق آرائهم سبباً كافياً للنضال ، وكانت السياسة في نظر أولئك القوم أشبه بالرسالة أو النبوة .»



واى عبد العزيز فهمى فى اسماعيل أباطة :

فى « كتاب الهلال » الممد ١٤٥ وعنوانه « هذه حياتى » للمرحوم عبد العزيز فهمى وردت نبذة عن المفور لهما على باشا شعراوى وإسماعيل باشا أباطة :

« أما على شعراوى فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من أخلص رجال مصر وأكثرهم حباً لوطنهم . وكان جريئاً فى الحق ، يقول ما يستقده ، ويحافظ على كرامته ، ولا يمتنها مهما كانت الظروف . وكان فى الجمعية التشريعية<sup>(١)</sup> من العاملين لخدمة البلاد كالمرحوم إسماعيل أباطة ، ولكن إسماعيل أباطة كان أكثر تملياً وكان كاتباً وخطيباً ، وعلى شعراوى كان لا يكتب ولا يخطب . »

\* \* \*

هفءة التابى

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٧ أقام فريق كبير من أصدقاء الفقيد العظيم - برياسة حسين رشدى باشا - حفلة تأبين له بدار الأوبرا حضرها جمع غفير من عطاء المصريين والأجانب ، وألقى فيها رشدى باشا كلمتى الافتتاح واختتام ، وتكلم الصعفى الكبير المرحوم داود بركات وعبد العزيز بك رضوان والأستاذ أحمد رشدى ، وألقيت قصيدة عصماء لأمير الشعراء المرحوم أحمد شوقى بك ، وأخرى لشاعر القطرين خليل مطران ، وقصيدة ثالثة للشاعر الكبير صديق الأسرة الأستاذ مهدى خليل ؛ وحين فرغ الخطباء والشعراء من كلماتهم تقدم عبد الحبيد بك أباطة بكلمة شكر الأسرة .

---

(١) صوابها « الجمعية العمومية » ، لأن إسماعيل أباطة لم تنجح له الفرصة - رغم انتخابه سنة ١٩١٤ - أن يبدى أى نشاط فى الجمعية التشريعية نظراً لإيقاف اجتماعاتها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى .

كلمة وشهدى باشا :

» سادتي

» كدت - إلا قليلا - أن أحرم من شرف الرئاسة على هذه الحفلة ، ولكن الله سبحانه وتعالى من "على" - للمرة الثالثة - بالعودة إلى الحياة ..

» إن الفقيد الكريم كان من أعز أصدقائي ، وكنت أقدره حق قدره لوطنيته الصادقة ، ولذكائه المتوقد ، ولهمته العالية . لذلك كان يمز على أن لا أكون موجوداً بينكم في هذا الاجتماع . : والآن أعلن افتتاح حفلة تأبين للرحوم إسماعيل أباطة باشا » .

كلمة أمين بك واصف :

ووقف الأستاذ أمين بك واصف وألقى الكلمة الآتية :

» سيد من سادة الرأي والنهى . . بطل من أبطال الكفاح والنضال . . علم من أعلام الحرية والحركة الوطنية . . كانت ترجوه مصر لليوم العصيب ، والحادث الجلل ، فاخطفته يد اللئيم من غير أن تترقب بهذا البهله المحزون المرزوء في بنيه العاملين . .

» قضى إلى رحمة ربه للرحوم إسماعيل باشا أباطة وهو لا يزال فتي الروح ، فتي الإرادة ، فتي الآمال ، كما تشهد له بذلك مواقفه ومواقبه التي طالما انعمت أمامها الأمة لإجلالها وإعظامها ...

» اشتغل في صباه بالوظائف الإدارية حتى وصل إلى وظيفة وكيل مديرية ، وبعد انتهاء الثورة הראية صرفته ميوله الوطنية إلى الحياة الاستقلالية الحرة ، فاشتغل بالحماسة ، ثم بالصحافة ، زمناً غير قليل . ثم مال بطبيعته الوثابة إلى السياسة ، وهنا كان مجاله ، وهنا ظهرت فيه مظاهر الكفاية وحرية الرأي والعمل الجدى .

« وكان الفقيد رحمه الله الرابع في زعامة المائثة الأباضية ، بعد المرحوم والده السيد باشا أباطة ، وعمه سليمان باشا أباطة وأخيه الأكبر أحمد باشا أباطة .

« وما نسيت مصر بعد وقفته بالجمعية العمومية يوم القتال ، حيث فاز على خصومه السياسيين بالرأى والشجاعة والتدبير ، وكان أول نادرة برلمانية في تاريخ البلاد .

« ومن قبل ، سافر إلى لندن على رأس وفد من خمسة من أصدقائه ، فكسب لوطنه فوزاً عظيماً وغم لبلاده نصراً مبيناً ، فبالقوم أمره وعظم شأنه ، وكان موضع إجلالهم وإعظامهم ، ومقصدهم بعد ذلك في كل أمر ذى بال .

« كان المرحوم إسماعيل باشا أباطة قوى الإرادة متين الخلق ، لا يقف دون عزمه حائل . والسرف ذلك أيها السادة - أن الفقيد رحمه الله كانت له في كل شأن أقدم عليه ، فكرة واضحة وضوحاً جلياً ، مقدرة في ذهنه تقديراً فقهياً ، يعلق بها عاطفة قوية ، تعلق الكهرباء بالأجسام . لذلك كنت تراه لا تنهدأ نفسه إلا بتنفيذها . وهذا أيضاً - أيها السادة - هو الفرق بينه وبين أهل الرأى الذين يفهمون للبادئ ويدركون أسرارها وتتأهبها ، ولكن تراهم غير قادرين على التنفيذ ، حيث تنقصهم المدة للمنوية التى هى أساس قوة الخلق وقوة الإرادة وقوة الإيمان .

« كان المرحوم إسماعيل أباطة باشا مهيباً محترماً ، إذا وقع بصرك عليه أخذت من كل ناحية من نواحيك هيئة الرجل ووقاره . نعم ، كانت تتلأأ في جبينه نظرة الساحة والأرمحية ، ولكنه إذا شخص إليك رأيت في عينيه أمارات تنبئك عن شجاعة وتوثب . ولقد جمع كثير من زعمائنا وحصلوا من العلم أكثر مما جمع الفقيد الكريم وحصل ، ولكن لم يبرهن إلا القليل النادر

منهم أنه يحمل بين جنبيه ذلك القلب الخفاق الذي كان يحمله إسماعيل باشا  
أباظة . وكان المرحوم إسماعيل باشا شجاعاً جريئاً لا يهاب مخلوقاً ولا يرهب  
الموت ، طويل التأمل كثير التفكير .

« رحم الله الفقيد رحمة واسعة ، وعزى فيه الأمة بأسرها وعوضها الخير ،  
لأنه السميع المجيب » .



# فهرس

الصفحة

١	مقدمة . . . . .
١	الأسرة الأبائية . . . . .
٨	إسماعيل أباطة - مولده ونشأته . . . . .
١١	إسماعيل أباطة في مبراهة الصحافة
١٢	إصداره جريدة «الأهالي» - مقتطفات من الممد الأول . . . . .
١٤	باعث تنبيه الخواطر وتوجيه المزائم لإنشاء هذه الجريدة . . . . .
١٩	كلمة إلى السادة المحتلين . . . . .
٢٠	منهج الجريدة وخطتها . . . . .
٢٣	محمد فريد بنوه بصدر «الأهالي» في مذكراته . . . . .
	نشر ملخصات جلسات مجلس الشورى . استنهاض هم الأعضاء للعضور
٢٣	في المواعيد . مخاطبة كبار رجال الحكومة بغير ألقاب . . . . .
٢٥	هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟ . . . . .
٢٧	تحية وتقدير ، لمبد القادر حمزة . . . . .
٢٨	مختارات من مقالات إسماعيل أباطة في جريدة «الأهالي» . . . . .
٢٨	في ميدان السياسة : . . . . .
٢٨	مهاجمة الاحتلال والمستشارين الإنجليز . . . . .
٣١	الإنجليز والأوقاف . . . . .
٣١	تميين ضباط إنجليز بالجيش . . . . .
٣٢	انجلاء الإنجليز عن مصر . . . . .

صفحة

٣٣	الجمعية الخيرية الإسلامية والاحتلال . . . . .
٣٥	مقترحات جلية في أسلوب تهكمي . . . . .
٣٨	مهاجمة نوبار باشا : . . . . .
٣٨	حادثة التيران . . . . .
٤١	رئيس النظار و « الأهالي » . . . . .
٤٣	حديث مع رئيس النظار . . . . .
٤٤	لجنة الرفق بالنظار . . . . .
٤٧	وزارة الصور والأسماء . . . . .
٤٩	ترجمة حياة نوبار باشا : . . . . .
٥٢	ثروة نوبار . . . . .
٥٢	لغات نوبار . . . . .
٥٣	وزارات نوبار . . . . .
٥٤	خلال نوبار وسجلاؤه . . . . .
٥٨	إشاعة محاكمة إسماعيل أباطة . . . . .
٥٩	في ميدان التعليم : . . . . .
٦٠	المرأة والصغير والتعليم في مصر . . . . .
٦٣	أعلى النظارات المصرية وأئمنها . . . . .
٦٤	دفاع عن الكرامة . . . . .
٦٥	اللغة العربية والتعليم . . . . .
٦٦	علوم ليدركوا مزاياكم . . . . .
٦٨	طرائف صحفية : . . . . .
٦٨	إعلان غريب . . . . .

صفحة

٦٨	صحة الأهالى و « البسكليت » . . . . .	
٦٩	الجانب الأدبى « للأهالى » . . . . .	
٧١	فى ميدان الاقتصاد : . . . . .	
٧١	لمحة فى نفع الاقتصاد للبلاد . . . . .	
٧٣	كيف تتحرر الأهالى وتستقل البلاد . . . . .	
٧٧	نقد للزناينة والتهكم على وجوه الصرف . . . . .	
٧٨	فى الإصلاح الاجتماعى : . . . . .	
٧٨	مأثرة لصاحب الدولة نوبار باشا . . . . .	
٧٩	العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية . . . . .	
٨٠	الاهتمام بالمارض . . . . .	
٨٢	المراقص . . . . .	
٨٥	الرتب والنياشين . . . . .	
٨٧	الخدمة العسكرية شرف كبير . . . . .	
٨٧	ممركة مع المقطم . . . . .	
٩١	قناة السويس ، لا قناة ديلسبس . . . . .	
٩٣	فى الجمعية الزراعية . . . . .	
٩٧	إسماعيل أبانله النائب	
٩٨	مجلس شورى القوانين . . . . .	
١٠١	الجمعية العمومية . . . . .	
١٠٣	جهود إسماعيل أبانله النائب : . . . . .	
١٠٤	إيقاف الرأى العام على أعمال مجلس الشورى . . . . .	
١٠٤	إقالة الأعضاء غير المقيدين . . . . .	

صفحة	
١٠٥	المطالبة بتخفيض الضرائب . . . . .
١٠٥	تمويض المعجز عند فك الزمام . . . . .
	مقترحات أربعة : تعميم التعليم ، إنشاء بنك تسليف ، إقامة
١٠٥	معارض زراعية ، تشكيل مجالس بلدية . . . . .
١١٢	دفاعه عن اللغة العربية . . . . .
١١٣	علنية جلسات مجلس الشورى والجمعية العمومية . . . . .
١١٦	تعديل قانون مجالس اللديات . . . . .
١١٧	المطالبة بمنح الأمة حق الاشتراك في إدارة أمورها . . . . .
١٢١	رفقاً بالقوارير . . . . .
١٢٢	حق سؤال الوزراء . . . . .
١٢٣	الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى . . . . .
١٢٤	مناقشته لميزانية الدولة . . . . .
١٣٠	موقفه إزاء قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين . . . . .
١٣٢	رفض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . . . . .
١٦٤	المطالبة بالاستور . . . . .
١٦٩	موقفه من المؤتمر القبلى . . . . .
١٧٠	إيماده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية . . . . .
١٧١	انتخابه للجمعية التشريعية . . . . .
١٧٤	أول وفد مصرى إلى إنجلترا . . . . .
١٨١	صلته بالخديو عباس . . . . .
١٨٤	مصر والحرب العالمية الأولى . . . . .
١٨٧	ثورة سنة ١٩١٩ : . . . . .



- مساعيه للتوفيق . . . . . ١٨٧
- دحض تهمة التعصب الدينى عن المصريين . . . . . ١٩٣
- مفاوضات عدلى — كيرزون . . . . . ١٩٦
- إسماعيل أباطة فى لجنة الدستور . . . . . ١٩٧
- تلفراف بحرى لسعد . . . . . ١٩٨
- تردد سياسة سعد . . . . . ١٩٩
- فوز سعد وتولييه الحكومة . . . . . ٢٠١
- انتقال إسماعيل أباطة إلى رحمة الله . . . . . ٢٠٢
- تشجيع جنازته . تأييد الصحف ورثاء الشمره . نعيه فى مجلس النواب والشيوخ .
- إسماعيل أباطة حديث البلاد. تصريح الخديو عباس بمناسبة الوفاة. حفل التأييد ٢٠٢













